حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
Islamic Jihad Movement
in Palestine

مركز اللغات والترجمة
Translation and Languages
Center

الخطة الاستراتيجية

للساحة "الإسرائيلية ـ الفلسطينية"

دراسة صادرة عن:
معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي

كانون الثاني 2019

مركز اللغات والترجمة
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
قسم الترجمة

الفهرس

تقديم 5

قراءة في الدراسة 7

الخطة الاستراتيجية للساحة الإسرائيلية ـ الفلسطينية 25

تمهيد 27

موجز 31

منهجية البحث 37

المجال السياسي الراهن - بين مفترق طرق والطريق المسدود 43

خطة سياسية جديدة لإسرائيل 55

1. الهدف الإستراتيجي: الحفاظ على خيار الدولتين وبناء مجال لخيارات مستقبلية
2. المكونات الرئيسية للخطة
3. الفوائد والفرص في الخطة
4. نقاط ضعف الخطة

تنفيذ الخطة 75

1. خلق أرضية سياسية لتطبيق الخطة
2. حشد الساحتين الإقليمية والدولية
3. تحريك الخطة

ملخص 83

تقديـم

أصدر معهد أبحاث الأمن القومي «الإسرائيلي» دراسة خطيرة بعنوان «خطة معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي للساحة الإسرائيلية - الفلسطينية»، وتأتي هذه الدراسة نتيجة لمساريْن متوازييْن ومكملين لبعضهما بعضاً، المسار الأول هو فشل مشروع الحل السياسي (السلمي) ووصوله إلى طريق مسدود، خصوصاً مع تدمير إمكانية إقامة دولة فلسطينية بجانب «إسرائيل» غرب نهر الأردن، والمسار الثاني هو الصمود الفلسطيني وبقاء مجموعة كبيرة من الفلسطينيين تصر على الحق الفلسطيني وتقرير المصير، وتستخدم المقاومة لتحقيق هذا الهدف، وتصر على أن المقاومة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكنها أن تواجه المشروع الصهيوني.

خلال ذلك، توصل الإسرائيليون - خصوصاً الجنرالات الذين يديرون مراكز الأبحاث بعد تفرغهم من قتال الفلسطينيين، وعلى رأسهم عاموس يادلين، مدير معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي - إلى قناعة بأن الإنسان الفلسطيني لا يمكن اقتلاعه من الأرض ولا يمكن اقتلاع الأرض من وجدانه، ومن هنا تحاول مراكز الأبحاث أن تجد مساراً يشكل مخرجاً من هذا التخبط، أو على الأقل يخفض من شدة الصراع، على أمل أن تخفيف الصدام وخلق حالة من الرفاهية الاقتصادية يمكن أن يساعد الفلسطيني على نسيان قضيته. لكن وعلى الطريقة اليهودية نفسها؛ «إسرائيل» لا تقدم للفلسطينيين إلا ما تضطر لتقديمه نتيجة ضغوط اللحظة، فإذا توقفت المقاومة للحظة، تتوقف إسرائيل عن مجرد التفكير في أن هناك حقاً فلسطينيًا «أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذاً لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً».

معهد أبحاث الأمن القومي (وعلى رأسه عاموس يدلين وأودي ديكل) ما زال يؤمن بأن ليس هناك حل نهائي مع الفلسطينيين، وأن الحل النهائي هو عملية مستمرة ومتحركة نحو اكتمال السيطرة الإسرائيلية على فلسطين، تلك السيطرة التي لا تتوقف عن ابتكار أدواتها على شكل مبادرات واتفاقيات وتفاهمات ومصادرات وإزهاق أرواح. والحل النهائي في منظور المعهد هو أن تتخذ «إسرائيل» الإجراءات اللازمة لضمان استمرار يهودية الدولة، وأن أي حالة فك اشتباك مع الفلسطينيين يجب أن تتضمن استمرار الفعل الإسرائيلي نحو

تهويد الأراضي الفلسطينية وترحيل الإنسان الفلسطيني، فالهدف الأساسي من خطة معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي هو تعبيرعن هاجس فكرة الدولة الواحدة التي تسكن المعسكر الصهيوني الوسط، رغم ان اليمين الاسرائيلي قد حصن الدولة بقانون «القومية» القائم على علاقة الأسياد بالأتباع، وبالتالي فان المعهد يسعى للحفاظ على قدرة الإسرائيلي التحرك بمرونة بين مختلف الخيارات، وإنهاء قدرة الفلسطينيين على أن يكونوا جزءاً من تحديد الصورة المستقبلية لـ«دولة إسرائيل»، فهو لا يقدم خطة واضحة، بل خطة تسير بين المسارات وتستهلك الوقت وتتخذ أجزاء من خطط ثبت سابقاً أنها كانت فاشلة.

هي خطة ترتكز على مزيد من الابتعاد عن الاحتكاك بالفلسطينيين، مع ضمان حرية الفعل الأمني الإسرائيلي في المناطق التي سلمت (وهماً) لسلطة فلسطينية، تقوم بدور الدولة في إدارة شؤون المواطنين في المجالات المدنية، تعفي إسرائيل من أعباء الاحتلال وتخضع أمنياً لسلطة الجيش الإسرائيلي بشكل مباشر أو غيرمباشر.

الأسير المحرر

عبد الرحمن شهاب

2019-1-30

قراءة في
الخطة الإستراتيجية للساحة
«الإسرائيلية – الفلسطينية»

استراتيجية «إدارة الصراع» نحو اللاحل

مقدمة

يقدم مركز اللغات والترجمة في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين قراءة تحليلية للخطة الاستراتيجية للساحة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، والتي تتضمن خطوات تتلاءم مع المصالح الإسرائيلية العليا لخلق واقع استراتيجي أفضل لإسرائيل يندرج في مناخات متوقعة «لصفقة القرن» من أجل الحفاظ على الخيارات أمام إسرائيل وإبقائها مفتوحة لتحقيق هدف «الدولة اليهودية».

منذ ظهور فكرة «دولتان لشعبين» سعت النخب الصهيونية لجعلها جسراً للعبور إلى هدف إقامة «الدولة اليهودية» – الركيزة الاستعمارية للمشروع الصهيوني في قلب الوطن العربي– وإضفاء الشرعية عليها بموافقة عربية وإشراف ورعاية دوليين. وعبر مسيرة طويلة من العنف والعدوان ومصادرة الأراضي، استطاعت سلطات الاحتلال أن تفرض سيطرتها على الأرض، إلا أنها فشلت في محاولتها اقتلاع الشعب الفلسطيني الذي لم يتردد في تقديم التضحيات الجسام، ولم يتخل عن أحلامه الكبرى في استعادة وطنه وممتلكاته. ومع إصرار الشعب الفلسطيني على البقاء في أرضه ومقاومة الاحتلال، تحوّل إلى كتلة بشرية متفجرة، جاعلاً منها خطراً ديمغرافياً يهدد مستقبل الوجود الصهيوني في فلسطين.

لقد تركزت جهود القادة الصهاينة على فرض القيود ووضع العراقيل أمام التمدد الديمغرافي الفلسطيني، خوفاً من الانزلاق إلى واقع «الدولة الواحدة» التي يشكل فيها الفلسطينيون أغلبية بين النهر والبحر. فقد قامت سلطات الاحتلال ببناء الجدار العازل، للفصل بين أبناء الضفة الغربية وأشقائهم في الأراضي المحتلة عام 1948، وأحاطوا المدن والقرى الفلسطينية بالكتل الاستيطانية الكبيرة، ليصبح الفلسطينيون في معازل مغلقة لا يستطيعون التواصل فيما بينهم إلا تحت الإشراف الإسرائيلي، ضمن إجراءات أمنية مشددة. وذلك من أجل حرمان الفلسطينيين من السيادة على أرضهم، ومنعهم من إقامة أي كيانية فلسطينية ذات سيادة في المستقبل. وللتخلص من أعباء الفلسطينيين يجري العمل على تهيئة الأوضاع في الضفة الغربية، وتكريس الفصل بينها وبين قطاع غزة، من خلال إعطائهم صلاحيات إدارية لتصريف شؤونهم اليومية بأنفسهم، دون سيطرة أوسيادة على الأرض، سواء باتفاق أو من دون اتفاق، ومن غير التوصل إلى حلول نهائية، مع الحفاظ على المصالح الإسرائيلية وصولاً إلى هدف «الدولة اليهودية». ويشكل الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الرئيس دونالد ترامب، فرصة مناسبة لفرض الخطط والتصورات الإسرائيلية على الأرض، واستغلال حالة التهافت لبعض الدول العربية لتطبيع العلاقات مع الاحتلال، من أجل تحسين صورة الكيان الصهيوني التي اهتزت أمام شعوب العالم.

الكيان الصهيوني والخطر الديمغرافي

تسيطر على الصهاينة مخاوف كثيرة ناتجة عن تفاقم الأزمة الديمغرافية التي يشهدها الكيان الصهيوني بسبب التزايد المتسارع والمذهل للشعب الفلسطيني من جهة، وعدم قدرة اليهود على تحقيق التوازن السكاني المطلوب، في الوقت الذي يرفض غالبية اليهود في العالم الاستجابة للدعوات الصهيونية التي تحثهم على الذهاب إلى فلسطين من جهة ثانية.

وتعد المشكلة الديموغرافية من أعقد المشكلات التي تواجه الصهاينة، وتشكل عنصراً هاماً من عناصر الأزمة العامة والدائمة التي يعيشها المشروع الصهيوني، والتي تتعمق دورياً طرداً مع ازدياد عدد العرب بالنسبة لعدد اليهود، كما تخلق حالة من التوتر الناجم عن التناقض بين عملية الاستيطان الجارية، والسعي نحو تحقيق هدف «يهودية الدولة»، إذ كلما أرادت القيادة «الإسرائيلية» توسيع رقعة الاستيطان عبر ضم أراضٍ جديدة، اضطرت إلى استيعاب المزيد من العرب المقيمين على تلك الأراضي ليصبحوا شوكة في حلق الاحتلال، وتهديداً حقيقياً يبدد حلم «الدولة اليهودية»، حيث بلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي 6.5 مليون نسمة حتى نهاية عام 2018، بينما بلغ عدد اليهود حوالي 6.7 مليون نسمة حتى العام نفسه[1].

وعلى الرغم من الإغراءات الكثيرة والتشجيع الذي يتلقاه اليهود في الخارج فقد ظل الكيان الصهيوني هو الخيار الثاني وليس الخيار الأول، حيث إن معظم المهاجرين اليهود يتوجهون إلى الولايات المتحدة أكثر مما يتوجهون إلى فلسطين. ويعيش في الكيان الصهيوني 41 في المئة من يهود العالم وفق إحصاءات «معهد الإحصاء السكاني الإسرائيلي»، ذلك أن اليهود في العالم ولاسيما جيل الشباب يميلون إلى الاندماج بأنماط الحياة السائدة في المجتمع الغربي. حتى أن جيل «الصابرا» الذي يسمى جيل التكنولوجيا، فتسيطر عليه الثقافة الشعبية ذات الصبغة الأمريكية، حيث تنتشر في الكيان الصهيوني الأفلام الأمريكية مثل رعاة البقر وأفلام الجريمة والسرقة والاغتصاب. لذلك تعمل الصهيونية على تحقيق الانسجام مع التوجهات الراهنة لليهود في المجتمعات الغربية من خلال تقديم الكيان الصهيوني على أنه بلد المشاريع الرأسمالية الناجحة، ولا بد من الإشارة إلى أن مؤسسيه كانوا يحرصون على الطابع الغربي «للثقافة الإسرائيلية». لذلك ظل تأثير الأنماط الثقافية الغربية الأمريكية متجاوزاً الأنماط الشرق أوسطية، ولا تزال التفرقة قائمة على الصعيد العملي في النظام السياسي والمؤسسات العامة. لقد اندرج عدد كبير من الأعراق والطوائف تحت مفهوم «المواطنة في إسرائيل»، مكوناً تشكيلة إثنية متعددة الأصول في التجمع الاستيطاني الصهيوني بوصفه «تجمع مهاجرين»، تتحدد فيه هوية اليهود حسب البلدان التي تم جلبهم منها وليس حسب المعطيات الثقافية التي تتعلق بالأرض والتاريخ. فعلى مدى أكثر من سبعة عقود عمل قادة الحركة الصهيونية بلا جدوى، على جعل الكيان الصهيوني بمثابة البوتقة التي تنصهر فيها شتى أنواع الثقافات التي انتمى إليها اليهود قبل جلبهم إلى فلسطين، وتسهم في تشكيل شخصية

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

«اليهودي الإسرائيلي». لكن هذه الجاليات لم تتمكن من الانصهار مع الجاليات الأخرى ولم تستطع أن تتمثل قيم التجمع الاستيطاني الذي شكله يهود أوروبيون، إذ فشل الصهاينة في مزج ما يسمى «يهود المنفى» ولم يتمكنوا من إيجاد شعب واحد. وقد ظلت هناك فروقات كبيرة في الخلفية الثقافية ما أدى إلى خلق مشكلة من جراء وصول جماعات يهودية ذات معتقدات دينية وإثنية مختلفة، عمقت التمايز العرقي الذي تفاقم في ظل هجرة اليهود السوفييت في السبعينيات من القرن الماضي، ووصول أعداد كبيرة من يهود «الفالاشا» من القارة الإفريقية. وقد أدت محاولات صهر المستوطنين في «هوية يهودية» إلى نتائج عكسية عمقت التناقضات الداخلية بينهم، وباتت أزمة الهوية من أبرز المشكلات التي رافقت التجمع الاستيطاني الصهيوني منذ وجوده في فلسطين، حيث يتداخل فيها الاثني بالطبقي بسبب التطورات الاقتصادية التي تنطوي على العديد من أشكال التمييز في مختلف مؤسسات العمل الصهيوني، ولم تؤد إلى خلق وحدة عضوية اجتماعية متجاوزة للظواهر العرقية، بل تأججت النزعة العنصرية لدى الصهاينة في مختلف نواحي حياتهم الاجتماعية. وعلى الرغم من أن النظام السياسي والمؤسسات العامة – النقابات العمالية والمؤسسة العسكرية والخدمة المدنية والمؤسسات الاقتصادية – لا تميز رسميا بين الجماعات الإثنية، إلا أن التفرقة بينها حقيقية وقائمة على الصعيد العملي. إن التعددية التي تتظاهر بها الأحزاب السياسية الكبيرة هي تعددية شكلية، حيث خصصت حصصاً محددة للطوائف والجماعات لكنها لم تحقق نجاحاً إلى أن ظهرت حركة شاس كحزب فئوي في الثمانينيات من القرن الماضي، وبعدها جاء حزب «إسرائيل بيتنا» الذي شكله المهاجرون الروس الجدد في التسعينيات. مما زاد في تعميق الفوارق بين الفئات والجماعات الاستيطانية المختلفة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق الهجرة اليهودية إلى الكيان الصهيوني، إلا أن الوكالة اليهودية لم تتمكن من حل مشكلة «الهوية اليهودية»، ولم يقتصر فشل الصهاينة على عجزهم في مزج «يهود العالم» بل فشلوا في تعريف اليهودي أيضاً، حيث إن المهاجرين الذين يعتبرون يهوداً بناء على مواصفات إصلاحية، يتحولون إلى أشخاص ليسوا يهوداً بمجرد وصولهم إلى الكيان الصهيوني، وفقاً للتفسيرات الدينية للقانون اليهودي. ويمثل هذا الموقف جوهر الصراع بين ما يعرف بالتيار الأصولي والتيار العلماني في الكيان الصهيوني، حيث يرى العلمانيون أن اليهودي هو ذلك الشخص المولود لأم يهودية، أو الذي اعتنق اليهودية وليس من أتباع ديانة أخرى، بينما تحاول الأحزاب الدينية إضافة فقرة «بناء على الدين اليهودي».

بعد مضي 70 عاماً على إقامة الكيان الصهيوني، تبدو اليوم (كانون ثاني 2019) «قيم المواطنة» في حالة اضمحلال، ليرتفع الصوت الإثني، والعنصري، وتتغير التوازنات في الصراع «الإسرائيلي الداخلي» وأنواعه المختلفة، منذرة بتحولات شاملة في البنية «الإسرائيلية». ولهذا السبب تعمل سلطات الاحتلال الصهيوني ولاسيما في وزارة الداخلية، على إعادة النظر بالقانون الذي يعطي الجنسية للوافدين الجدد من اليهود، أو على الأقل تغيير البند الذي يسمح لكل سليل ليهودي، بما في ذلك حفيده، بالحصول على المواطنة. فقد قامت عام 2009 لجنة خبراء تضم أفضل رجال القانون وخبراء الهجرة برئاسة

البروفيسور يعقوب نئمان لبحث المسائل الحساسة في الكيان الصهيوني مثل «قانون العودة» المذكور آنفاً الذي صدر عام 1950، حيث أصبح «قانون العودة» بعد تعديله بحسب قرار الحكومة «الإسرائيلية» في جلستها بتاريخ 2002/6/23 يقضي بأن المهاجر الجديد يحصل على الجنسية إذا هاجر وجلب معه قريباً يهودياً، أي يتيح له الحصول على الجنسية إذا حضر لوحده. وقد قال وزير الداخلية مئير شطريت عام 2009: «قانون العودة هو قانون عتيق من خلاله يحصل على حق المواطنة أناس ليس لهم أي صلة باليهودية»، وتم تكليف اللجنة بالحسم إذا كان ينبغي الغاؤه. وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت، يعتقد شطريت بأن الصراع الديمغرافي يستوجب تقليص عدد الأجانب غير اليهود الوافدين إلى الكيان الصهيوني، بمن فيهم فلسطينيون يدخلون من خلال جمع شمل العائلات أو الزواج من فلسطينيي 1948، وعمال أجانب ومهاجرو عمل غير قانونيين، ومهاجرون غير يهود[2].

أما العرب الفلسطينيون فقد اتبعت السلطات الصهيونية تجاههم سياسة عدوانية عنصرية، إذ لجأت إلى وضعهم في خدمة الأقلية اليهودية وحرمتهم من أبسط حقوقهم الحياتية، من خلال تدمير بنيتهم الاقتصادية وربطهم بالاقتصاد «الإسرائيلي»، بهدف تحويلهم إلى أيدي عاملة رخيصة وقوة احتياط للسوق «الإسرائيلية»، وفرضت عليهم ضرائب عالية وحرمت المدن والقرى العربية من عمليات التطوير والخدمات الملائمة. ولم تتوقف محاولات ضرب الهوية العربية وبترها عن ماضيها من خلال تهميش الثقافة العربية، وتحويل العرب إلى مجموعات من الأقليات العرقية والدينية المتصارعة بغية سلخهم عن شعبهم، ونزع الصفة القومية عنهم وفرض الثقافة الصهيونية عليهم. وبسبب تزايد نسبة العرب قياساً إلى نسبة اليهود حسب تصورات قادة الكيان الصهيوني ومساعيهم لتهويد الأرض والسكان، ساور مراكز التخطيط «الإسرائيلية» القلق، فلجأت الحكومة «الإسرائيلية» إلى بحث ما سمي «حل المشكلة الديموغرافية». ومن أبرز الوثائق التي حملت مقترحات للتخلص من هذه المشكلة، مذكرة (يسرائيل كينيغ) متصرف لواء الشمال. وجاءت فيها الإشارة الى (أن واقع لواء الشمال، حيث تعيش أكثرية عرب إسرائيل، وموقعه الجغرافي، ووضع السكان اليهود فيه يبرز المشاكل التي نشأت حديثاً، وما قد ينجم عنه على المدى القريب والبعيد. فالطمأنينة الاجتماعية والاقتصادية تمنحهم أي (العرب) من حيث يدرون أو لا يدرون متسعاً من الوقت للتفكير في أمور اجتماعية وقومية). وأرفق كينيغ مذكراته بالمقترحات التي تبرز وجهاً عنصرياً في السعي لإكراه العرب على مغادرة أراضيهم، أو إغراقهم في مشكلات العيش الصعب حتى لا يواكبوا قضاياهم الوطنية والقومية. وينظر الصهاينة بقلق شديد إلى الحضور الفلسطيني، ويساورهم الخوف من مستقبلٍ يميل لصالح العرب، ذلك أن ما بات يعرف بالخطر الديمغرافي، في ظل التزايد المتسارع للشعب الفلسطيني، يشكل تحدياً استراتيجياً، يهدد الكيان الصهيوني ووجوده المستقبلي في فلسطين، ويضعه أمام خيارين. فإما أن تتحول «إسرائيل» كما يدَعون إلى «دولة ديمقراطية» بأغلبية فلسطينية وهذا مستحيل لأنه يتناقض مع فكرة «الدولة اليهودية» التي

2 صحيفة يديعوت أحرونوت 23/2/2009.

ينبغي أن تكون خالية من العرب، أو تصبح «دولة يهودية» يكون الحكم فيها ذا صبغة دينية، وهذا يؤكد عنصرية هذه «الدولة» بلا أدنى شك ويتنافى مع ادعاءات الصهاينة بأن لديهم «دولة ديمقراطية». وفق هذه النظرة، يرى الصهاينة أن الفلسطينيين فائض سكاني يجب التخلص منهم، خشية أن يدخلوا معهم في سباق ديمغرافي لا يستطيعون الصمود فيه. ومنذ نشوئه، اعتمد الكيان الصهيوني على استراتيجية استئصال الفلسطينيين من أرضهم والتخلص منهم، عن طريق مصادرة الأراضي والتهجير القسري باستخدام القوة.

إضافة إلى ذلك واجهت «إسرائيل» مشكلة جديدة بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب حزيران 1967، فإضافة إلى مشكلة الجليل الديموغرافية أدخل الاحتلال كتلة بشرية كبيرة إلى قلب الكيان الصهيوني، حيث أصبحت رقعة الأرض التي يسيطر عليها تحتوي على عدد من العرب يهدد فكرة (يهودية الدولة). ففي كلمة ألقاها إيهود باراك في مؤتمر هرتسيليا2010 قال: "بين الأردن وعلى بعد عشرات الكيلو مترات إلى الشرق منا وبين البحر عدة كيلو مترات إلى الغرب منا، يعيش زهاء (12) مليون نسمة، سبعة ملايين ونصف مليون إسرائيلي وأربعة ملايين ونصف مليون فلسطيني، والحقيقة البسيطة هي أنه في حال وجود كيان سياسي واحد فقط اسمه «إسرائيل»، فإنه سيكون في نهاية المطاف إما غير يهودي أو غير ديمقراطي. وفي حال صوتت هذه الكتلة التي يبلغ عددها ملايين الفلسطينيين، ذوي وعي قومي خاص بهم، في الانتخابات، فإن هذه الدولة هي دولة ثنائية القومية بامتياز، وفي حال لم تصوت هذه الكتلة، فإن هذه الدولة هي دولة فصل عنصري بامتياز، وهذان الاحتمالان ليسا الحلم الصهيوني»[3]. وكان الأمل معقوداً على هجرة كبيرة من يهود العالم الى الكيان الصهيوني بعد تلك الحرب، إلا أن ذلك لم يتحقق. وتعويضاً عن ذلك، ومن أجل الاحتفاظ بالأرض، أدت مجدداً الآلة العسكرية وظيفتها في حماية التوسع بالأرض، وكما كان (الجيش قبل عام 1948 هو أداة إنشاء الكيان الصهيوني، فقد أصبح منذ العام 1948 وبعده أداة توسع الاحتلال والاستيطان). وفي سبيل التخلص من الفلسطينيين، شرع قادة الكيان الصهيوني في استخدام سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن التي تهدف، إضافة للبعد الديموغرافي، إلى تحقيق بعد اقتصادي، وتضمنت تلك التسهيلات إجراءات متشددة تعطل عودة الفلسطينيين المغادرين. أما تخطيطها للاستيطان، فبسبب ضعفه العددي، كان يتركز على توزيعه في كتل أو أطواق لخدمة استراتيجية (الفصل بين الفلسطينيين) و(الوصل بين المستوطنات).

وتسود في الأوساط الإسرائيلية مخاوف من أن يتبلور واقع فلسطيني خطير نتيجة لخيبة الأمل واليأس من الأوهام التي تشكلت في ظل عملية التسوية بين «إسرائيل» والسلطة الفلسطينية، إضافة إلى السياسة الاستيطانية والعنصرية التي تتبعها سلطات الاحتلال، والتي أخذت تقضم ما بقي من الأرض التي يجب أن تُستعمل لتكون «الدولة الفلسطينية» التي يجري الحديث عنها. فإصرار «اسرائيل» على توسيع المستوطنات والسيطرة على ملايين الفلسطينيين محرومي الحقوق في الضفة الغربية، وإبقاء سكان

3 يديعوت أحرونوت -- 15/2/2010.

قطاع غزة تحت الحصار، هو الخطر الذي يهدد مستقبلها. ذلك أن إصرار الشعب الفلسطيني على البقاء في أرضه وتحمله الممارسات الوحشية والجرائم التي ارتكبت بحقه، كشفت عن الوجه الحقيقي للكيان الصهيوني الذي أراد أن يحول فلسطين إلى سجن كبير يمارس فيه أبشع صور اللاإنسانية، من خلال العقاب الجماعي القائم على سياسة التمييز العنصري. وذلك بعد أن انتزع الشعب الفلسطيني الاعتراف بوجوده وأثبت أن فلسطين ليست «خالية»، من خلال التضحيات التي قدمها على مدى عقود الصراع مع الكيان الصهيوني، مؤكداً ارتابطه بجذوره الراسخة بفلسطين، وجاعلاً فكرة «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» إهانة للصهاينة أمام اليهود وأمام العالم، وجاعلاً مقاومته للاحتلال حقاً طبيعياً وأخلاقياً يعري التبريرات والحجج الصهيونية التي يلعب فيها الصهاينة دور «الضحية»، كما يفضح السلوك الصهيوني البغيض بوصفه سلوكاً ينطوي على جرائم حرب مستمرة ضد الشعب الفلسطيني منذ عام 1948، وجرائم ضد الإنسانية تخالف القوانين الدولية وتتناقض مع الشرائع الدينية وكل القيم التي تكافح من أجلها البشرية.

لقد اعتمد الكيان الصهيوني منذ نشوئه على استراتيجية استئصال الفلسطينيين من أرضهم والتخلص منهم، عن طريق التهجير القسري باستخدام القوة، انطلاقاً من معتقدات عنصرية ومفاهيم استعمارية ترى أن الشعب الفلسطيني على أرض فلسطين هو فائض سكاني يجب التخلص منه خشية أن يدخل الصهاينة معه في سباق ديمغرافي لا يستطيعون الصمود فيه. ذلك أن ما بات يعرف بالخطر الديمغرافي يشكل تحدياً استراتيجياً يهدد الصهاينة ووجودهم المستقبلي في فلسطين. وسيظل يلاحق الكيان الصهيوني الذي بني على أساطير كاذبة، والذي لا مفر له من مواجهة الاستحقاق والتحدي الذي يفرضه الشعب الفلسطيني، بإصراره على الصمود والمقاومة من أجل البقاء في أرضه.

الحلم الصهيوني وهدف «الدولة اليهودية»

تشكل «الدولة اليهودية» - جوهر الأحلام الصهيونية – الهدف النهائي لـ«لخطة الاستراتيجية المقدمة للساحة الإسرائيلة-الفلسطينية»، وهو الهدف الأساسي الذي انصبت جهود الصهاينة على تحقيقه، منذ بداية الصراع مع المشروع الاستعماري الصهيوني، حيث كانت الأهداف الصهيونية ذات صبغة عنصرية واضحة، تنطلق من مفاهيم عنصرية زائفة، ترى أن اليهود شعب مقدس، بوصفهم «شعب الله المختار»، بحاجة إلى أرض مقدسة. وقد تم توظيف هذه المزاعم لحل المسألة اليهودية حلاً خاطئاً - حل قومي لمسألة دينية - بإقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين، ذلك لأن المسألة الدينية ينبغي حلها على أساس ديني وليس على أساس قومي بإقامة «دولة خاصة لليهود»، إذ ليس للأديان أي حق كهذا، وهو أحد الأسباب الجوهرية التي تجعل المبادئ المؤسِسة لإنشاء «دولة لليهود» تتعرض للتهديد، وتصبح غير ملائمة، ويعفو عليها الزمن في المستقبل.

ومنذ مطلع القرن العشرين تركزت المساعي الصهيونية على تحقيق الحلم الاستعماري المتمثل

بالاستيلاء على فلسطين وجعلها قاعدة عسكرية صهيونية في قلب الوطن العربي، حيث بذلت الحركة الصهيونية كل ما في وسعها ولا تزال، من أجل تنفيذ مخططها الرامي إلى إقامة «الدولة اليهودية» التي دعا إلى تأسيسها تيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول في آب عام 1897 في مدينة بازل بسويسرا، والتي شكلت حجر الزاوية في المخططات الاستعمارية البريطانية ولا سيما وعد بلفور (1917) الذي أصبح بعد قبوله في مؤتمر سان ريمو عام 1920 دستور السياسة البريطانية، لوضع أسس إقامة «وطن قومي لليهود» في فلسطين. فقد هيأت الحركة الصهيونية المناخات المناسبة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، مستخدمة طرق وأساليب عديدة لحمل اليهود على الهجرة إلى فلسطين، ووضعت المهاجرين منهم على رأس أولوياتها وميزتهم عن باقي يهود العالم من أجل تشجيعهم على الهجرة، وهو ما أشار إليه أحد قادة العمل الصهيوني البولندي الأصل «يتسحاق غرينباوم» عام 1943 بالقول: «إن بقرة واحدة في فلسطين أثمن من كل اليهود في بولندا». وقد ترسخ مفهوم «الدولة اليهودية» في قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني 1947، الذي لاقى استنكاراً وغضباً كبيرين في فلسطين والدول العربية.

ولكي تصبح أرض فلسطين (قاعدة آمنة) للمشروع الصهيوني، فلابد من تهويدها كاملة أرضاً وشعباً. وهذا يعني أن «أمن إسرائيل الاستراتيجي» على هذا الصعيد يتطلب نجاحه في هذه المهمة (تهويد فلسطين) عبر تغييب سكانها الأصليين وإحلال مستوطنين يهود مكانهم بكثافة كبيرة. فمنذ إعلان تأسيس الكيان الصهيوني عشية 1948/5/14، أقدم أول رئيس حكومة للكيان الصهيوني ديفيد بن غوريون، على نقل عدد كبير من الجاليات اليهودية من الدول العربية إلى فلسطين، ليس بدافع الحرص على مصالحهم، وإنما بهدف تحقيق أغلبية يهودية.

وبعد إقامة الكيان الصهيوني عام 1948، توالت القوانين الأساس دون توقف، وبصورة متمادية، من أجل ترسيخ فكرة «الدولة اليهودية»، مع العلم أن يهودية الدولة مطروحة بوضوح في إعلان «وثيقة الاستقلال» حيث جاء فيها: «نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلو المجتمع اليهودي، نعلن إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل تدعى دولة إسرائيل، تكون مفتوحة الأبواب للهجرة اليهودية، ومستهدية بنبوءات أنبياء إسرائيل»(صقر أبو فخر – موقع عرب 48). كما أن تعريف «إسرائيل: دولة يهودية» حسب الخطاب الصهيوني الذي يستند على القانون الأساس: (الدولة القومية للشعب اليهودي)، يرسخ الكيان الصهيوني في فلسطين وطناً لليهود، دون أي مبرر تاريخي وقانوني وأخلاقي لوجودها بهذه الصفة. لذلك امتنع الصهاينة عن وضع دستور لها يحدد طبيعتها وجغرافيتها وعلاقاتها، ولها دورها الوظيفي على الصعيد العدواني في إطار المشروع الصهيوني، يتمثل في تغييب الشعب الفلسطيني والاستيلاء على أرضه وشن العدوان على الدول المجاورة. إضافة إلى ذلك إن محاولات الجمع بين يهودية «الدولة» وديمقراطية النظام السياسي في إطار قومي، جعل من «إسرائيل» كياناً لا هو دولة يهودية، ولا هو دولة ديمقراطية، بل تجمع استيطاني صهيوني له طابع الثكنة العسكرية التي اتخذت شكل الدولة، وتقف على رأسها مؤسسة عسكرية منظمة تنظيماً دقيقاً، تحتوي على ترسانة هائلة من الأسلحة النووية

والتكنولوجيا المتطورة.

فقد أصدرت القيادة الصهيونية عام 1950 «قانون العودة» الذي يسمح لكل يهودي يرغب بالذهاب إلى فلسطين مع توفير جميع الحقوق المدنية والاحتياجات اللازمة لبقائه، حيث نتج عنه تهجير نصف السكان العرب آنذاك، واستبدلوا بمهاجرين يهود تم جلبهم من مختلف دول العالم، بالاعتماد على «الصندوق القومي اليهودي» الذي أنشأته الحركة الصهيونية من أجل تهويد فلسطين، عبر استملاك أراضيها وجعلها وقفاً أبدياً لليهود، ووضعت قانون «أراضي الغائبين» لكي تمنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى بيوتهم باعتبارهم غائبين. وقد كتب أول رئيس حكومة صهيونية ديفيد بن غوريون في مقدمة كتابه تاريخ الهاغاناة عام 1954 قائلاً: «في بلادنا، هناك فقط مكان لليهود وسوف نقول للعرب أخرجوا، فإذا لم يخرجوا وإذا قاوموا فسوف نخرجهم بالقوة».

وقد ظلت المحاولات الصهيونية محكومة بالفشل بحسب ما أعلنه الحاخام «أب يهوشع» أمام اللجنة اليهودية الأمريكية في الذكرى السنوية المئة لإقامتها وفي مؤتمرها الاحتفالي، بأن القرن الماضي كان قرن الفشل في تطور «الشعب اليهودي» قائلا: «إن الهوية تتحدد وفق الأرض التي يعيش فيها اليهودي، فلكل يهودي هوية تتبع الأرض التي يعيش فيها». ومنذ أواخر السبعينيات، بعد أحداث يوم الأرض 1976، ثمة تشديد على أن «إسرائيل دولة يهودية»، أحدث انفصاماً في السياسة التي يتبعها قادة الكيان الصهيوني. فمن جهة، تعلن «إسرائيل» أنها «دولة يهودية» وتلتزم بتقديم الدعم الكبير لمؤسسات يهودية ومنشآت دينية تقليدية، على حساب العلوم والمعارف الإنسانية العامّة. ومن جهة أخرى، لا تزال النخب الفكرية القديمة والأوساط العلمانية تشكو القيود الدينية، وهي ترغب أن تبقى يهودية خارج إطار الديانة اليهودية ودون أن تنفصل عنه كلياً، وهذا الأمر مستحيل.

إن عجز التجمع الاستيطاني الصهيوني عن استيعاب معظم ثقافات اليهود يدحض مزاعم الصهيونية، بأن هناك «قومية يهودية» وهي المزاعم التي على أساسها تدعي الحركة الصهيونية أن لها الحق في إقامة وطن قومي لليهود. كما أن فشل «الثقافة الإسرائيلية» في استيعاب الثقافات الأخرى وصهرها يشكل دليلاً على نهاية أيديولوجية «الصهر الثقافي الصهيوني». ومن هنا بدأت ترتفع أصوات بين النخب والأوساط الفكرية «الإسرائيلية» وتتساءل ما الذي يوجد في نظرية الأمن القومي «الإسرائيلي» ويرتبط بكون «إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي عامة»؟ وما هي العلاقة بين القوة التي تمتلكها «إسرائيل» وبين الوجود والمناعة والازدهار الخاصة بالشعب اليهودي في العالم؟. ولماذا يصر قادة الكيان الصهيوني على أن يعترف العالم بأن «إسرائيل» هي «الدولة القومية للشعب اليهودي». وفي هذا السياق يقول «الإسرائيلي» غيدي غرينشتاين رئيس معهد ريئوت للدراسات الاستراتيجية «الإسرائيلية»: «إن غالبية اليهود80% موزعون اليوم في مركزين هامين، (40%) في الكيان الصهيوني و (40%) في الولايات المتحدة. وبكلمات أخرى، لو أن اليهود قد جاءوا فعلاً إلى أرض إسرائيل، لكان الأمن القومي للشعب اليهودي – إذا كان بإمكاننا استخدام مثل هذا التعبير– في ورطة. وهذا بطبيعة الحال لم يحدث. فالشتات مزدهر اليوم أكثر من أي وقت مضى. كما أن هناك حوالي مليون شخص كانوا إسرائيليين

واختاروا أن يعودوا للشتات. إلا أن حكومة إسرائيل تتصرف وكأن هذا الأمر طبيعي. ويوجد هنا تحد كبير جداً، ذلك أن إدارة العلاقة بيننا وبين الولايات المتحدة، وبيننا وبين اليهود الأمريكيين، هي أمر مركزي للأمن القومي لإسرائيل وللأمن القومي للشعب اليهودي».

وقد برز مصطلح «يهودية الدولة» في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة، حيث تحولت مقولة «الدولة اليهودية»، بصورة غير مسبوقة، إلى القاسم المشترك بين مختلف التيارات والكتل والأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية في الكيان الصهيوني على حد سواء. ففي ظل هذا القانون الذي ينطوي في واقع الأمر على كل شرور الاحتلال وقسوته، يختنق العرب ويُحرمون من الأراضي والسكن، وبطالتهم أعلى بأضعاف من نسبتهم بين السكان، ويُبين لهم الجهاز السياسي كل يوم أنهم فائض سكاني، فيما يرسم الصهاينة من مجموعات «شارة الثمن» جداريات على المساجد، ويرتكبون الجرائم والاغتيالات، ويعبثون بالممتلكات. ولا يتعلق الأمر فقط بصورة الحياة اليومية التي يفرضها الاحتلال، أو بالقيود التي يلقيها على حرية الحركة وحرية التعبير. ذلك أن الاحتلال بطبيعته يُحدث تمييزاً عميقاً وفروقاً كبيرة في الحقوق بين المحتل والشعب الواقع تحت الاحتلال. كما أن آليات وأساليب السيطرة التي يقوم بها الاحتلال هي التي تنشئ الانسان المضطهِّد، بمساعدة إدخال منطق استعماري إلى وعيه بصورة دائمة.

يمكن القول أن الأمن «الإسرائيلي» يشكل هاجساً حقيقياً لقادة الكيان الصهيوني وينبع من الخلل الواضح في التقدم نحو تحقيق هدف (يهودية الدولة) وعلاقته بمبدأ (أرض إسرائيل الكاملة)، بسبب التناقض القائم بين هذا الهدف وتعقيدات الواقع التي تحول دون تحقيقه. وتتركز المساعي الصهيونية على محاولات الخروج من هذا المأزق، أو على الأقل للتخفيف من احتدام التناقض، من خلال البرامج التي تطرحها المؤسسة السياسية صاحبة القرار في الكيان الصهيوني.

التسوية من المنظور الإسرائيلي «إدارة الصراع»

تقدم الخطة المقترحة للساحة (الإسرائيلية – الفلسطينية) تصوراً إجرائياً يتضمن خطوات عملية، يجري تنفيذها على الأرض، بحيث تتلاءم مع المصالح الإسرائيلية الراهنة وتبقي الباب مفتوحاً أمام الخيارات الإسرائيلية، من أجل خلق واقع استراتيجي أفضل في المستقبل. وذلك في محاولة لإخراج «إسرائيل» من مأزقها «العنصرية والاحتلال»، من خلال تحقيق الانفصال السياسي عن الفلسطينيين، بما يحسن صورتها أمام العالم، وتحقيق هدف «الدولة اليهودية» وعدم الانزلاق إلى واقع الولة الواحدة. كما أن الخطة لا تقدم حلاً سياسياً، وإنما سيناريو لـ«إدارة الصراع» من أجل التغطية على الأعمال الاستيطانية ومصادرة الأراضي وعمليات التهويد المستمرة، دون تفكيك المستوطنات ودون الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967.

فالكيان الصهيوني لا يعترف بوجود حدود معينة يلتزم بها، إذ لم يضع دستوراً له منذ إقامته، لكنه شرّع مجموعة من القوانين الأساسية التي تمتلك وضعية دستورية، تمكنه من تكريس احتلاله للأراضي

العربية بالقوة، وهي السياسة التي سارت عليها الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1948، حيث استطاع بن غوريون رئيس أول حكومة إسرائيلية أن يسقط كل تصور ينطوي على انسحاب الكيان الصهيوني من أية أرض احتلتها عام 1948 خارج حدود التقسيم لعام 1947، كما ظل بن غوريون يخطط لاحتلال ما تبقى من فلسطين، حيث تمكنت قوات الاحتلال الصهيوني من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. ذلك أن فكرة الحدود لم ترتبط بالترسيم القانوني وحده ولا بقرارات الشرعية الدولية، بل ارتبطت بالإستراتيجية الصهيونية وآلية العمل الصهيوني على الصعيدين العسكري والسياسي. وقد تعددت الرؤى الصهيونية حول مسألة الحدود، حيث قام جزء منها على الحجة التوراتية التي تستند على مزاعم تاريخية زائفة، وقام جزء آخر على النظرة الجيوسياسية التي تستند على حاجة الكيان الصهيوني إلى تأمين عمق استراتيجي، يوفر له مناطق آمنة من خلال ما يعرف بـ«الحدود الدفاعية»[4]. غير أن الواقع لم يأت كما يرغب قادة الكيان الصهيوني، حيث برزت بعد الاحتلال، حقيقة مفادها أن «إسرائيل» لم تستطع تحقيق رغبتها في تهجير الفلسطينيين عن أرضهم كما حصل عام 1948، فقد التصقوا بها أكثر وازداد إصرارهم على المقاومة، وبقيت الضفة الغربية وقطاع غزة آهلتين بالسكان، مما جعل «إسرائيل» تصطدم بهذه العقبة، وهي معضلة شكلت بتفاعلها مع عرب 1948 خطراً كبيراً يهدد المشروع الصهيوني ومستقبله في فلسطين. الأمر الذي دفع قادة الكيان الصهيوني للتفكير في وضع الفلسطينيين في مساحات مغلقة ومنعهم من الانتشار، ذلك أن الاستيطان الصهيوني يهدف إلى احتلال الأرض بلا سكان- بوصفه استيطانا إجلائيا - وهو الظاهرة الاستعمارية الوحيدة في التاريخ المعاصر على هذا النحو. ولا تختلف القوى والتيارات السياسية في الكيان الصهيوني عن بعضها في الموقف من السيطرة على هذه الأراضي، لأنها في نظرهم «أراضي محررة» وليست أراضٍ محتلة، ويرفضون أية سيادة غير يهودية على الأراضي التي يعتبرونها ملكاً لهم، كما أنه لا خلاف بينهم على هدف إقامة (الدولة اليهودية)، ومن هنا بدأ التفكير بالتخلص من عبء السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال. وانطلاقا من هذه الخلفية الأيديولوجية، لم يعترض ما سُموا «بتكتل اليسار» على إنشاء مستعمرات يهودية في القدس وباقي الأراضي المحتلة عام 1967، عندما شرع «تكتل اليمين» ببقائها في «مناطق» أصبحت غير قابلة للتفاوض[5]. وفي هذا السياق ظهرت سياسة حزب العمل الإسرائيلي الذي دعا الى تحصين الأوضاع الداخلية الإسرائيلية بعد عام 1967، من خلال تصدير الأزمة الفلسطينية الى الساحة الأردنية لتثبيت واقع الاحتلال والاحتفاظ بزمام المبادرة، من أجل استئناف الحرب وشن العدوان، وهو الأساس الذي يستند إليه حزب العمل في طرح مشاريعه التسووية، عبر مناورات تتصف بالليونة أو ما يسمى «الحلول الوسط» لتحسين صورة الكيان الصهيوني في الخارج. وقد قدم كثير من القادة الإسرائيليين مشاريع للتسوية لتحقيق هذه الغاية، انسجاماً مع المصلحة الإسرائيلية، أمنياً وسياسياً وإقتصادياً. وهذه المشاريع هي التي كانت تقرر السياسة الإسرائيلية تجاه عملية التسوية، ومنها مشروع إيغال آلون

4 محمد صلاح العطار - المستقبل العربي - عدد 305 تموز 2004 - ص 19.

5 إيلان بابه - التطهير العرقي في فلسطين - ترجمة أحمد خليفة - مؤسسة الدراسات الفلسطينية - طبعة أولى - بيروت 2007 - ص226.

الذي طرح شعار«حد أقصى من السكان على حد أدنى من الأرض»[6].

في إطار هذه الاستراتيجية برزت فكرة «دولتان لشعبين»، لعزل الفلسطينيين واستبعادهم، خوفاً من الوقوع في فخ «الدولة الواحدة»، حيث يجري العمل وفق هذه الفكرة لتحقيق هدف «الدولة اليهودية» التي تستدعي عملية تطهير عرقي للفلسطينيين، ووضعهم في معازل مغلقة تحيط بها المستوطنات، من أجل قطع الطريق على أي كيان فلسطيني ذي سيادة على الأراضي المحتلة عام 1967، وإبقاء الأمر محصوراً في صيغة «حكم إداري ذاتي» لإدارة شؤون السكان، تحت السيطرة الإسرائيلية. وبناء على ذلك جاء الحديث عن «دولة فلسطينية مؤقتة» منزوعة السلاح وبلا سيادة. ودائما كان الكلام عن «حل الدولتين» يترافق مع عوامل نفي الفكرة على الأرض، ففي ظل الحديث عن السلام كانت سلطات الاحتلال تقوم بعمليات المصادرة للأراضي وتهويد القدس وطمس معالمها العربية والإسلامية. وكان الصوت يرتفع حول السلام ويزداد ضجيجاً كلما ازدادت العملية شراسة لصرف الأنظار عن غاياتها، إلى أن باتت خارطة الاستيطان تؤكد دون أدنى شك عدم إمكانية قيام «دولة فلسطينية»، وظلت الحكومات الإسرائيلية طيلة السنوات الماضية تسير باتجاه معاكس لمسارات التفاوض تحت عناوين وهمية خادعة، مثل «مساعي التسوية» و «البحث عن السلام». ففي الوقت الذي كان يتركز اهتمام الأطراف العربية على فكرة «حل الصراع» من خلال التوصل إلى حلول نهائية وشاملة، كانت القيادة الإسرائيلية تنتهج إستراتيجية «إدارة الصراع» التي تهدف إلى إضعاف الأطراف العربية، من أجل إقناعها بأن الخيار الوحيد المتاح هو الخضوع والاستسلام للإملاءات الإسرائيلية، وهذا هو السبب في بقاء المواقف أثناء المفاوضات متوازية لأنها تعبر عن استراتيجيات متناقضة، ولهذا السبب فإن إقرار الجانب الفلسطيني بكل التنازلات التي قدمها على موائد المفاوضات، لم يزحزح «إسرائيل» عن مواقفها ولم يغير في مسار الصراع. بالمقابل ترفض الحكومات الإسرائيلية أن تلتزم بالقرارات والمواثيق التي تحرم مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عليها. فهي تعمل من دون أن تنظر إلى هذه القوانين، بل تنظر الى حجم الأراضي التي ستأخذها وتجعلها أمراً واقعاً أمام أي عملية تفاوض. ذلك أن «إسرائيل» لا تقبل بأي صيغة تقوم على الحل الوسط، على الرغم من أن أي حل عن طريق التفاوض سوف يكون على حساب الشعب الفلسطيني.

وفي هذا السياق تأتي الخطة المقترحة – قيد الدراسة – من أجل رسم واقع استراتيجي أفضل لإسرائيل في ظل الجمود السياسي الذي تمر به عملية التسوية، وتوقف المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية. وتنطلق الخطة من رؤية أمنية تستند على حرية النشاطات العملياتية للجيش الإسرائيلي في كل المناطق المحاذية لنهر الأردن، مع تخفيف الاحتكاك مع الفلسطينيين؛ وإكمال بناء الجدار العازل؛ والسيطرة المطلقة على غور الأردن والمعابر والمواقع والطرق الإستراتيجية؛ وتعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتعميق التنسيق العملياتي مع الدول المجاورة – مصر والأردن.

6 د. سلمان رشيد سلمان ـ إسرائيل والتسوية ـ طبعة أولى بيروت 1975 ـ ص 126.

أي أن الرؤية الإسرائلية للتسوية لم تتغير، وتستخدم مفهوم «إدارة الصراع» بدلاً من فكرة البحث عن «حل الصراع» كما يرغب دعاة التسوية، لأن الخطة تتضمن خطوات عملية «أحادية الجانب» دون انتظار قطار التسوية والمفاوضات المجمدة، ولا تقدم أي حل، خصوصاً قي القضايا الجوهرية (القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين). والهدف من وراء ذلك هو خلق واقع على الأرض لا يمكن تجاوزه في أية مفاوضات قادمة، والتحرر من أية قيود وإلتزامات تفرضها المفاوضات، وهو ما عبر عنه عاموس يادلين في مقدمة الخطة، حيث يقول « من غير الصواب أن نُبقي بيد الفلسطينيين حق الفيتو حول الصورة المستقبلية لدولة إسرائيل».

يتلخص الهدف من هذه العملية بالاستيلاء على أكبر مساحة من الأرض وضمها للكيان الصهيوني، ومنع الفلسطينيين مهما زاد عددهم من تهديد مشروع «الدولة اليهودية» ديمغرافياً، من خلال تحويل تبعيتهم القانونية إلى سلطة فلسطينية تعمل تحت الإشراف والسيطرة الإسرائيلية. بكلام آخر يمكن القول إن «حل الدولتين» بالنسبة لإسرائيل بجميع مكوناتها السياسية الصهيونية، يعني سيادتها وسيطرتها على كامل فلسطين، ومن ثم عزل البقع الجغرافية التي تُحشر فيها الكثافة الديمغرافية الفلسطينية ومنحها حكماً ذاتيا مقيداً ومحدوداً، ولكن مع ترك الخيار للفلسطينيين والعالم بتسمية البقايا بما يشاؤون، سواء كان ذلك دولة أو حتى امبراطورية. وعلى سبيل الفرض لو أقيمت «دولة فلسطينية» ضمن شروط الواقع القائم، فإنها وبسبب الأعباء التي ستلقى عليها ستكون عبارة عن شكل فارغ من أي مضمون، وستظل بسبب ضعفها تابعة أمنياً وإقتصادياً لـ«لدولة اليهودية» التي تمتلك مقومات القوة والتفوق. وفي ظل علاقة التبعية ستنفجر الأزمات الكبيرة بين الطرفين وتثور من جديد القوى الوطنية الطامحة للاستقلال والحرية. وبذلك فان دولة على هذا النحو ستكون اقرب إلى «محمية إسرائيلية» ليس إلا، ولن تسمح إسرائيل بقيام دولة قوية بجوارها. لقد تجلى هذا الأمر في الممارسات الإسرائيلية منذ اغتصاب فلسطين، وتمثل في فرض سياسة الأمر الواقع بقوة العنف والسلاح. ومن هنا يأتي سعي «إسرائيل» الدائم للحفاظ على تفوق نوعي لاسيما في القوة العسكرية، ليس فقط في العدوان على الفلسطينيين، وإنما أيضا في مواجهة الدول العربية مجتمعة.

الكيان الصهيوني وتعزيز الوضع الجيوسياسي

منذ اندلاع الاضطرابات في العالم العربي وحدوث تحولات سياسية ومتغيرات استراتيجية في المنطقة، تتركز المساعي الإسرايلية على ملاءمة أوضاع الكيان الصهيوني مع الواقع الجديد المتشكل في البيئة السياسية المحيطة، الذي تنتصب فيه تحديات استراتيجية في الساحة الإقليمية، ذلك أن االعوامل الإستراتيجية المتوفرة، وخصوصاً استعداد بعض الدول العربية للدخول في تحالفات إقليمية مع الكيان الصهيوني، والدور الذي تقوم به الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترامب، هي عوامل تدعم الكيان الصهيوني وتساعده في بلورة البيئة الإستراتيجية الراهنة، وبلورة البدائل الخاصة به لجهة السياسة

التي يجب أن تنتهجها القيادة الإسرائيلية، من أجل تحقيق المصالح الجوهرية لـ«إسرائيل» وتحسين أمنها الإستراتيجي، والسير نحو تحقيق أهدافها الصهيونية بإقامة «الدولة اليهودية».

ويرى صانعو القرار في الكيان الصهيوني أن أمام «إسرائيل» خلال السنوات القريبة نافذة فرص نادرة، تتضافر فيها الظروف الإستراتيجية والسياسية المثلى، التي تسمح بالعمل على تحقيق خطوات تعزز وضعها الجيو- سياسي. وقد تم التعبير عن هذا الأمر بطرح «الخطة الاستراتيجية»، لكسر الجمود في الساحة السياسية الإسرائيلية – الفلسطينية، من أجل تحقيق التقدم نحو الأهداف الإسرائيلية داخلياً وتحسين صورة «إسرائيل» خارجياً. وذلك في ظل التطورات الإقليمية التي تحدث في الوقت الراهن، والتي يظهر أنها تحسن القدرة على تأمين دعم بعض الدول العربية، لتنفيذ الاتفاقيات بين «إسرائيل والسلطة الفلسطينية»، ولإرساء العلاقات الرسمية بين هذه الدول والكيان الصهيوني. ويتم ذلك من خلال خطوات عملية، سواء بالإتفاق مع السلطة الفلسطينية أو من خلال تطبيقات على الأرض «أحادية الجانب» خوفاً من الخطر الديمغرافي، لأنه إذا لم يتم تحريك الوضع القائم فإنه سينزلق إلى واقع «الدولة الواحدة». لذلك يرى واضعو هذه الخطة أن تطبيقها ضرورة ملحة وفرصة لرسم مستقبل «إسرائيل» وبلورة وضعها الجيوسياسي في المنطقة. وذلك في ظل الرعاية التي تقدمها الإدارة الأمريكية والالتزامات التي تعهد بها ترامب وقام بتنفيذها، حيث تضمن تنفيذ الخطة إشارة إلى أن «إدارة ترامب قد انبرت، حتى قبل عرض الخطة السياسية، لمعالجة القضايا الجوهرية المتفجرة. ويمكن أن نرى بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل نموذجاً على ذلك، وكذلك التخفيض الكبير في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لهيئة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا». كما أن وجود ترامب في البيت الأبيض يشكل فرصة لتبني أفكار إسرائيلية للتسوية السياسية، يشارك فيها العالم العربي، عبر تحالفات جديدة تُدخل الكيان الصهيوني إلى نسيج المنطقة، تمهيداً لعقد مؤتمر إقليمي يتم التوصل من خلاله إلى «اتفاق سلام» بين الكيان الصهيوني والدول العربية أو ما أطلق عليه الرئيس الأمريكي ترامب «صفقة القرن». فعلى الرغم من أن الاضطرابات التي ضربت المنطقة العربية خلال العقد الأخير قد قوضت الاستقرار فيها، إلا أنها شكلت مدخلاً لفرص سياسية ولتلاقي المصالح بين الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية. والانقسام القائم اليوم في العالم العربي والإسلامي، وعداء بعض الدول لإيران ومحور المقاومة، وكذلك تركيزها على مشاكلها الداخلية، كل هذه الأمور هي فرص مجانية للكيان الصهيوني، لتحقيق إنجازات إستراتيجية على حساب القضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، يوصي عاموس يادلين مدير معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، بالعمل على تحسين العلاقات مع السعودية ودول الخليج الأخرى من خلال الحوار معها وربطها بالمسيرة مع السلطة الفلسطينية، حتى لو لم تشمل مفاوضات حول التسوية الدائمة التي تنتهي باتفاق شامل، فهي تساعد على إحداث خرق في العلاقات مع تلك الدول، رغم أن تلك العلاقات باتت واقعاً معلناً[7].

7 صحيفة إسرائيل اليوم في 17/11/2017.

يحاول قادة الاحتلال الخروج من الوضع الحالي الذي يواجه فيه الكيان الصهيوني تحديات مصيرية واستراتيجية على الصعيد الدولي وخصوصاً أوروبا، مثل تحدي نزع الشرعية وتآكل مكانة «إسرائيل» عالمياً، كما ورد في ديباجة الخطة التي تحذر من الاستمرار في حالة الجمود القائمة، حيث جاء فيها:« يرى الفلسطينيون والمجتمع الدولي أن سياسة توسيع المستوطنات وانتشارها، قد أثبتت عدم استعداد إسرائيل وعدم توفر النية لديها للتوصل إلى اتفاق. وقد أدى استمرار البناء في المستوطنات إلى إلحاق الضرر بمكانة إسرائيل على الساحة الدولية، حيث وجد تآكل مكانة إسرائيل تعبيراً عنه في القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن، والذي تضمن إدانة شديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، وهو القرار الذي تم اتخاذه بعد أن سجلت الولايات المتحدة الأمريكية سابقة وامتنعت عن استخدام حق الفيتو ضده». وتلحظ الخطة انتشار وتعميق الآراء والمواقف السلبية حيال «إسرائيل» على الساحة الدولية، ليس فقط فيما يتعلق بسياستها في استمرار الاحتلال والعنصرية وسياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، وقمع الأطفال، ومصادرة حقوق الإنسان والمواطن الفلسطيني، وجرائم حرب وارتكاب المجازر، بل أيضاً في ما يتعلق بشرعيتها. وتدور في هذا الإطار معركة ممنهجة لسحب الشرعية عن «إسرائيل» ولمقاطعتها في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في الغرب (حركة الـ BDS). وتخوض هذه الحركة حرب ناعمة فعالة لعزل «إسرائيل» وإضعافها، يمكن أن نجد تعبيراتها في نشاطات المقاطعة الهادئة على النحو الذي يحدث في العالم الأكاديمي والثقافي. وقد تأسست حركة الـ BDS عام 2005، من خلال حملة دولية مؤلفة من 171 منظمة فلسطينية غير حكومية حملت الاسم «BDS-Boycot Divestment and Sanction-» وحددت في ندائها التأسيسي أساليب متعددة لمقاطعة «إسرائيل». وتبنى نداء المقاطعة استراتيجية الضغط لعزل «إسرائيل» أكاديمياً وثقافياً واقتصادياً وعسكرياً، وتحويلها إلى كيان عنصري على نمط جنوب إفريقيا. وذلك بهدف إلزامها بالامتثال للقانون الدولي من خلال إنهاء احتلالها للأراضي العربية وتفكيك الجدار العازل، وإنهاء نظام الفصل العنصري الممارس بشكل خاص ضد عرب 48، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. ويُسجل للحملة الدولية نجاحها في تحقيق إنجازات كبيرة على مختلف الصعد الأكاديمية والثقافية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية، وبشكل خاص نجاحها في الكشف عن وجه «إسرائيل» الحقيقي وصورتها كنظام استعماري استيطاني واحتلال عسكري وفصل عنصري. فمنذ انطلاقتها، تنامت وتوسعت وتعززت الحركة العالمية لمقاطعة «إسرائيل»، وانتشرت في العالم، وخصوصاً على المستويين الأوروبي والأميركي، على نحو بات يقلق القيادة الإسرائيلية، من هذه الحركة بوصفها تشكل تهديداً استراتيجياً لمستقبل «إسرائيل»، ووظفت الحكومة الإسرائيلية كل إمكاناتها وأدواتها المحلية والدولية، وأعلنت الحرب على الحملة الدولية للمقاطعة في تموز 2011، حيث صادق الكنيست على «قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة»، ومنذ ذلك التاريخ و«إسرائيل» تبذل جهوداً كبيرة لمواجهة حركة المقاطعة، من أجل تحسين صورتها أمام شعوب العالم.

خاتمة

لقد شكل الحديث عن حل «دولتان لشعبين» مادة للخداع الذي استخدمه قادة الاحتلال الصهيوني، من أجل استكمال المخططات العدوانية والاستيطانية التي ترمي إلى تهويد فلسطين أرضاً وشعباً. وذلك انطلاقاً من مفهوم «أرض إسرائيل الكاملة» التي لا ترى وجوداً للفلسطينيين، بهدف إقامة «الدولة اليهودية» الصرفة التي ظل الحديث عنها في الإطار النظري منذ تأسيس الحركة الصهيونية حتى قيام «إسرائيل» عام 1948، ثم دخلت في الإطار العملي عندما أخذ المشروع الاستيطاني يفرض وقائعه على الأرض بقوة السلاح. أما «الدولة الفلسطينية» المزعومة فلم يكن الحديث عنها من منطلق الحرص على المصالح الفلسطينية، وإنما من منطلق عنصري يهدف إلى عزل الفلسطينيين والتخلص منهم، نظراً لزيادة عددهم الذي ينذر بكارثة ديمغرافية تهدد مستقبل المشروع الصهيوني في المنطقة. فقد حقق هذا المشروع خطوات ملموسة على الأرض، لكنه لم يستكمل بناءه الذاتي بعد، ولم يستطع تحقيق هدف التهويد بسبب إصرار الشعب الفلسطيني على بقائه في أرضه وتصديه لسياسة الاحتلال العدوانية. لذلك سوف يظل الهدف المناط بـ«إسرائيل»، بوصفها القاعدة الإستيطانية لهذا المشروع، تهجير الفلسطينيين والاستيلاء على أرضهم، وهذا الهدف يجعل وظيفتها عدوانية هجومية وليست دفاعية، وبالتالي فهي لن تتكفئ عن مضمونها حتى لا تفقد مبرر وجودها. الأمر الذي يجعلها تولد الصراع في المنطقة، سواء ضد الفلسطينيين حيث العملية الاستيطانية، أو في المحيط ضد الدول العربية حيث مقتضيات الأمن الإستراتيجي للمشروع الصهيوني. ما يعني أن هذا المشروع هو النقيض القطبي للمشروع الوطني، والعلاقة بينهما هي علاقة تناحرية، لا يستمر وجود أحدهما إلا بنفي الآخر. وبسبب الطبيعة العدوانية والإلغائية للمشروع الصهيوني، فإنه لا مجال للدخول معه في تسويات سياسية ولا يمكن التوصل معه إلى حلول وسط، حيث باءت كل المحاولات التي بذلتها معه أطراف التسوية بالفشل، رغم التنازلات الكبيرة التي قدمت له وألحقت أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية. لذلك يبقى الرد الفعلي على العدوان هو المقاومة التي تجمع كل طاقات الأمة وتوحدها على طريق التحرير، وهي حق طبيعي للشعب الواقع تحت الاحتلال، وهي الوسيلة الأكثر جدوى في مواجهة التغول الاستيطاني والتهويد، إذ أثبتت التجربة الكفاحية الطويلة، أن مواجهة الاحتلال الصهيوني لا تكون إلا بالمقاومة التي أصبحت خياراً إستراتيجياً للشعب الفلسطيني.

مركز اللغات والترجمة

حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

كانون الثاني / يناير ٢٠١٩

الخطة الإستراتيجية للساحة «الإسرائيلية - الفلسطينية»

تمهيد

عاموس يادلين

بعد أكثر من سبعين سنة على قيام إسرائيل، لم يعد الواقع الراهن يتناسب مع التصور الذي وضع لـ«دولة إسرائيل»، على النحو الذي جاء في وثيقة الاستقلال، وهو واقع تنزلق فيه إسرائيل رويداً رويداً، وبالتدريج، لتتحول إلى دولة واحدة لشعبين بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ودولة كهذه لن تكون يهودية أو ديمقراطية، ولن تستطيع المساواة الكاملة بين مواطنيها، في الوقت الذي تسيطر على شعب آخر، على خلاف إرادته.

وإذ رأى معهد أبحاث الأمن القومي، في هذا الإنزلاق خطراً على مستقبل «دولة إسرائيل»، فقد قام بإجراء بحث أساسي على مستويات مختلفة ودرس مجموعة من الخيارات لبلورة خطة سياسية – أمنية، مسؤولة وواقعية، تفسح المجال أمام الانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين. والنتيجة الجليّة التي توصل إليها البحث هي ضرورة التحول إلى خطة متعددة المسارات ذات أفق واضح، لا يجري فرضها جراء ضغط دولي، أو بسبب حدث تكتيكي من هذا النوع أو ذاك، بل تعبر عن سياسة تستند في جوهرها إلى مبادرة إسرائيلية لرسم مستقبلها، مع الحرص على المعايير الحيوية للحفاظ على طابع إسرائيل، وعلى أمنها، على المدى البعيد.

وفي ظاهر الأمر فإن إسرائيل، وكذلك الفلسطينيين، ملتزمون منذ 25 سنة (بشكل علني على الأقل) بحل دولتين لشعبين، الذي من المفترض أن يتم تحقيقه عبر المفاوضات، وأن يقدم حلولاً متفقاً عليها ونهائية لكل القضايا الجوهرية: الحدود والقدس واللاجئين والاستيطان. إلا أن الطرفين فشلا، المرة تلو الأخرى، في التوصل إلى اتفاق، عندما كشفت المفاوضات التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في 2014، مرة أخرى، الفجوات الآخذة بالاتساع بين مواقف الطرفين، في محاولة للتوصل إلى حل دائم، حيث تبلور لدى كل من الطرفين الرأي القائل إن الحل الدائم غير ممكن خلال السنوات القريبة. فالتوجهات الحالية في أوساط الرأي العام، وفي أوساط القيادتين في القدس وفي ورام الله وغزة، تسير باتجاه وأد حل شامل ومستقر للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وقد ترسخ في إسرائيل مفهوم «إدارة الصراع»، انطلاقاً من الافتراض القوي بأن المخاطر الكامنة في هذا الوضع، مقارنة مع المخاطر الكامنة في التوقيع على اتفاقات، وفق معايير غير مقبولة من جانب إسرائيل وتشكل خطراً على أمنها، هي أقل بكثير. وحتى لو كانت هذه السياسة صحيحة على المدى القصير، فإنه من الواضح أن السيطرة الإسرائيلية المستمرة على الشعب الفلسطيني وتعميق الاستيطان في قلب الأراضي الفلسطينية ستؤدي، على المدى الطويل، إلى إلحاق ضربة قوية بالطابع اليهودي والديمقراطي والأخلاقي للدولة.

ويعرض معهد أبحاث الأمن القومي، في البحث المقدم أمامكم، خطة عمل لتحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية. وهو ثمرة عمل بحثي عميق ومتعدد الجوانب، شارك

فيه باحثون وباحثات من المعهد. إلى جانب طاقم توجيه خارجي شمل مسؤولين سابقين كبار من الساسة والعسكر، ومن أصحاب الدراية العميقة بالبيئة السياسية والأمنية لإسرائيل، الذين كانوا في لب عملية اتخاذ القرارات خلال العقد الأخير. وتعكس هذه الخطة إصرار إسرائيل على العودة إلى سياسة نشطة، تغير الاتجاه والتوجهات الإشكالية التي تنجرف إسرائيل إليها على المدى الطويل.

لقد تمت بلورة هذه الخطة في أعقاب إجراء بحث مقارن، تضمن دراسة وتحليل مختلف البدائل السياسية والسيناريوهات المستقبلية المحتملة، وهي تهدف إلى بلورة واقع إستراتيجي أفضل لإسرائيل، بهدف الانفصال السياسي والإقليمي والمدني عن الفلسطينيين. والهدف واضح: كبح التدهور في الطريق إلى الدولة الواحدة، والإبقاء على قدرة الاختيار والمرونة الإسرائيلية بين مختلف الخيارات في المستقبل.

تستند هذه الخطة إلى النتائج البحثية التي تشير إلى أن الرأي العام الإسرائيلي، ومعظم أقسام الطيف السياسي في إسرائيل، ينظرون بإيجابية إلى الانفصال عن الفلسطينيين، وكذلك الحال بالنسبة للاستعداد لدراسة مواقف المجتمع الدولي وبعض الدول العربية بشكل عميق. وهناك احتمال بأن تحظى خطة كهذه بتأييد لا يستهان به، وإن بشكل متحفظ، في أوساط الجمهور الفلسطيني وقيادته. إلا أنه من المهم التأكيد هنا على أن الخطة تفسح المجال أمام رسم واقع إستراتيجي أفضل لإسرائيل، حتى في حالة عدم وجود استعداد فلسطيني للتوصل إلى تفاهمات واتفاقات سياسية. ويجب التأكيد في هذا السياق على أن الخطة لا تقترح حلاً سياسياً شاملاً، لذلك هي لا تتضمن حلولاً دائمة للقضايا الحساسة – القدس، واللاجئين والمستوطنات – والتي سيتم حسم مصيرها في اتفاق شامل في المستقبل.

والرؤية الأمنية في هذه الخطة، هي موضوع غير قابل للحلول الوسط، وذلك من خلال الإدراك أنه بدون الأمن ليس هناك حل قادر على الصمود. وتستند الرؤية الأمنية على حرية النشاطات العملياتية للجيش الإسرائيلي في كل المناطق المحاذية لنهر الأردن، مع تخفيف الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، وإكمال بناء الجدار الأمني، والسيطرة المطلقة على غور الأردن والمعابر والمواقع والطرق الإستراتيجية، وتعزيز التعاون مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتعميق التنسيق العملياتي مع الدول المجاورة – مصر والأردن.

وتشير الخطة إلى عدد من المسارات للوصول إلى الهدف، وذلك من خلال التمسك بالمبدأ الناظم القائل بأنه يجب أن يتم طيلة الوقت التقدم الحثيث، الذي لا يتوقف بسبب الوضع القائم إذا ما توقف أحد المسارات. ويتم الانتقال بين المسارات وفق تقييم الوضع الإستراتيجي، مع الإدراك أنه من غير الصواب أن نُبقي بيد الفلسطينيين حق الفيتو حول الصورة المستقبلية لدولة إسرائيل.

وتشتمل الخطة على خطوات تعزز المصالح الإسرائيلية، وتخلق خيارات سياسية وأمنية للحالة التي يعود فيها الفلسطينيون إلى المفاوضات، إلا أنه في حالة عدم تحقيق انطلاقة سياسية فإن الخطة تضع إسرائيل في «وضع» أكثر أمناً واستقراراً. ويعتمد التطبيق على المرحلية وقابلية التعديل، الأمر الذي يمنح المرونة والقدرة على الاختيار بين مسارات التقدم بما يتلاءم مع الظروف السياسية المتغيرة ودرجة تعاون السلطة الفلسطينية. وتعزز هذه الخطة المصالح السياسية والأمنية والإقليمية لإسرائيل، كما

وتعزز شرعيتها ووضعها على الساحتين الدولية والإقليمية، وتدعم تعزيز نظام الحكم والاقتصاد والبنى التحتية الفلسطينية.

وخلال السنوات القريبة، تفتح أمام إسرائيل نافذة فرص نادرة، تتضافر فيها الظروف الإستراتيجية والسياسية المثلى التي تسمح بالعمل على تحقيق خطوات تعزز وضعها الجيو - سياسي. ونحن نرى في تطبيق هذه الخطة واجباً ملحاً، وفرصة لبلورة مستقبل إسرائيل، وتحصين النبوءة الصهيونية التي تبلورت إسرائيل على هيئتها، وستواصل السير إلى هدفها كدولة يهودية وديمقراطية وآمنة وذات شرعية داخلية ودولية.

موجز

بالاستناد إلى الإدراك أن إسرائيل تواجه اليوم طريقاً سياسياً مسدوداً يمتاز بالخطورة، فقد تم في معهد أبحاث الأمن القومي وضع خطة عمل سياسية – أمنية حول القضية الفلسطينية، ولها هدفان: تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل، والحيلولة دون حدوث تدهور باتجاه واقع الدولة الواحدة. والأساس في هذه الوثيقة هو بلورة واقع متطور، يتيح فتح الخيارات أمام إنهاء سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) في المستقبل، وضمان أغلبية يهودية متماسكة في إسرائيل الديمقراطية. وبكلمات أخرى: إن هذه الوثيقة هي لإعداد الظروف لواقع دولتين من أجل الحفاظ على إسرائيل ديمقراطية ويهودية وآمنة وأخلاقية.

وفي إطار التخطيط الإستراتيجي، الذي أُجري في أعقاب بحث مطول، وبالاعتماد على الأفكار الناجمة عنه، تمت دراسة البدائل الرئيسية المتداولة في النقاش العام والمهني، ووُجد أن البديل الأكثر استقراراً، والذي سيسمح لإسرائيل بمواجهة التحديات المستقبلية بالصورة الأفضل، ويُبقي على الطابع اليهودي وعلى مصالحها الأمنية، هو الخيار الذي يعمل على الانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين، تمهيداً لواقع دولتين لشعبين.

وفي ضوء العقبات التي تواجه إسرائيل اليوم لتطبيق اتفاق كامل مع الفلسطينيين، بما ينسجم مع المعايير الحيوية لها، تمت بلورة خطة تتضمن خطوات تتلاءم مع المصالح الإسرائيلية، وستفسح المجال أمام مجموعة من الخيارات في المستقبل – حتى في حال عدم وجود شريك فلسطيني للتسوية الدائمة – من أجل التقدم باتجاه حالة الانفصال السياسي والإقليمي والديمغرافي عن الفلسطينيين وخلق استقرار إستراتيجي لمدة طويلة. ومن هناك تستطيع إسرائيل أن تنتقل – وفق ما تراه مناسباً وبشكل تدريجي وحذر – على طريق البدائل السياسية الأخرى. وستتم إدارة الخطة المقترحة من خلال السعي للتوصل، بالاعتماد عليها، إلى توافقات داخلية في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وإلى تفاهمات مع المجتمع الدولي، ومع الدول العربية البراغماتية ومع الفلسطينيين أنفسهم. وهي تعكس إصرار إسرائيل على رسم مستقبلها بيدها. ولا تقترح هذه الخطة حلاً سياسياً نهائياً، بل طريقاً لخلق واقع إستراتيجي أفضل لإسرائيل، والذي سيمكنها من الحفاظ على معظم الخيارات بين يديها.

المبادئ الرئيسية للخطة السياسية – الأمنية

إن الميزة الرئيسية لهذه الخطة المقترحة هنا هي مبدأ قابلية التعديل الذي يخلق مرونة كبيرة: وهو ما يفسح المجال أمام إسرائيل، طيلة الوقت، حرية الاختيار بين طرق عمل بديلة وفقاً للظروف المتغيرة في بيئتها الإستراتيجية. وهذه هي مبادئ الخطة:

1. تعزيز مكونات الأمن من خلال تخفيف الاحتكاك مع الفلسطينيين، والحفاظ على حرية النشاطات

العملياتية في كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من خط نهر الأردن وإلى الغرب، والتعاون مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية - وكلما بذلت هذه الأجهزة نشاطاً أكبر، قلص الجيش الإسرائيلي نشاطاته العملياتية في المناطق الفلسطينية.

2. ترسيخ المصالح السياسية والأمنية والإقليمية الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) تمهيداً لتسوية مستقبلية، وكذلك تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في حال غياب التقدم السياسي، وذلك عبر توضيح نواياها في تحقيق الانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين، وخلق الظروف المواتية لواقع الدولتين.

3. تعزيز الشرعية والمكانة الدولية والإقليمية لإسرائيل وذلك عبر التعاون الإقليمي – الأمني والسياسي والاقتصادي، وعلى صعيد البنى التحتية.

4. تعزيز البنى التحتية والحكم والاقتصاد للفلسطينيين. وسيتم من أجل ذلك تنفيذ أعمال بشكل تدريجي - عبر الدعم الدولي – لتحسين أداء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها. وسيتم، من بين أمور كثيرة، تخصيص مناطق للتنمية الاقتصادية الفلسطينية وبناء الأرضية لدولة فلسطينية تستطيع أن تكون في المستقبل فعالة ومستقلة.

5. تبني سياسية بناء تفضيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). سيتواصل البناء في الكتل الاستيطانية التي يوجد، ضمن إسرائيل، توافق جماهيري واسع حول بقائها، وسيتم في مقابل ذلك تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الموجودة في عمق المناطق (الفلسطينية)، ويتم إلغاء الدعم الحكومي لتوسيعها وللاستيطان فيها. وستُطرح قضية إخلاء المستوطنات فقط في سياق التسوية الدائمة مع الفلسطينيين.

خطوات الخطة

على إسرائيل أن تعلن عن التزامها المبدئي بحل الدولتين، وتكون مستعدة في أي وقت للدخول في مفاوضات مباشرة حول اتفاق شامل. وفي موازاة ذلك تبدأ إسرائيل بتطبيق مبادئ الخطة على الأرض بهدف تحقيق الانفصال عن السلطة الفلسطينية وإنهاء سيطرتها على معظم السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ومن أجل الحصول على الدعم الدولي للخطة – بما في ذلك الدعم العربي – لن تستطيع إسرائيل الاكتفاء بالإعراب عن الاستعداد لإجراء مفاوضات، بل سيكون لزاماً عليها عرض مبادئ للتسوية. وفيما إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، أو فشلت، فإن إسرائيل تستطيع الاستمرار في تنفيذ الخطة وبلورة واقع سياسي، وأمني ومدني، مستقر أفضل لها على المدى الطويل.

على إسرائيل أن تعمل من أجل إتمام الجدار الأمني الذي سيحدد خطوط الانفصال، والمصالح الإقليمية لإسرائيل في المستقبل، وأن تعلن عن تجميدها للبناء في المستوطنات المعزولة الموجودة في

المناطق الفلسطينية خارج الجدار. إضافة إلى ذلك يجب على إسرائيل أن تحدد ما يصل إلى نسبة 20% من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، كمنطقة مصالح أمنية (غالبيتها في غور الأردن بما في ذلك المواقع والطرق الإستراتيجية) والتي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية إلى حين التوصل إلى اتفاق حول الترتيبات الأمنية الكافية لإسرائيل، وتُقام سلطة فلسطينية مسؤولة وفعالة.

ولإسرائيل مصلحة في إقامة سلطة فلسطينية فعالة ومستقرة ومتعاونة في التقدم باتجاه الأفق السياسي للحل. ولذلك على إسرائيل تبني الخطوات التالية بهدف تقوية السلطة الفلسطينية:

1. تقوم إسرائيل بنقل الصلاحيات الأمنية في المنطقة B إلى السلطة الفلسطينية، وذلك مثلما هو عليه الحال القائم اليوم في المنطقة A، بحيث تنشأ منطقة فلسطينية موحدة (A+B) والتي ستشكل الأرضية للدولة الفلسطينية المستقبلية، والتي ربما ستتحول أيضاً إلى دولة فلسطينية بحدود مؤقتة. وتمتد هذه المنطقة على حوالي 40% من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ويسكن فيها حوالي 98% من الفلسطينيين.

2. تقوم إسرائيل بتخصيص ما نسبته 25% من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من المنطقة C، كمناطق لتنمية البنية التحتية الفلسطينية والمشاريع الاقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، ولنقل المناطق الفلسطينية المأهولة الباقية خارج حدود المنطقة B إلى المنطقة C تحت السيطرة الفلسطينية. وسيتم تخصيص جهود مشتركة مع المجتمع الدولي لإقامة المنشآت الصناعية ومنشآت الطاقة الخضراء، والمشاريع السياحية ومشاريع الصناعات الدقيقة والبناء السكني وما إلى هنالك. ولن تقوم إسرائيل في المرحلة الأولى بنقل الصلاحيات الأمنية والتخطيطية للفلسطينيين في هذه المناطق التنموية، إلا أن هذه الصلاحيات ستكون «جاهزة» وسيتم نقلها بالتدريج إلى السلطة الفلسطينية.

3. سيكون للمناطق الفلسطينية تواصل إقليمي، ويتم إقامة شبكة مواصلات مترابطة من شمال الضفة (الغربية) وحتى جنوبها، بحيث يتم تقليل الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين اليهود والسكان الفلسطينيين. وتُزال كذلك العقبات أمام تطوير الاقتصاد الفلسطيني.

4. يجب أن يتم تدشين خطة اقتصادية يكون هدفها على المدى القصير تحسين مستوى معيشة الفلسطينيين، أما غايتها على المدى الطويل فهي تشجيع الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، والذي سيفسح المجال أمام الانفصال الاقتصادي عن إسرائيل. ولتحقيق هذا الهدف فإن التوصية هي أن تتم إقامة آلية دولية خاصة بهذا الشأن.

ستمكن تلك الخطوات من بناء بنية تحتية للسلطة الفلسطينية المستقلة على قسم كبير من الضفة الغربية (تصل إلى 65% من المناطق). وستواصل إسرائيل، في المرحلة نفسها، السيطرة على بقية المناطق بما في ذلك حوالي 10% سيتم تحديدها، بوصفها كتل استيطانية حيوية لإسرائيل في أية تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين.

وستسعى إسرائيل للحصول على اعتراف دولي بخطواتها، كما ستطالب بتعويض دولي عليها، والنقطة الأهم في هذا التعويض هي الالتزام الدولي بدعم الخطة، حتى في حال فشل مسار المفاوضات

الثنائية. وبالإضافة إلى ذلك، على إسرائيل المطالبة بتجديد الالتزامات الأمريكية على النحو الذي ورد في رسالة بوش – شارون عام 2004. وإقامة آلية دولية خاصة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني وضمان فعاليته ومنع الفساد. والتزام السلطة الفلسطينية بمنع الإرهاب والعنف، والاعتراف بالترتيبات الأمنية المطلوبة لإسرائيل.

ولا يشكل حل مشكلة غزة جزءاً من الخطة السياسية، وليس شرطاً للتقدم فيها. وفي كل الأحوال، هناك أهمية لتركيز الجهود الدولية على تحسين الوضع الإنساني في قطاع غزة، وإعادة إعمار البنى التحتية، في مقابل إقامة آلية دولية تعمل على وقف تعاظم القوة العسكرية لحركة حماس وبقية العناصر الإرهابية. ويجب التقدم في هذا الموضوع بموازاة تحقيق الخطة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، وكذلك بدون علاقة بها[8].

والواقع الذي سينشأ على الأرض سيخلق لإسرائيل أرضية سياسية خارجية وداخلية، وعلى المستوى الدولي، مريحة قبيل أي تقدم مستقبلي على المسارات الأخرى بما يتوافق مع اعتباراتها الأمنية والسياسية: وضع ترتيبات انتقالية مع الفلسطينيين تخضع للمبدأ القائل إن «كل ما يتم الاتفاق عليه يجري تطبيقه»، وترك الرؤية التي تقول «كل شيء أو لا شيء». وإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة وتغيير طابع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني من صراع للتحرر الوطني إلى صراع بين دول، وإدارة المفاوضات المباشرة لتحقيق تسوية سياسية تقوم على دولتين. وفي حالة عدم وجود تعاون فلسطيني مطلق – يتم التقدم بخطوات الانفصال بشكل مستقل، بما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية.

وقد أفضى البحث المعمق والمتواصل لمجموعة الاحتمالات القائمة أمام إسرائيل، إلى نتيجة مفادها بأن الخطة المقترحة ممكنة اليوم، وهي تحافظ على المصالح الإسرائيلية – الأمينة والاستيطانية – وتتيح حشد الدعم الدولي والإقليمي. وهي لا تشتمل على إخلاء مستوطنات في المستقبل القريب، وتمنح إسرائيل مجالاً من المرونة السياسية. وفي الحد الأدنى، فإن الخطة المقترحة تحسن الواقع الحالي بشكل كبير: فهي تكبح التوجهات الخطيرة على إسرائيل والتي تسمى خطأً بـ«الوضع الراهن»، والتي تشكل عملياً منحدراً يقود باتجاه مخاطر قومية كبيرة، وخصوصاً واقع الدولة الواحدة بدون قدرة على الانفصال عن الفلسطينيين.

8 أزمة قطاع غزة: رد على الاستفزاز، محررون: عانات كورتس وأودي ديكل وبنديتا بيرتي، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2018.

خارطة توضيحية للخطة

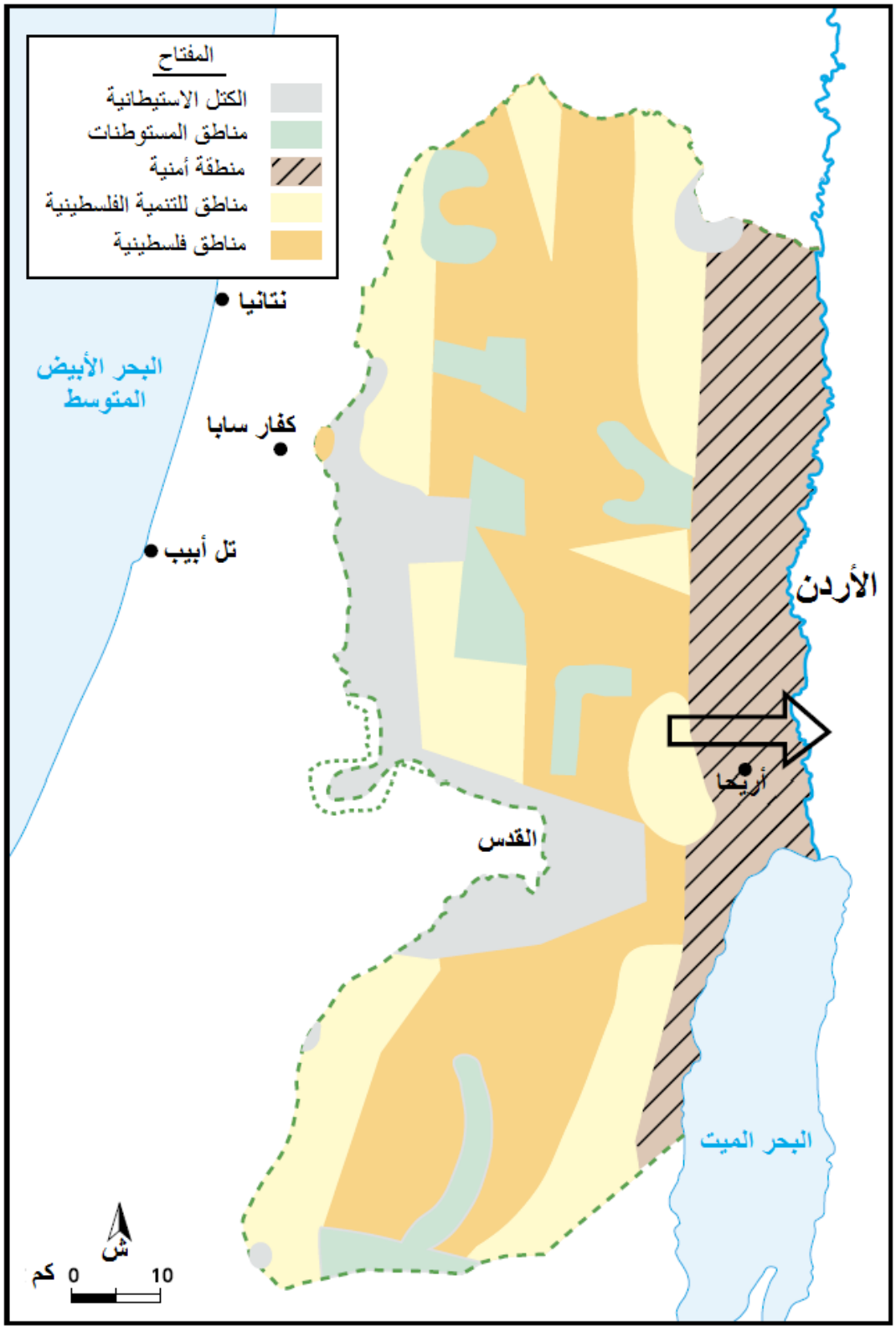

منهجية البحث

عمل في معهد أبحاث الأمن القومي ظاقم بحثي لمدة عام تقريباً خلال 2017، على بلورة الخطة السياسية الأفضل لإسرائيل، من أجل مواجهة التحديات السياسية الراهنة، الداخلية والخارجية والمستقبلية الكامنة، في الصراع مع الفلسطينيين. وقد ضم هذا الطاقم متخصصين وأصحاب خبرة ودراية في الصراع (الإسرائيلي – الفلسطيني)، وشاركوا بشكل نشط خلال العقود الأخيرة في مختلف جولات المفاوضات مع الفلسطينيين. كذلك عملت لجنة توجيهية مكونة من مسؤولين كبار، في الحكومة وفي المؤسسة الأمنية التي قامت بتوجيه ودراسة نتائج البحث وتوصياته، وقدمت الملاحظات حولها. وقد تركز البحث على القضايا ذات الصلة بكل جوانبها. ومن بين أمور كثيرة، تم استعراض أبحاث ومقترحات للجهات البحثية المختلفة، كما أُجريت لقاءات مع متخصصين خارجيين في مجالات كثيرة متشعبة ومتنوعة. وعُقدت أيضاً لقاءات مع مسؤولين كبار في المجالات السياسية والأمنية من إسرائيل ومن السلطة الفلسطينية، ومن العالم العربي وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتضمن هذا المشروع أربع مراحل عمل: تشكيل قاعدة معلومات، رسم وبلورة البدائل للتقدم باتجاه الأوضاع النهائية المرغوبة، وبناء نموذج للإشراف على البدائل المختلفة، وبلورة خطة سياسية. وفي ما يلي وصف لكل المراحل:

1. تشكيل قاعدة معلومات

لقد قام طاقم البحث بتحديد المعلومات المتوفرة حول المواضيع ذات الصلة وأكمل ما هو ناقص في القضايا الحيوية المطلوبة للبحث. وتمت في هذا الإطار، من بين أمور عديدة، دراسة المواضيع الآتية: المواقف والفجوات بين إسرائيل والفلسطينيين، على النحو الذي جرى تسجيلها خلال جولات المفاوضات التي أقيمت إلى الآن، والترتيبات الأمنية الحيوية لإسرائيل، والجوانب القانونية للصراع، واستطلاعات الرأي العام في أوساط الجمهورين الإسرائيلي والفلسطيني، ومواقف الدول العربية تجاه الصراع وإمكانيات التطبيع مع إسرائيل، ومواقف الجهات الدولية حيال الصراع، والبدائل السياسية السائدة والمقبولة في النقاش العام والمهني، والظروف المتغيرة على الأرض، وخصائص الاقتصاد الفلسطيني، وإمكانيات إخلاء المستوطنين بشكل طوعي والتعويض لهم عن منازلهم.

2. تحديد وبلورة البدائل للتقدم باتجاه الأوضاع النهائية المرغوبة

لقد تم هنا تحديد سلسلة من البدائل السياسية الممكنة لتسوية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني والتي تم توزيعها في ثلاثة أبواب: خطوات منهجية، وخطوات سياسية متممة للاتفاق، وخطوات مستقلة. وبالإجمال فقد جرت دراسة 13 بديلاً سياسياً.

- الخطوات المنهجية – يتم في إطار هذه الخطوات إرساء البديل السياسي عبر الاتفاق بين إسرائيل

والجهة التي تمثل الفلسطينيين (منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية). ودُرست ضمن هذا الباب البدائل المختلفة مثل التسوية الشاملة، والتسوية المؤقتة، والدولة الواحدة (سواء مع الحقوق المتساوية لكل مواطنيها أو بدون مساواة في الحقوق)، والدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة، ودولتان في مجال واحد وفيدارلية إسرائيلية – فلسطينية.

- الترتيبات المتممة للاتفاق – وهي البدائل السياسية التي وُجد أنها مناسبة فقط بعد التوصل إلى اتفاق بين الأطراف. وهي تشتمل على اتفاقات إقليمية، وكونفدرالية إسرائيلية – فلسطينية، وكونفدرالية أردنية – فلسطينية.
- الخطوات المستقلة – وهي تضم البدائل التي يمكن لإسرائيل القيام بها خارج إطار الاتفاقات ووفق قرارها هي: الانفصال بالتنسيق أو بشكل مستقل، ضم المنطقة C، وإلغاء السلطة الفلسطينية، وتقسيم السيطرة الفلسطينية على المستوى المحلي في كانتونات.

وقد تم تحديد هذه البدائل، وتحليلها، وتحديد ميزات كل منها. ويمكن أن نقرأ النقاط الرئيسية للتحليل والاستنتاجات في الملحق الأول.

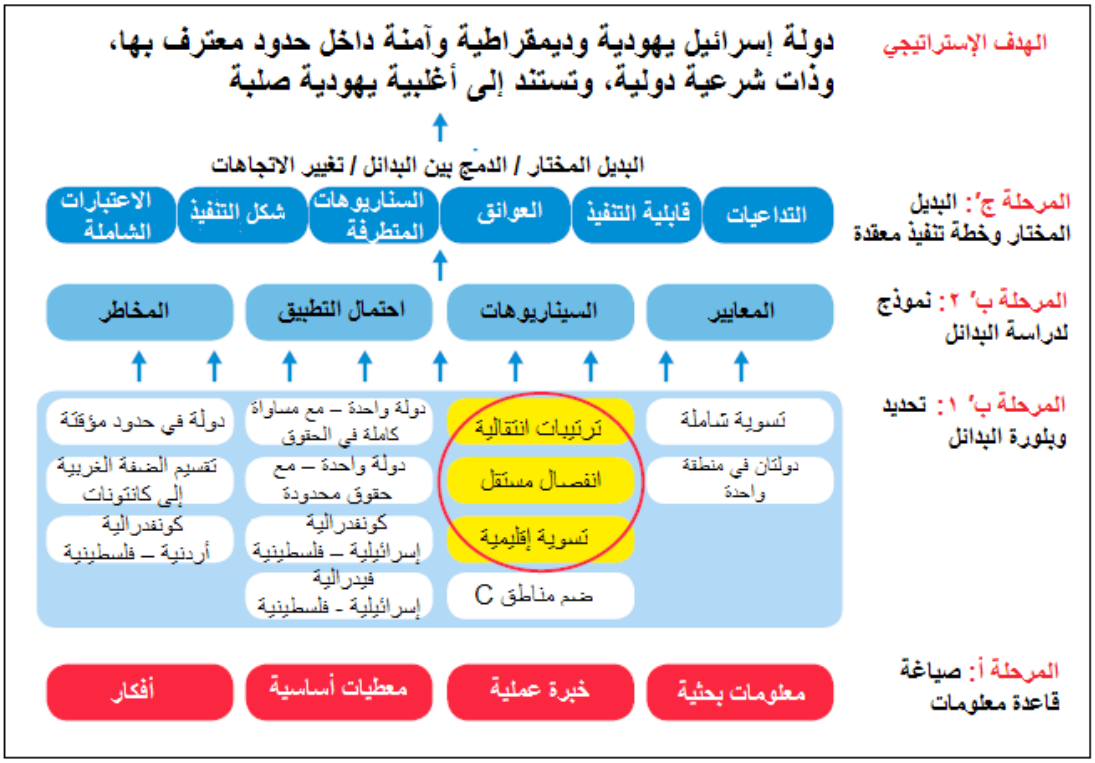

3. بناء نموذج للإشراف على النماذج المختلفة

في المرحلة التي تلت ذلك تمت بلورة معايير لتقييم البدائل المختلفة حتى يكون بالإمكان، بشكل ممنهج وقابل للمقارنة، تحديد البدائل التي تلبي، على الوجه الأمثل، الاحتياجات والمصالح والمطالب

الإسرائيلية وتنسجم مع الظروف المتغيرة في البيئة الإستراتيجية. وهذه هي المعايير التي جرت دراستها:

أ- الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية وتعزيزها.

ب- الحفاظ على استقرار وأمن إسرائيل وتعزيزهما.

ت- تعزيز موقع إسرائيل الإقليمي.

ث- تعزيز موقع إسرائيل الدولي.

ج- إقامة كيان فلسطيني فعال ويستطيع أن يشكل «عنواناً مسؤولاً».

ح- القدرة على وضع قواعد لعبة واضحة بين إسرائيل والجانب الفلسطيني.

خ- درجة ارتباط البديل بقدرة الفلسطينيين على التنفيذ.

د- التأثير على قضية الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ذ- القدرة على إرساء الاستقرار في قطاع غزة.

ر- إمكانية تنفيذ البديل على الساحة السياسية الإسرائيلية.

ز- إمكانية تنفيذ البديل على الساحة السياسية الفلسطينية.

س- درجة ارتباط تنفيذ البديل بالجهات الخارجية.

ش- التداعيات على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى فرص التعاون الإقليمي.

ص- التداعيات على الاقتصاد الفلسطيني.

ض- درجة الانسجام مع الاتفاقات الرسمية القائمة.

لقد تمت دراسة كل واحد من البدائل وفق هذه المعايير، وذلك لقياس درجة ملاءمته المطالب الإسرائيلية الأساسية. وكذلك من أجل حسم قضية أي بديل غير مناسب بالمرة للمطالب الإسرائيلية، وهل هناك بدائل أفضل بكثير من البدائل الأخرى. وبما أنه يوجد للمعايير المختلفة أهمية وأوزان مختلفة، فإنه قد تقرر أن يكون المعيار الرئيسي هو معيار قابلية التطبيق، والذي يشكل عنصراً حاسماً في تحديد مناسبته من عدمها.

وتم في ما بعد تنفيذ اختبار حساسية البدائل، وذلك عن طريق دراسة استقرار وقدرة البدائل على الصمود مع الأخذ بعين الاعتبار حدوث سلسلة من السيناريوهات المستقبلية، وكذلك في ضوء التحديات المستقبلية المحتملة. وشمل اختبار الحساسية السيناريوهات الآتية: حدوث تدهور أمني على الساحة الفلسطينية، فقدان القدرة على الحكم في السلطة الفلسطينية، نشوء كيان فلسطيني معادٍ بالإضافة إلى الكيان القائم في غزة، انهيار غزة، المصالحة الفلسطينية، انهيار دول في المنطقة وازدياد توجهات الفوضى الإقليمية، وتوجهات متطرفة داخلية في المجتمع الإسرائيلي. ولإتمام التحليل بمساعدة السيناريوهات المستقبلية، تمت دراسة تأثير البدائل على تطور السيناريوهات.

4. تجميع البدائل الرائدة وبلورة خطة سياسية

لقد وُجد أن البديل الذي سيؤدي إلى الواقع الأكثر استقراراً وأمناً، والذي يلبي الهدف الموضوع

في بداية البحث (وهو الحفاظ على إسرائيل ديمقراطية ويهودية وآمنة وأخلاقية) على النحو الأمثل، هو «حل الدولتين» عبر اتفاق شامل، إلا أن إمكانية تطبيق هذا البديل في الواقع الحالي متدنية. وعليه فإنه يجب العمل على بدائل أخرى، ذات احتمالية عالية للتطبيق، وبوسعها أن تسمح لإسرائيل بمواجهة التحديات المستقبلية، والحفاظ على طابعها وعلى مصالحها الأساسية والأمنية. وهي بدائل يمكن لها أن تهيئ، على وجه السرعة، الظروف للانفصال ولخلق واقع دولتين لشعبين. ومع ذلك فإن نجاح هذه البدائل غير مشروط فقط بأفعال إسرائيل بل هو مشروط بوجود كيان فلسطيني مستقر وفعال ومسؤول، يكون ملتزماً بالواقع الجديد. أي أنه، وبما أن احتمال نجاح بديل التسوية الشاملة في الواقع الحالي متدنٍ، فإنه يجب العمل عبر بدائل أخرى، لها احتمالات نجاح أكبر، وفي مركزها تحقيق الانفصال عن الفلسطينيين، وخلق الظروف التي تؤدي إلى تحسين الواقع على المديَيْن القريب والمتوسط، وتقوية السلطة الفلسطينية، والتقدم في المستقبل باتجاه تسوية تعتمد على مبدأ دولتين لشعبين.

وفي ضوء العقبات القائمة اليوم في وجه إسرائيل، لتحقيق اتفاق مع الفلسطينيين وفق المعايير المقبولة من جانبها، ركز طاقم البحث على الانفصال السياسي والإقليمي والديمغرافي عن الفلسطينيين، والذي سيشكل الأرضية القوية لتحقيق البدائل المختلفة في المستقبل، بما في ذلك تحقيق هدف «دولتين لشعبين» تعيشان إلى جانب بعضهما بعضاً بسلام وأمن. ويتم في هذه الخطة الدمج بين العناصر الرئيسية والأكثر أهمية في مجموعة البدائل السياسية الرائدة التي جرت الإشارة إليها سابقاً: ترتيبات انتقالية، خطوات تستند إلى تفاهمات بين الأطراف، خطوات إسرائيلية مستقلة، واتفاق إقليمي، ومواصلة السعي للتوصل إلى اتفاق شامل.

مبادئ الخطة:

تشتمل على مكونات أمنية وسياسية، وسياسية داخلية، واقتصادية وبنيوية – يتم تفصيلها في هذه الدراسة، وهدفها هو تحقيق خطوات الفصل جنباً إلى جنب مع إمكانية تطبيق حل الدولتين، وبناء الأرضية المناسبة لسلطة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وفعالة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في أوساط الجمهور الإسرائيلي إجماع حول ضرورة الانفصال عن الفلسطينيين في كل المجالات والجوانب الممكنة (خاصة وأنه على المدى القصير، على الأقل، الارتباط الاقتصادي للفلسطينيين بإسرائيل والحاجة إلى الحفاظ على حرية النشاط الأمني في كل المناطق، هي عناصر لا يمكن تجاهلها)[9]. وعندما قمنا خلال البحث بدراسة السيناريوهات المستقبلية على الساحة الفلسطينية، اتضحت الحاجة إلى وجود سلطة فلسطينية مسؤولة ومستقرة وفعالة تكون شريكاً إيجابياً، من أجل تنفيذ الاتفاقات وبناء واقع مستقر لدولتين لشعبين. ولذلك فإن قسماً واسعاً من هذه الخطة مخصص لسبل تعزيز السلطة الفلسطينية وتشجيعها على التعاون وتنفيذ الخطة.

9 للتوسع في موضوع الرأي العام راجع الملحق السادس.

وكان هناك موضوع آخر تم بحثه خلال دراسة البدائل والسيناريوهات، وهو التطورات الإقليمية التي تحدث في الوقت الراهن، والتي يظهر أنها تحسن القدرة على حشد دعم الدول العربية البراغماتية لتنفيذ الاتفاقيات بين إسرائيل والفلسطينيين، وحتى لإرساء العلاقات الرسمية بينها وإسرائيل. ومع ذلك، فقد ساد في أوساط أعضاء طاقم البحث بأن هذه الدول عينها، ستقوم بالتعاون مع تطبيق الخطة المقترحة فقط مقابل أثمان كبيرة تقدمها إسرائيل للفلسطينيين. ولذلك، وبما أن الظروف الإقليمية قد تتحول إلى وضع أسوأ، فإن من الصواب أن تقوم إسرائيل بالاستفادة من الفرص في هذا السياق، وذلك عبر طرح مبادرات على الساحة الفلسطينية – مبادرات تعكس النية في تنفيذ الخطة المقترحة بكل مراحلها وجوانبها.

المجال السياسي الراهن
بين مفترق الطرق والطريق المسدود

يعتمد النقاش العام والسياسي (الداخلي) الدائر اليوم في إسرائيل حول مستقبل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على إطار مفاهيمي وعلى منظومة خاطئة تشكلت خلال العقدين الأخيرين: بين البحث عن حل الصراع عبر المفاوضات للتوصل إلى حل دائم يعتمد على مبدأ دولتين لشعبين، في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، واستمرار إدارة الصراع على النحو الذي تم منذ عام 1967، والتي تقوم بشكل أساسي على المحافظة على حرية النشاط الأمني القائم إلى جانب بلورة الواقع، عن طريق تثبيت الحقائق على الأرض بما ينسجم مع سياسة الحكومة القائمة. وقد سُمعت مؤخراً، وبشكل متزايد، أصوات تبشر بموت حل الدولتين. ويشارك في هذه الرؤية، على حد سواء، الرافضون لتقسيم البلاد والطامحون إلى إفشال حل الدولتين لشعبين، وأولئك الذين يرفعون لواء المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية، إلا أنهم فقدوا الأمل بإمكان التوصل إلى وضع نهائي تتعايش فيه الدولتان، إسرائيل وفلسطين، إلى جانب بعضهما بعضاً بسلام وأمن. وفي هذه الأثناء أيضاً تتزايد الأصوات في الأوساط المتطرفة في اليمين واليسار الإسرائيليين، على حد سواء، والتي تدعوا إلى إقامة دولة واحدة على كل أراضي إسرائيل ويهودا والسامرة (الضفة الغربية). إلا أن هؤلاء يختلفون عن بعضهم بعضاً، بشكل رئيسي، حول رؤيتهم وتفضيلهم لطابع الحكم المشترك والمكانة المدنية التي سيتمتع بها الفلسطينيون وفق هذه الرؤية. وفي المنطقة الفاصلة بين حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، تبرز أفكار مختلفة لتغيير الوضع الذي ترسخ على الأرض خلال السنوات الأخيرة، وذلك في محاوله لتجاوز القضايا الجوهرية: السيطرة على شعب آخر، ومصير المستوطنات في إطار الاتفاق، والحل الإشكالي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، والقدس.

إن البديلين الرئيسيين اللذين يسيطران اليوم على النقاش العام يعكسان، على حد سواء، مفترق الطرق السياسي الذي آلت إليه الأمور، والطريق المسدود الذي توجد فيه إسرائيل اليوم: الخيار بين نموذج المفاوضات من أجل التوصل إلى حل دائم – وهو النموذج الذي فشل إلى الآن وفقدت غالبية الجمهور ثقتها به – والتكيف مع الواقع الذي يقود بشكل تدريجي إلى الدولة الواحدة، بدون أن تكون هناك قدرة على الفصل بين الشعبين، وهو الحل الذي يشكل خطراً على الطابع اليهودي والديمقراطي لإسرائيل.

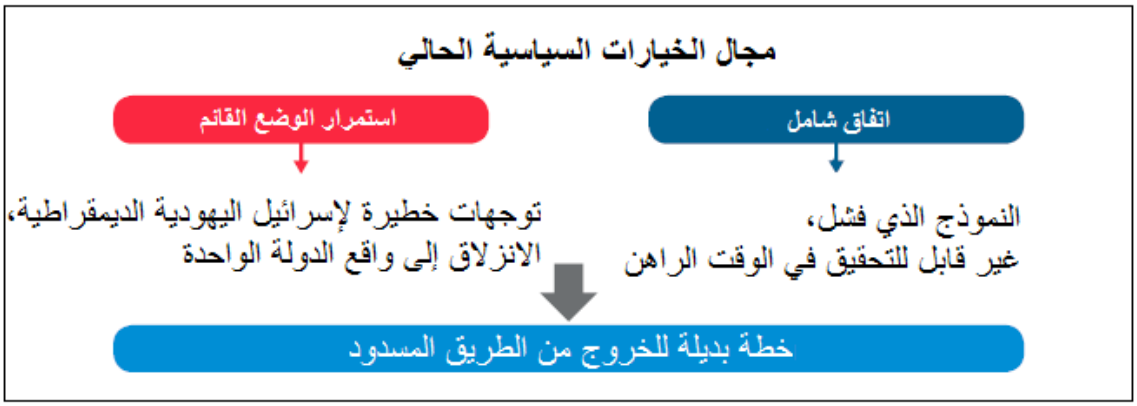

النموذج الذي فشل: المفاوضات حول التسوية الدائمة

وهو نموذج إجراء المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق دائم – في محاولة للتوصل إلى حل الدولتين وإرساء علاقات سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، هذا النموذج سيطر، ظاهرياً، على السياسة الإسرائيلية خلال السنوات العشرين الأخيرة التي أعقبت اتفاقيات أوسلو، إلا أن كل المحاولات للانتقال من المبدأ إلى الواقع العملي، وتحقيق حل سياسي تاريخي قد فشلت. والعقبات الرئيسية التي حالت دون نجاح المفاوضات حول الاتفاق إلى الآن هي: الفجوات العصية على الجَسْر في القضايا الجوهرية – الفجوات التي اتضحت وظهرت بشكل جلي جداً خلال المفاوضات مثل فقدان الثقة بين الأطراف، ومحاولة حل كل المشاكل والخلافات دفعة واحدة في إطار اتفاق دائم وشامل، وتغيّر البيئة الإستراتيجية والسياسية داخل المعسكرين – الإسرائيلي والفلسطيني. وفي ما يلي تفصيل لقسم من الفجوات والمواقف المستقبلية التي شكلت عقبة أمام القدرة على جَسْر الهوة بين الأطراف في القضايا الجوهرية:

الحدود والأراضي

كان الموقف الإسرائيلي، الذي تم عرضه خلال جولات المفاوضات المختلفة، يرى أن خطوط عام 1967 (على النحو الذي فسرت فيه إسرائيل تلك الحدود لجهة القرارين 242 و338 الصادرين عن مجلس الأمن الدولي) لا يمكن الدفاع عنها، وأن الوضع الذي نشأ على الأرض منذ عام 1967 – أي المستوطنات التي تمت إقامتها – يجب أن يؤخذ بالحسبان عند رسم خط الحدود المستقبلي بين الدولتين. وفي مقابل ذلك قال الفلسطينيون إن استعدادهم للاكتفاء بدولة تضم فقط الضفة الغربية وقطاع غزة (في حدود 1967)، يشكل تنازلاً كبيراً ومؤلماً من جانبهم عن أرض وطنهم. وحسب ادعائهم فإن إسرائيل (داخل حدود 1967) تمتد على 78% من فلسطين التاريخية. وعليه فإن حدود 1967، وفق رؤيتهم، ليست فقط نقطة البداية للمفاوضات بل هي نقطة النهاية الدنيا. ومن وجهة نظر الفلسطينيين فإنه ليس في وسعهم إبداء أية مرونة في هذه القضية، إلا أنه يمكن الموافقة على تبادل أراضٍ (Swaps) في الحدود الدنيا، شريطة أن يحصلوا مقابل أية منطقة يتنازلون عنها في الضفة الغربية، على منطقة مساوية بمساحتها وجودتها في إسرائيل. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد وافقت خلال جولات المفاوضات، على أن الأراضي

التي تم احتلالها في حزيران / يونيو 1967 هي الأساس في احتساب مساحة الدولة الفلسطينية، إلا أن الأطراف تجد صعوبة في الاتفاق على حجم ونسبة وكمية ونوعية المناطق المتبادلة.

الأمن

ترى الرؤية الإسرائيلية أن الأمن حيوي لإقامة وإرساء علاقات السلام. وقد طالبت إسرائيل على مدى سنوات بإرساء ترتيبات أمنية، تضمن عدم المس بأمنها بالنسبة للوضع المفترض، وكذلك توفير الرد على مختلف التهديدات الراهنة والمستقبلية. وفي مقابل ذلك، وفق رؤية الفلسطينيين، فإن السلام هو الوسيلة الأساسية لضمان الأمن. صحيح أن الفلسطينيين يعترفون بالاحتياجات الأمنية لإسرائيل، إلا أن ذلك لا يكون على حساب المس بسيادتهم الكاملة في البر والجو والبحر، باستثناء الاستعداد لإقامة دولة فلسطينية مجردة من القدرات العسكرية التي تشكل تهديداً على إسرائيل. بينما إسرائيل، من جانبها، غير مستعدة للتقدم في أي اتفاق يتضمن، من وجهة نظرها، مخاطرة تؤدي إلى المس بوضعها الأمني. وصحيح أنه توجد اليوم قيود معينة على الجيش الإسرائيلي في أعقاب اتفاقيات أوسلو - مثل تقييد الدخول إلى المنطقة A - إلا أن هذه القيود لا تمنعه من العمل بحرية في كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، بما في ذلك في المراكز الحضرية (المدن) الفلسطينية. ويستغل الجيش الإسرائيلي عملياً حرية العمل التي يتمتع بها في تطبيق رؤيته العملياتية للمعركة المتواصلة ضد الإرهاب – ضد بناه التحتية والتنظيمات والأشخاص العاملين فيه. وخلال السنوات الأخيرة عاد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على تكرار الطلب الإسرائيلي، بحرية العمل الأمني داخل الأراضي الفلسطينية – حتى لو تمت إقامة دولة فلسطينية مستقلة. وهذا الطلب هو غير مقبول من جانب الفلسطينيين وذلك لأنه يعني فقدان السيادة الكاملة لدولتهم.

قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين والاعتراف بإسرائيل كوطن قومي «للشعب اليهودي»

بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تمثل الفلسطينيين القاطنين في المناطق والفلسطينيين في الشتات الفلسطيني على حد سواء، يعني عدم الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينين بالعودة إلى الأماكن التي كانوا يسكنون فيها قبل عام 1948، يعني ضياع حلم العودة الموجود في قلب الرواية الوطنية الفلسطينية. ويدعي محمود عباس، بوصفه رئيساً للسلطة الفلسطينية ورئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنه ليس من صلاحياته التخلي عن حق العودة لأن الحديث يدور على حق يملكه كل لاجئ فلسطيني. ولذلك ليس بوسعه أن يوافق على طلب إسرائيل بالاعتراف بها كوطن قومي للشعب اليهودي، مثلما ستكون دولة فلسطين المستقبلية الوطن القومي للشعب الفلسطيني. ومعنى مثل هذه الموافقة عملياً هو التنازل عن حق العودة إلى فلسطين التاريخية، والاكتفاء بممارسة هذا الحق داخل الدولة الفلسطينية فقط. وفي المقابل فإن إسرائيل ترى أن مطلبها هو وسيلة للحفاظ على طابعها وعلى خصوصيتها: دولة يهودية وديمقراطية. والاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين – وبشكل مؤكد تنفيذ هذا الحق –

يعني أن إسرائيل ستتوقف عملياً عن كونها الوطن القومي للشعب اليهودي.

وعلى خلفية موجة اللاجئين من الشرق الأوسط ومن إفريقيا، التي ضربت أوروبا خلال السنوات الأخيرة في أعقاب الحروب والاضطرابات السياسية والضائقة الاقتصادية، يبدو أن الفلسطينيين يدركون أنه ليس هناك إمكانية لتحقيق طلبهم بعودة عدد كبير من اللاجئين إلى داخل إسرائيل، حتى لو كانوا إلى الآن غير مستعدين للتنازل رسمياً عن هذا الطلب. وهناك إجماع واسع في إسرائيل ضد فكرة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، وضد تطبيقها.

القدس

على مدى سنوات طويلة والفلسطينيون يطالبون بأن تكون عاصمة فلسطين في القدس الشرقية، وذلك في إطار اتفاق يشتمل على عاصمتين في المدينة، وسيطرة فلسطينية على الأماكن المقدسة للإسلام وللمسيحية، وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل). وحكومة اليمين ترفض فكرة وجود عاصمتين في القدس، كما أن كل الحكومات الإسرائيلية تجد صعوبة في التنازل عن السيادة الإسرائيلية، في الحوض المقدس الذي يضم الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل) ومدينة داوود والمدينة القديمة وجبل الزيتون.

هذا ولم يؤدِ إعلان الرئيس ترامب (في كانون الأول / ديسمبر 2017) باعترافه بالقدس كعاصمة لإسرائيل، إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، ولم يلغ الحاجة إلى بحث قضية القدس في إطار أي اتفاق مستقبلي بين الأطراف، وذلك لأن الإعلان لم يتضمن أي تحديد لحدود القدس أو أية استجابة للمطالب الفلسطينية، بعاصمة في القدس الشرقية والسيطرة على الأماكن المقدسة. وبما يتجاوز ذلك فإنه يوجد لجهات ولدول أخرى، وفي مقدمتها الأردن، مصالح خاصة بها في القدس بوصفها مكاناً ذا أهمية دينية وتاريخية، بحيث أن القدس، رغم الإعلان الأمريكي، ستظل قضية مركزية مختلفاً عليها.

«رزمة» القضايا الجوهرية

وما لم يكن يكفي أن كل واحدة من القضايا الجوهرية هي بحد ذاتها قضية يصعب كسرها، فإن الجهود الذي بُذلت في الماضي لمعالجة كل هذه القضايا دفعة واحدة قد قلصت كثيراً الآمال والفرص التي كانت ضعيفة منذ البداية للتوصل إلى اتفاق. وفي الماضي، كانت تصل جولة المفاوضات إلى النقطة الأخيرة ما قبل الاتفاق النهائي (مثلما حدث في قمة كامب ديفيد وفي مسيرة أنابوليس) الذي تضمن البحث في القضايا الجوهرية ككتلة واحدة، التي كانت ترتبط بالتبادلية في ما بينها، إذ لم تنجح الأطراف في الدخول إلى منطقة الالتقاء. وقد اختار الفلطسينيون، بشكل عام، الانسحاب من طاولة المفاوضات. إضافة إلى ذلك فإن المبدأ القائل إنه «لا يتم الاتفاق على أي شيء، حتى يتم الاتفاق على كل شيء» قد وُضع ليمنحَ الأطراف مجالاً للمناورة خلال البحث في كل قضية بمفردها، وذلك عبر رؤية المفاوضات ككل واحد («اعط هنا وخُذ هناك»). إلا أن هذا المبدأ قد تحول في الواقع إلى عقبة لا يمكن تجاوزها، إذ حال دون التقدم أيضاً في القضايا التي لاحت فيها مجالات للاتفاق وذلك لأنها كانت مرهونة بالاتفاق

في بقية القضايا.

وكانت هناك أيضاً نقطة ضعف بنيوية أخرى في صيغة مفاوضات التسوية، وهي رفض أية عملية سياسية لا تقود خلال زمن محدد، إلى تسوية دائمة وشاملة ونهائية تلبي مطالب الطرفين.

إن عدم استعداد الفلسطينيين للموافقة على تسويات مؤقتة أو انتقالية تقود إلى إقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، يُخضع العملية كلها إلى الفيتو الفلسطيني، ويتم بذلك وقف إمكانية إذابة الجليد في العملية السياسية، والتحرك بالتدريج باتجاه واقع الدولتين، حتى قبل أن يتم الاتفاق على كل القضايا والتفاهمات والترتيبات.

وقد اختار الفلسطينيون خلال العقد الأخير الامتناع عن التقدم في المسار الثنائي مع إسرائيل، حيث يشكلون فيه الطرف الضعيف، وبدلاً من ذلك اختاروا التركيز على الصراع ضد إسرائيل على الساحة الدولية، حيث أن وضعهم هناك أفضل، بسبب الدعم الذي يحصلون عليه من جهات وازنة، ترى فيهم شعباً خاضعاً للاحتلال محروماً من ممارسة حقه في تقرير المصير. وتقوم الجهات نفسها بتحميل إسرائيل مسؤولية الفشل في المفاوضات إلى الآن.

إضافة إلى ذلك، ومع مرور الزمن، وقعت في ميدان الصراع أحداث أمنية وتطورات سياسية، لا تساعد على العودة إلى المفاوضات. والحديث يدور عن عدة مواضيع، من بينها الأحداث الآتية: موجات الإرهاب المتكررة التي قام بها الفلسطينيون وردت عليها إسرائيل عن طريق بناء الجدار الأمني، عملية انفصال إسرائيل عن قطاع غزة، وإخلاء المستوطنين اليهود وقوات الجيش الإسرائيلي منه (2005)، صعود حركة حماس إلى الحكم وسيطرتها على قطاع غزة (2007)، وتعاظم قوتها العسكرية، والهجمات على إسرائيل وجولات المواجهات الواسعة الثلاث التي حدثت في قطاع غزة منذ عام 2009، فشل جهود المصالحة بين حماس وفتح، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على العودة لممارسة مسؤوليات الحكم في القطاع، التزايد التدريجي في عدد المستوطنين اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) واتساع المستوطنات اليهودية هناك، وضعف مؤسسات الحكم الفلسطينية، والمصاعب التي تواجهها السلطة الفلسطينية في إقامة منظومة حكم مسؤولة ومستقرة وفعالة. وحقيقة أن الساحة الفلسطينية منقسمة، منذ حوالي عقد من الزمان، سواء على الصعيد الجغرافي أو على الصعيد السياسي بين قيادتين متنافستين – فتح في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة – هذه الحقيقة ستجعل من أي اتفاق يمكن التوقيع عليه في المستقبل، مع أي قيادة لا تتمتع بالصلاحية على كل مناطق السلطة الفلسطينية، وذات نفوذ محدود على الجمهور الفلسطيني، ستجعل منه مجرد اتفاق مؤقت، سيضع المعارضون له العقبات والتحديات أمامه، وسيسعون إلى تقويضه. وباختصار: لا يزال هناك لدى الطرفين تأييد لرؤية حل الدولتين، إلا أن هناك إيمان ضيئل في القدرة للتوصل إلى اتفاق حولها وتنفيذها.

وفيما يتعلق بالساحة الإقليمية، فقد تم تسجيل العديد من التطورات فيها، وفي مقدمتها الاضطرابات السياسية – الاجتماعية واسعة النطاق التي أضعفت الكثير من بُنى الدول في المنطقة. ففي مصر حدثت ثورتان في الحكم: في الأولى انتقل الحكم من المؤسسة القديمة إلى الأخوان المسلمين، وفي الثانية عاد إلى

يد المؤسسة العسكرية القديمة. وفي سورية والعراق واليمن وليبيا تدور حروب داخلية، أفسحت المجال أمام ازدهار الحركات السلفية – الجهادية، وفي مقدمتها «داعش» (الدولة الإسلامية). ويثير الانقسام الفلسطيني والعداء بين حركتي فتح وحماس، الشكوك في إمكانية نشوء سلطة فلسطينية قوية وفعالة، بعد التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، يكون بوسعها مواجهة الإرهاب والتطرف الديني. والخوف الكبير في إسرائيل هو أن تتحول السلطة الفلسطينية إلى مجرد دولة عربية أخرى غير فعالة، الأمر الذي يُبقي إسرائيل مع اتفاق يفرض عليها القيود دون أن يكون قابلاً للتطبيق، ومع وضع أمني أسوأ من ذلك الذي كان سائداً قبل الاتفاق.

وفيما يتعلق بهذه الفجوات والعقبات، فيبدو أن الطرفين لا يؤمنان اليوم بإمكانية التوصل إلى تسوية دائمة، كما أن الزعماء يستفيدون من الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات. والميزة التي يتمتع بها الوضع الراهن بالنسبة للفلسطينيين واضحة، وهي أنه ليس مطلوباً منهم القبول بحلول وسط مؤلمة، وأن بإمكانهم مواصلة التمسك برؤيتهم «كل شيء أو لا شيء». وهم ينتظرون عروضاً أفضل، أو حلاً يُفرض على إسرائيل من الخارج عبر المجتمع الدولي. وفي مقابل ذلك ترى الحكومة الإسرائيلية أنه طالما تحدث اضطرابات في الشرق الأوسط، وطالما أن المعسكر الفلسطيني في حالة انقسام، فإن الوقت يبقى غير مناسب للإقدام على مخاطرات لا داعي لها. ووفق هذه الرؤية فإنه من الأفضل لإسرائيل الانتظار حتى حدوث ظروف أفضل في البيئة المحيطة بها، تكون مريحة لها وتضمن ألا تؤدي إقامة الدولة الفلسطينية إلى تدهور وضعها الأمني، كما وتمنع نشوء وضع تسيطر فيه الجهات الإسلامية الراديكالية المعادية على الكيان الفلسطيني. وتسمح سياسة التأجيل هذه للحكومة الإسرائيلية الامتناع عن اتخاذ قرارات في ما يتعلق بمستقبل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والحل الوسط حول القدس وإخلاء المستوطنات. وهي القرارات التي من شأنها أن تثير معارضة سياسية في أوساط قاعدة ناخبي الحكومة، إلى درجة حصول مواجهة داخلية خطيرة. وفي موازاة ذلك، تمارس إسرائيل سياسة تعميق السيطرة الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) – وهي السياسة التي تشتمل على توسيع الاستيطان في المناطق وخلق واقع يصعب الأمور في وجه إقامة دولة فلسطينية في المستقبل، أو حتى يمنع قيامها.

وتُعتبر المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، التي تفضي إلى اتفاق دائم وإقامة دولة وطنية للفلسطينيين، مسالمة ولا توجد لها مطالب إضافية من إسرائيل، تُعتبر هذه المفاوضات سيناريو غير معقول. ومع ذلك ومن أجل التقدم باتجاه واقع الدولتين فإنه ليست هناك، بالضرورة، حاجة لوجود اتفاق شامل ونهائي، ويمكن فعل ذلك بطرق أخرى. وإحدى تلك الطرق هي السير بشكل معكوس: ليس من الاتفاق حول واقع الدولتين بل من بناء الظروف لواقع الدولتين، وفي ما بعد الاستمرار بالتحرك باتجاه الاتفاق. وبكلمات أخرى: تحقيق واقع الدولتين يمكن له أن يشكل قفزة كبيرة في الطريق إلى تحقيق اتفاق شامل يسوّي غالبية القضايا المطروحة. فالاتفاق الشامل يجب أن يبقى الهدف والاتجاه الذي تتطلع إليه إسرائيل وتسعى إلى تحقيقه، إلا أنه إلى أن يتم تحقيق ذلك، فإن عليها العمل من أجل

خلق الظروف المطلوبة لبلورة واقع مستقر وآمن للانفصال.

خيار استمرار الوضع القائم («إدارة الصراع») - توجهات خطيرة على إسرائيل

تتبع إسرائيل اليوم سياسة إدراة الصراع. وهي سياسة تركز على توفير الردود على التحديات الأمنية، إلا أنها ترتبط بمخاطر عالية على استمرار وجود إسرائيل وفق صيغتها الراهنة: دولة يهودية وديمقراطية. صحيح أنه من المعتاد الإدعاء بأن إسرائيل تحافظ على الوضع الراهن، أي أنها تجمد الوضع القائم، إلا أنها من الناحية العملية تنزلق إلى واقع لن يسمح لها في المستقبل الانفصال عن الفلسطينيين، وبذلك يتلاشى الأمل في التوصل إلى تسوية بين الأطراف.

ومن السهل جداً الاثبات بأن الوضع القائم ليس وضعاً راهناً بل هو واقع متحرك ومتغير: فمن جهة أولى، السلطة تستمر في ضعفها لأسباب عديدة من بينها استمرار ضعف قاعدتها الشرعية وضعف قدرتها على تقديم احتياجات المواطنين الفلسطينيين ومحاربة الإرهاب والجهات المتطرفة، ومن جهة أخرى فإن إسرائيل تواصل تعميق إمساكها وسيطرتها على أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ويرى الفلسطينيون والمجتمع الدولي في سياسة البناء الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، أي توسيع المستوطنات وانتشارها وتثبيت الوقائع على الأرض بشكل أحادي الجانب، والتي تهدف إلى توسيع أراضي إسرائيل على حساب الفلسطينيين، وربما حتى منع إقامة الدولة الفلسطينية، يرون أن هذه السياسة قد أثبتت عدم استعداد إسرائيل وعدم توفر النية لديها للتوصل إلى اتفاق. وقد خلق استمرار البناء في المستوطنات، إلى جانب الجمود السياسي، توترات شديدة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية – وبشكل خاص مع إدارة الرئيس أوباما – وأدى إلى إلحاق الضرر بمكانة إسرائيل الدولية. وقد وجد تآكل مكانة إسرائيل على الساحة الدولية، تعبيراً عنه في القرار 2334 الصادر عن مجلس الأمن، والذي تضمن إدانة شديدة لسياسة الاستيطان الإسرائيلية، وهو القرار الذي تم اتخاذه بعد أن سجلت الولايات المتحدة الأمريكية سابقة وامتنعت عن استخدام حق الفيتو ضده.

هذا ويُلحق استمرار الوضع القائم الضرر بالسلطة الفلسطينية ويقوي التوجهات التي تعرض إسرائيل للخطر مثل: ضعف مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتعاظم القوى المحلية فيها التي تتحدى مركزية وفعالية حكمها، كما وتجد أجهزة الأمن الفلسطينية صعوبة متزايدة في منع المقاومة وتفكيك بنيتها التحتية وفرض القانون والنظام، إضافة إلى استمرار تآكل الشرعية الداخلية للسلطة الفلسطينية ولحكم عباس – وهو الأمر الذي يعمق الانفصال داخل المعسكر الفلسطيني، كما أن السلطة الفلسطينية تفشل في إيجاد حل للتحدي الذي يضعه أمامها حكم حماس في قطاع غزة، ولا في إيجاد حل لتحدي الجهات الإسلامية الأكثر تطرفاً.

وفي هذه الأثناء يزداد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في المناطق الفلسطينية – ولاسيما في قطاع غزة، وبشكل أقل في الضفة الغربية. وتشتمل هذه الأوضاع السيئة على أزمة متعددة الجوانب في البنى التحتية (في مجال الكهرباء والمياه والصرف الصحي والسكن)، وتشتمل على البطالة أيضاً. كما

يزداد ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وبالمساعدات الخارجية. وفي الوقت نفسه يلاحَظ حصول تراجع في ثقة الجمهور الفلسطيني وفي الآمال للتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، ويزداد في الوقت نفسه التطلع – في أوساط الشباب – لحل الدولة الواحدة التي تمنح المساواة والحقوق لكل مواطنيها. وإلى جانب هذا التوجه هناك اتجاه لتعزيز التأييد للصراع ضد إسرائيل عبر استخدام الإرهاب والعنف. ويوجد تحريض ضدها – بما في ذلك في القطاع التعليمي وفي وسائل الإعلام – وتبادر السلطة الفلسطينية إلى القيام بإجراءات على الساحة الدولية، تهدف إلى التشكيك بحق إسرائيل في الوجود، وليس فقط ممارسة الجهود بهدف تليين مواقفها في العملية السياسية.

ويوجد للوضع القائم تأثيرات أيضاً على المجتمع الإسرائيلي، الذي يمكن أن نلمس فيه توجهات لتعميق الشروخ وتفاقمها بين الجماعات المختلفة في أوساط الجمهور (بين اليمين واليسار والعرب واليهود والمتدينين والعلمانيين). وقد أدت موجات الإرهاب خلال السنوات الأخيرة، والطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية، أدت إلى تراجع دعم الجمهور الإسرائيلي للتسوية السلمية التي تعتمد على الدولتين (من حوالي 70% في عام 2005 إلى حوالي 55% في عام 2017)، وإلى أزمة ثقة في وجود الشريك الفلسطيني وقدرته للتوصل إلى اتفاق وتطبيقه في الواقع. إضافة إلى ذلك، فإن الاحتكاك الدائم بين جنود الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين يؤدي إلى وقوع أحداث شاذة، مثل قضية الجندي ايليؤر أزاريا التي أدين فيها بقتل فلسطيني بعد تحييده. وتعكس هذه الحالة، وحالات أخرى، الصعوبة في الحفاظ على القواعد الأخلاقية للجيش وللمجتمع الإسرائيليَيْن، وذلك نتيجة للسيطرة العسكرية المتواصلة على السكان الفلسطينيين، كما تكشف الفجوات بين المستويين السياسي والعسكري، وخصوصاً حول شكل التعامل مع السكان الفلسطينيين وحياتهم اليومية، وتضع تحدياً أيضاً أمام صلاحيات قادة الجيش الإسرائيلي في نظر السياسيين ورجال الدين، وتتسبب بتآكل ثقة الجنود بالضباط المسؤولين عنهم وبدرجة الانضباط في إطار الانضباط العسكري.

إن حالة التنافر الدائمة القائمة بين القيم الديمقراطية للمجتمع الإسرائيلي، واستمرار السيطرة العسكرية على المناطق التي يقيم فيها السكان الفلسطينيون، حالة التنافر هذه تخلق مع مرور الزمن الشعور بأن الأمر طبيعي. ويترافق ذلك مع مبادرات لسن تشريع لتطبيق القانون الإسرائيلي على مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، بدون منح المساواة الكاملة في الحقوق بين كل المواطنين. ويلاحَظ على الساحة الدولية انتشار وتعميق الآراء والمواقف السلبية حيال إسرائيل، ليس فقط فيما يتعلق بسياستها بل أيضاً فيما يتعلق بشرعيتها. وتدور في هذا الإطار معركة ممنهجة لنزع الشرعية عن إسرائيل ولمقاطعتها في مختلف أنحاء العالم، ولاسيما في الغرب (حركة الـ BDS). ويوجد في مركز هذه الحركة التي تدير المعركة ضد إسرائيل جهات تسعى للقضاء الكامل عليها وذلك عن طريق عزلها وإضعافها. إلا أن الكثيرين ممن ينضمون إليها ويدعمونها، يفعلون ذلك بهدف الدفع من أجل إنهاء السيطرة الإسرائيلية (الاحتلال) في الضفة الغربية، ولذلك فإن للسياسة الإسرائيلية أثر غير قليل على حجم المؤيدين لهذه الحركة غير الساعين للقضاء على إسرائيل. وبشكل رسمي، لم تستطيع هذه الحركة

تسجيل الكثير من النجاح في فرض الحظر على إسرائيل، أو في منع الاستثمارات أو في فرض العقوبات، إلا أنه يوجد لها تأثير، حتى وإن كان ذلك صعباً على القياس، والذي يجد تعبيراً عنه في نشاطات المقاطعة الهادئة على النحو الذي يحدث في العالم الأكاديمي والثقافي. والأخطر من ذلك هو نجاح حركة الـ BDS في تجنيد الكثير من اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبها، وهم من الميالين إلى الرؤى الليبرالية، والذين يتناقض استمرار السيطرة على الفلسطينيين مع القيم التي يحملونها في مجال حقوق الإنسان. وبذلك يساهم استمرار السياسة الإسرائيلية الراهنة في تقوية حركة مناهضة إسرائيل، والتي هي في جانب منها معادية للسامية، والتي تسعى إلى خلق صدع بين إسرائيل والجالية اليهودية الأكبر في الشتات. وقد بدأ يلاحَظ بالفعل، في مختلف أنحاء العالم، ازدياد في معاناة اليهود من مظاهر العداء للسامية، ومن المعاداة للصهيونية والمعاداة لإسرائيل. ويُستخدم استمرار الاحتلال والسيطرة على الفلسطينيين كعامل رئيسي لحشد التأييد لهذه المظاهر وتعزيزها. وكل هذه الأمور – إضافة إلى الدمج مع الضرر اللاحق بمكانة إسرائيل الدولية على خلفية الجمود السياسي واستمرار البناء في المستوطنات، تلحق ضرراً كبيراً بشرعية إسرائيل الدولية.

إضافة إلى ذلك، كلما ابتعد حل الدولتين لشعبين وتواصلت التوجهات القائمة، وتواصلت المبادرات المختلفة لأحزاب اليمين الإسرائيلي لضم أجزاء من المنطقة C، أو ضمها بشكل كامل (والتي تشكل حوالي 60% من مناطق الضفة الغربية)، وواصلت حجز مكان لها في النقاش العام وفي إجراءات التشريع في الكنيست، كلما حدث ذلك، تعزز الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة في المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. ودولة كهذه، والتي ستضم حوالي 3 مليون مواطن فلسطيني في الضفة الغربية وفي القدس، لن تستطيع أن تكون يهودية وديمقراطية معاً. وإذا ما تحول هؤلاء الـ 3 مليون من المواطنين إلى مواطنين متساوي الحقوق في الدولة فإنها ستتوقف عن أن تكون يهودية. وما لم يتمتعوا بالمساواة في الحقوق فإنها ستكف عن أن تكون ديمقراطية. وسيؤدي السيناريو الذي تقوم فيه إسرائيل بضم المنطقة C فقط إلى أراضيها، والتي ستبقى في داخلها مئات الجيوب الفلسطينية المقطوعة جغرافياً عن بعضها بعضاً، سيؤدي باحتمال كبير إلى اندلاع العنف وإلى تدهور أمني جدي في الضفة الغربية وفي غزة، ومن المحتمل أن يحدث ذلك أيضاً في ساحات أخرى. وبدون أن يحدث هذا بغطاء دولي، ومع التوقعات بأن يستمر هذا الوضع الأمني لفترة زمنية طويلة، فإنه من المحتمل أن يستمر لعدة سنوات.

وقد يؤدي تواصل التوجهات الحالية إلى إطلاق عدد من السيناريوهات، بدءاً من استمرار إدارة الصراع بأثمان أثبتت إسرائيل أنه يمكن، من وجهة نظرها، تحملها على المدى القصير، وانتهاء باندلاع مقاومة شعبية فلسطينية عنيفة أخرى، والتي قد تنضم إليها أجهزة الأمن الفلسطينية. ويمكن لانتفاضة كهذه أن تنتشر بسرعة لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة في وقت واحد، وهي قد تترافق بخطوات قوية ضد إسرائيل على الساحة الدولية. وكلما واصلت إسرائيل تبني سياستها الحالية القائمة على الإبقاء على الوضع القائم كلما أُغلق الباب أمام الفرص المختلفة للتسوية المستقبلية، وستُخلق حقائق على الأرض تعرض طابعها اليهودي والديمقراطي للخطر. وتصبح الظروف والشروط لتحقيق تفاهمات

واتفاقات بين الأطراف أكثر تعقيداً مع مرور الزمن. كما أن الجمهور في الجانبين يفقد الإيمان بإمكانية التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة، ناهيك عن اتفاق سلام، وتزداد بذلك التوجهات التي تشكل خطراً متعاظماً على إسرائيل.

نحو واقع الانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين – الأفق الإستراتيجي المرغوب لإسرائيل

إن الساعين إلى تحقيق واقع الدولة الواحدة، والذين يدعون أن الطرفين يستطيعان التوصل إلى اتفاق حولها، يتجاهلون أنه ليس هناك احتمال للتوصل إلى اتفاق إسرائيلي – فلسطيني حول خصائص الدولة الواحدة، وحتى لو تم التوافق على أن تكون هذه دولة ثنائية القومية (دولة كل مواطنيها)، التي يتمتع فيها الجميع بالمساواة الكاملة، فإنه لا تزال هناك ضرورة للتوصل إلى توافقات بعيدة المدى، حول سلسلة طويلة من المواضيع التي ستحدد طابع ومؤسسات هذه الدولة. فعلى سبيل المثال: ماذا بالنسبة لعلمها؟ وماذا بالنسبة لنشيدها الوطني؟ وكيف سيتم وضع برامج التربية والتعليم الخاصة بها؟ وما هي السياسة التي ستُتبع حول استيعاب المهاجرين؟ وكيف سيتم بناء قوات الأمن، وكيف سيكون أداء القيادة المسؤولة عنها؟ وكل هذه هي مواضيع من الصعب، بل من المستحيل، معرفة كيف ستوافق عليها الأطراف. وإذا كان الحديث يدور عن دولة يتمتع فيها الفلسطينيون بحقوق محدودة، فإن الآمال في أن يوافقوا على ذلك ستكون أقل بكثير. فلماذا يوافقون على الاكتفاء بحكم ذاتي محدود خاضع للسيطرة الإسرائيلية المطلقة؟ وإذا كان الحديث يدور عن فرض حل على الفلسطينيين وإبقائهم مواطنين من الدرجة الثانية، فإنه ستكون هناك فجوة لا يمكن سدها بين حل كهذا والطابع الديمقراطي لإسرائيل.

وعليه فإن حل «دولتين لشعبين» يبقى الخيار الأمثل لإسرائيل من بين الخيارات المطروحة أمامها.

وغالبية الجمهور في الطرفين لا زالت تؤيد حل الدولتين، حتى لو كان الرأي العام يرى أن الحل الدائم لا يمكن تحقيقه في الوقت الراهن.

إن الحفاظ على الهوية اليهودية والديمقراطية لإسرائيل من خلال الفصل بين الشعبين، فضلاً عن الفصل المادي وتقليص الاحتكاك بين جمهور الطرفين، سيجلب أمناً أكثر من أي حل آخر. وعلى الرغم من الشكوك القائمة حول قدرة الفلسطينيين على إقامة دولة مستقرة ومسؤولة، فقد توصل المشاركون في هذا البحث إلى نتيجة، مفادها أن إنهاء السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين هو البديل المفضل، مقارنة بالبدائل الأخرى التي جرت دراستها، بما في ذلك كونفدرالية أو فيدرالية من هذا النوع أو ذاك، أو ضم المنطقة C إلى إسرائيل، أو الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق A وB، وغير ذلك. ووضع حدود مادية دائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية في إطار دولة فلسطينية تقام إلى جانب إسرائيل، وإيجاد طرف مسؤول وراء الحدود، والتزام الدولة الفلسطينية بقواعد اللعب بين الدول المعمول بها في العالم. كل هذه الأمور هي عوامل من المتوقع أن تساهم في تحقيق الاستقرار. وبكل تأكيد فإن هذا الحل هو المفضل على حلول أخرى لا تشتمل على الانفصال، والتي ستُبقى الكثير من قضايا الخلاف بدون حلول، وستُبقي على الاحتكاك الدائم. وما من شك أن هذه الخلافات ستُترجم إلى عدم استقرار أمني.

إضافة إلى ذلك، فإن حل الدولتين يُعتبر في العالم، بشكل عام، وفي منطقتنا بشكل خاص، الحل المفضل والمطلوب للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وهناك إجماع دولي واسع يدعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ففي عام 2012 منحت الجمعية العمومية للأمم المتحدة للسلطة الفلسطينية مكانة الدولة المراقبة غير العضو (وإن لم يكن ذلك بالإجماع). إضافة إلى ذلك يوجد للسلطة الفلسطينية (وقبل ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية)، ومنذ سنوات طويلة، ممثليات دبلوماسية في عشرات الدول في مختلف أنحاء العالم. وما لم يكن ذلك كافياً، فإنه قد تم تبني حل الدولتين من قبل حلفاء لإسرائيل، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويجري على الساحة الدولية صراع (بدرجات متفاوتة الحدة) يهدف إلى الحفاظ على حل الدولتين وإبقائه قائماً، حسبما يظهر، على سبيل المثال، في وثيقة الرباعية الدولية الصادرة عام 2016[10]، وفي قرار مجلس الأمن الدولي 2334[11]. ومؤخراً، بعد دخول الرئيس ترامب إلى البيت الأبيض وبدء عمل إدارته، طُرحت أسئلة عديدة حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وخصوصاً في أعقاب تصريحاته التي جاء فيها أنه «ليس مهماً إن كان الحل هو دولة واحدة أم دولتان، طالما أنه سيكون متفقاً عليه بين الطرفين»[12]. ومع ذلك فإنه منذ صدور التصريح عينه أوضح مسؤولون كبار في الإدارة، أن الولايات المتحدة الأمريكية

10 باراك رافيد، "تقرير الرباعية الدولية: على إسرائيل التوقف عن البناء في الضفة؛ وعلى الفلسطينيين إدانة العمليات ضدها"، هآرتس، 1 تموز / يوليو 2016، www.goo.gl/at6PR2.

11 بنينا شرفيط – باروخ، "قرار مجلس الأمن الدولي 2334 – تحليل ومدلولات"، نظرة عليا، العدد 883، معهد أبحاث الأمن القومي، 30 كانون الأول / ديسمبر، www.goo.gl/bpSgeg.

12 أورلي أزولاي، "ترامب: دولتان أم دولة واحدة؟ وما الذي تريده مختلف الدول"، ynet، 15 شباط / فبراير 2017، www.goo.gl/HfQG3P.

لا تزال ترى في حل الدولتين الأساس لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني[13]، وهم يعكفون منذ فترة طويلة على بلورة مبادئ التسوية المسماة «صفقة القرن» بين إسرائيل والفلسطينيين.

ومع استلام إدارة ترامب مهام عملها، أوضحت الدول العربية البراغماتية بأن هناك حلاً واحداً فقط مقبولاً عليها هو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل[14]. كذلك، وعلى الرغم من الأحداث في الشرق الأوسط، التي دفعت الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني إلى هامش مسرح الأحداث، وعلى الرغم من التقارب في المصالح بينها وبين إسرائيل، على خلفية فقدان الاستقرار الإقليمي والعداء مع إيران، فإن بعض الدول العربية غير مستعدة لترجمة هذا التقارب إلى علاقات رسمية أو طبيعية، طالما أنه لم تتم إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، أو على الأقل ما لم يتم تقدم ملحوظ في عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين باتجاه واقع كهذا. وترى الدول الصديقة القريبة من إسرائيل، في الغرب، أن حل النزاع هو أمر حيوي لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط. وقد أصبحت فعالية هذا الموقف موضع شك في ضوء المشاكل الجدية التي انكشفت خلال فترة الاضطرابات الإقليمية، إلا أنه لا يزال يسيطر على مواقف الدول الغربية بشكل يجعل من الصعب على إسرائيل التهرب منه لفترة طويلة من الزمن دون دفع ثمن على ذلك.

هذا ولم يعد بالإمكان إخفاء فكرة الدولة الفلسطينية ودسها تحت البساط. ففي قطاع غزة يوجد عملياً كيان فلسطيني – حمساوي وهو شبه دولة مستقلة، بينما توجد في الضفة الغربية عملية لبناء الدولة الفلسطينية في وضع متطور، على الرغم من التحديات المتزايدة التي تواجهها. وخطة رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق سلام فياض، التي رافقها الكثير من التهليل، قد ضعفت مع مرور الزمن، إلا أنها قامت ببناء الأرضية الصحيحة للدولة المستقبلية، وأرست البنية التحتية للدولة الفلسطينية في مجالات الأمن والاقتصاد والحكم والمجتمع المدني. ومن الصعب الاعتقاد أن الفلسطينيين سيتخلون عن كيانية هذه الدولة، وعن مؤسساتها ومكوناتها الكثيرة لصالح حكم ذاتي محدود في إطار دولة واحدة.

13 باراك رافيد، "مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة: الإدارة ما زالت تدعم حل الدولتين"، هآرتس، 16 شباط / فبراير 2017، www.goo.gl/KXvVLP.

14 أخبار القناة الثانية، "عبد الله والسيسي: حل الدولتين – ليس محل تفاوض"، ماكو، 21 شباط / فبراير 2017، www.goo.gl/m5Ayxh.

خطة سياسية جديدة لإسرائيل

1. الهدف الإستراتيجي: الحفاظ على خيار الدولتين وبناء مجال للاحتمالات المستقبلية

في ظل فقدان القدرة على تحقيق تسوية دائمة بين الأطراف في المستقبل القريب من جهة، وبسبب التوجهات الخطيرة التي يثيرها استمرار الوضع القائم من جهة أخرى، هناك حاجة إلى وجود إستراتيجية سياسية جديدة لإسرائيل تحقق الأهداف الآتية: تغير الوضع القائم الآخذ بالانزلاق إلى واقع لا يمكن فيه الانفصال عن الفلسطينيين، وعملياً خلق واقع الدولة الواحدة. كذلك تخلص إسرائيل من الطريق السياسي المسدود، وتحسن وتحقق الظروف لتسوية مع الفلسطينيين، وتخلق حركة باتجاه الانفصال السياسي، وتوسع الخيارات المطروحة أمام إسرائيل في المستقبل.

وتعتمد هذه الإستراتيجية على سياسة بلورة الواقع بدلاً من سياسة صيانة ما هو قائم، وهي من شأنها أن تنقل إسرائيل من موقع الرد، الذي يمتاز برفض المبادرات الخارجية ووضع عقبات لا تسمح لها بالانطلاق، إلى موقع نشط ومبادر. إضافة إلى ذلك تسمح هذه الخطة لإسرائيل بالخروج من حالة المواجهة التي تمر بها، من خلال توضيح نواياها وتطلعاتها سواء على الساحة المحلية أو على الساحتين الإقليمية والدولية. ومع تبني وتطبيق الخطة ينتقل مركز الثقل الإستراتيجي، من الجهد لاستئناف المفاوضات وتحسين طرق الإدارة إلى خلق الظروف للانفصال عن الفلسطينيين، ولتخفيف السيطرة على الشعب الفلسطيني – إلى درجة إنهاء السيطرة عليه – والإبقاء على خيار الدولتين. ويتم بذل هذا الجهد دون إغلاق الفرصة نهائياً، أمام الجوانب الإيجابية لإجراء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية لبلورة ترتيبات انتقالية، ولبناء ظروف الانفصال المتفق عليه لدولتين أو إلى اتفاق شامل في المستقبل. وفي موازاة ذلك يستمر السعي الحثيث إلى ترسيخ الثقة والاحترام المتبادل، ويتواصل أيضاً بناء البنية التحتية لتنفيذ الالتزامات وتطبيقها. وهذه هي أسس الخطة المقترحة:

أ- ترسيخ المصالح السياسية والأمنية والإقليمية الإسرائيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) استعداداً للترتيبات المستقبلية، وكذلك الحال تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في ظل غياب التقدم السياسي، وذلك عبر توضيح نواياها للانفصال السياسي والإقليمي عن الفلسطينيين وخلق الظروف لواقع الدولتين.

ب- تعزيز المكونات الأمنية على أساس حرية النشاط العملياتي في كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من خط نهر الأردن وباتجاه الغرب، مع تقليص الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين، ومع توسيع التعاون الأمني مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية إلى أقصى درجة ممكنة.

ت- تعزيز شرعية ومكانة إسرائيل الدولية والإقليمية وذلك عن طريق إثبات جدية نواياها بالتقدم

إلى واقع الدولتين، وذلك جنباً إلى جنب مع تحقيق التعاون الإقليمي – الأمني، والسياسي والاقتصادي، وعلى صعيد البنى التحتية.

ث- بناء تحالف واسع إقليمي ودولي لتعزيز البنى التحتية وبنى الحكم والاقتصاد الفلسطينية - وهو التحالف الذي سيركز على العمليات التدريجية لتحسين أداء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها. ومن أجل ذلك يتم تخصيص مناطق خاصة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) للتنمية الاقتصادية وتطوير البنى التحتية التي ستشكل قسماً من الدولة الفلسطينية المستقبلية.

ج- سياسة بناء تفضيلية في المستوطنات، تتضمن استمرار البناء في الأحياء اليهودية في القدس، وفي الكتل الاستيطانية التي يوجد إجماع جماهيري واسع حول تواجدها داخل إسرائيل. وفي مقابل ذلك، في المستوطنات المعزولة الموجودة في عمق المناطق الفلسطينية، فإنه يجب تجميد الاستيطان فيها وإلغاء الدعم الحكومي لتوسيعها والاستيطان فيها. والحديث لا يدور في هذه المرحلة عن إخلاء مستوطنات – وبكل تأكيد ليس قبل أن يتم التوقيع على اتفاق شامل مع الفلسطينيين – بل تقديم العون، والتشجيع على الإخلاء الطوعي.

ح- الحفاظ على المرونة الإسرائيلية في التنقل بين سبل العمل البديلة، وذلك بما يتناسب مع المتغيرات في البيئة الإستراتيجية.

خ- إعطاء أفضلية واضحة للخطوات المتفق عليها (أو التي يجري، على الأقل، التنسيق فيها) بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومع ذلك فإنه يمكن لإسرائيل، بدون موافقة الفلسطينيين، البدء بعملية الانفصال عن طريق اتخاذ خطوات مستقلة تنسجم مع مصالحها، وبذلك تحييد الفيتو الفلسطيني الذي هو أحد الأسباب الرئيسية للجمود السياسي. ويجب أن تكون لإسرائيل سياسة تمكنها من العمل بشكل قابل للتعديل والتنفيذ بشكل مجتزأ، بحيث يتم تنفيذ الحلول المؤقتة فوراً بدون أن تكون هناك ضرورة لانتظار الاتفاق الشامل.

2. المكونات الرئيسية للخطة

أ- رؤية سياسة ديناميكية

تمتاز الخطة المقترحة بهيكلية قابلة للتعديل وتعتمد على رؤية ديناميكية وتشتمل على عدد من الخيارات للسير باتجاه هدف الانفصال. ويمكن التحرك في هذه المسارات بشكل متوازٍ، ويمكن في بعض الأحيان الانتقال من مسار إلى آخر بمرونة كبيرة، بما ينسجم مع التقدم والظروف التي ستنشأ أثناء الحركة. وفي نظرة واسعة، فإنه سيتم التحرك على ثلاثة مسارات: ترتيبات انتقالية بالتنسيق مع الفلسطينيين، ومسارات يتم في إطارها اتخاذ خطوات مستقلة (أحادية الجانب)، وإجراءات يتم فيها تدخل إقليمي.

ومن أجل بناء بنية تحتية وظروف تُخرج إسرائيل من الطريق المسدود، بشكل تدريجي، يبدو أنه من الأفضل التقدم في مسار يتضمن سلسلة من الترتيبات الانتقالية في الطريق إلى دولتين لشعبين. وترتيبات من هذا القبيل، والتي سيتم تفصيل بعضها في ما بعد، تستطيع أن تتضمن مجموعة واسعة من الخطوات التي بوسع إسرائيل القيام بها - ومن المفضل أن تكون بالاتفاق وبالتنسيق مع الجانب الفلسطيني. ومع ذلك، عندما لا يكون بالإمكان تنفيذ خطوات متفق عليها، فإن بوسع إسرائيل التوجه لاتخاذ خطوات انفصال مستقلة في المجال السياسي، ومجال الحكم، والمجال الإقليمي، ولكن ليس في المجالين الأمني والاقتصادي. ومن المرجح الافتراض أن الدول العربية (وبخاصة الرباعية العربية – مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) لن تؤيد علناً هذه السياسة، ولن تقترح التدخل لتقديم دعم جدي، طالما أن إسرائيل لم تتخذ خطوات كبيرة وملزمة على الأرض لصالح الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه يجب النظر بأهمية بالغة لمحاولة حشد الدعم الإقليمي، حتى لو كان جزئياً، لهذه العملية من أجل تحقيق تدخل إقليمي هدفه الإستراتيجي هو إعطاء الثمن لإسرائيل: إقامة شبكة أمان إقليمية، وإقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، وتقديم العون للفلسطينيين وبناء دولة مستقلة وفعالة، وتقديم ضمانات للفلسطينيين بألا يتم وقف هذه الخطوات، وبأنه لن يتم التخلي عنهم في منتصف الطريق لإقامة دولة مستقلة. ويجب التأكيد هنا – وهذه القضية سيتم بحثها بشكل موسع لاحقاً – أن العامل الإقليمي لا يمكن أن يحل محل الاتفاق مع الفلسطينيين بل ليكون فقط دعامة متممة له.

ب- تشكيل المنطقة للتسوية المستقبلية

تتضمن الخطة المقترحة أفكاراً لإعادة تنظيم مناطق الضفة الغربية من جديد – وهي أفكار يمكن تطبيقها على مراحل في إطار ترتيبات انتقالية. وهناك ميزة كبيرة تكمن في التوصل إلى توافق، أو على الأقل إلى تفاهم وتنسيق، مع السلطة الفلسطينية في ما يتعلق بالتطبيق المشترك للخطوات التي يمكن بلورتها وتعريفها على أنها «إعادة انتشار على مراحل» (Redeployment)، في إطار اتفاق مرحلي أو

في إطار المرحلة الثانية من تطبيق «خارطة الطريق»، تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. ومع ذلك فإن إسرائيل تستطيع تنفيذ إعادة الانتشار على عدة مراحل، أيضاً بدون موافقة السلطة الفلسطينية. ويمكن التقدير أن السلطة ستسلم بهذه الخطوات – حتى لو كانت ستدّعي في العلن أنها ترفضها – وذلك لأنها ستوسع من صلاحياتها المدنية والأمنية في مناطق الضفة الغربية. والحديث يدور هنا، من بين أمور عديدة، عن الخطوات الآتية:

1. إعادة تنظيم خارطة الضفة الغربية من جديد سواء على الصعيد المفاهيمي أو المادي. يجب تغيير وضع المنطقة على النحو الذي تمت بلورته عليه في إطار الاتفاقيات المرحلية (التقسيم إلى مناطق A وB وC) وذلك حتى يكون بالإمكان التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الآتية: إنهاء سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين، وتقليص الاحتكاك بين السكان اليهود والسكان الفلسطينيين وتنظيم الحركة الحرة للطرفين، وخلق منطقة فلسطينية يوجد بينها تواصل إقليمي وهو أمر حيوي للحكم الفلسطيني المستقل وللتطوير الاقتصادي، وتحديد حدود الكتل الاستيطانية الحيوية والمصالح الأمنية الإسرائيلية في الحاضر والمستقبل. ويتم في هذا الإطار اتخاذ الخطوات التالية:

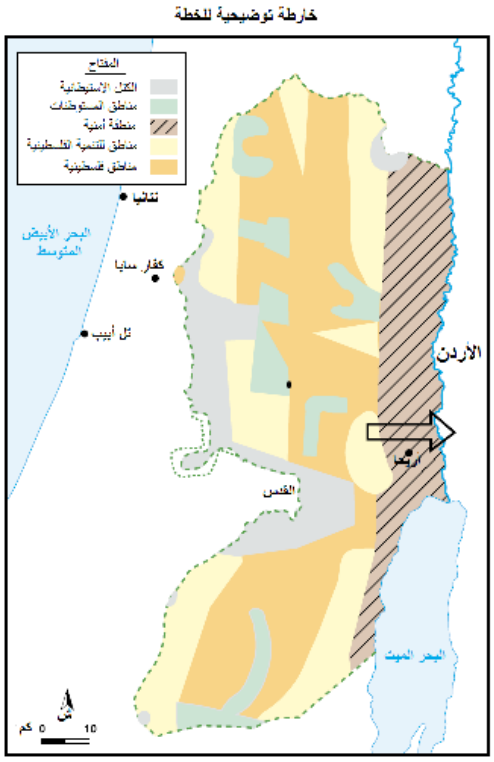

أ- تنقل إسرائيل إلى الفلسطينيين الصلاحيات الأمنية في المنطقة B وذلك بما يشبه تلك القائمة اليوم عملياً في المنطقة A، أي تُنقل مسؤولية الأمن الداخلي والنظام العام إلى الشرطة الفلسطينية. ومع ذلك فإن الجيش الإسرائيلي يستطيع العمل في هذه المنطقة عندما لا تقوم أجهزة الأمن الفلسطينية بالعمل ضد العناصر الإرهابية – سواء كان ذلك بسبب عدم القدرة أو بسبب غياب الرغبة. ولذلك ينشأ مجال فلسطيني واحد (A+B) والذي يمكن تعريفه كله على أنه المنطقة A، وهي ستكون الأرضية لتأسيس دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. ومن المفترض أن تكون هذه الدولة مرحلة انتقالية في الطريق إلى إقامة الدولة الفلسطينية في حدودها الدائمة. والمعروف أن المنطقة A+B تشكل حوالي 40 % من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ويقطن فيها حوالي 99% من المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويمكن أن نضم إلى هذه المناطق الأراضي التي تمددت فيها المناطق السكنية الفلسطينية إلى المنطقة C، وضمها إلى حكم السلطة الفلسطينية.

ب- تحدد إسرائيل 25% أخرى من مناطق الضفة الغربية الموجودة في المنطقة C، لتخصيصها لتنمية البنى التحتية والمشاريع الاقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني. وتخصص هذه المناطق للعديد من

الأهداف من بينها الصناعة واستخراج الطاقة الخضراء، والمشاريع السياحية والصناعات الدقيقة، وبناء المساكن. ويدور الحديث هنا عن منطقة لا توجد لإسرائيل فيها أية مصالح أمنية أو استيطانية أو مصالح مرتبطة بالبنى التحتية. ويمكن تسمية هذه المنطقة باسم (Development-C) (D-C). ولن تقوم إسرائيل في المرحلة الأولى بنقل الصلاحيات الأمنية أو التخطيطية لإسرائيل في هذه المنطقة، إلا أنه يمكن لعملية نقل كهذه أن تتم في المستقبل بما ينسجم مع التنفيذ النشط للاتفاقيات، ومع تعاون السلطة الفلسطينية في المجالات الأمنية والاقتصادية والمدنية.

ت- في المجال الفلسطيني في الضفة الغربية سيكون هناك تواصل إقليمي وستُقام شبكة طرقات مترابطة من شمال الضفة إلى جنوبها، بحيث يتقلص الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والفلسطينيين والسكان اليهود والسكان الفلسطينيين، وتُزال عقبات كبيرة من أمام التنمية الاقتصادية الفلسطينية. وفي موازاة ذلك تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالوصول المريح عبر معبر اللنبي إلى الأردن، وتحسن حركة البضائع والأشخاص وتحرص على كرامة العابرين إلى الأردن، والعائدين منه إلى مناطق السيطرة الفلسطينية.

ث- سيتم إطلاق برنامج اقتصادي يهدف على المدى القصير إلى تحسين نسيج حياة الفلسطينيين، أما على المدى البعيد فسيكون هدفه تشجيع الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، وحتى السماح له بالانفصال اقتصادياً عن إسرائيل. وستتم إقامة هيئة خاصة للتنمية الدولية والتي ستكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة.

ج- ستتم الإشارة إلى الكتل الاستيطانية الكبيرة ومنطقة غلاف القدس (بما في ذلك منطقة معاليه أدوميم) بالأحرف (e-C): الكتل الاستيطانية الخاضعة لسيطرة إسرائيلية كاملة (8-10% من مساحة يهودا والسامرة – الضفة الغربية) وذلك بالاعتماد على خطوط الجدار الأمني. ويعيش في هذه المنطقة 86% من المستوطنين اليهود في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وستطلب إسرائيل من الولايات المتحدة المصادقة على رسالة الرئيس بوش لرئيس الحكومة شارون (2004) - وهي الرسالة التي ورد فيها أن الإدارة تعترف بأنه يجب النظر إلى هذه المناطق كجزء من دولة إسرائيل.

ح – الإشارة إلى المنطقة الأمنية الخاصة بالأحرف (S - C)، والتي تتركز فيها مجمل المصالح الأمنية الإسرائيلية. وهذه المنطقة تشتمل على غور الأردن (بشكل موسع) والمواقع والطرق الإستراتيجية. وهي تمتد على حوالي 19% من يهود والسامرة (الضفة الغربية)، ويقيم فيها 2% من المستوطنين اليهود.

خ- بقية المنطقة تبقى وفق صيغتها الحالية – المنطقة C، وتصنف على أنها منطقة مستوطنات غير مشمولة مع الكتل الاستيطانية. وتشتمل هذه المنطقة على شرايين الحياة لهذه المستوطنات وهي تمتد على حوالي 7% من أراضي يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ويسكن في هذه المنطقة حوالي 12% من المستوطنين اليهود. وعلى خلفية تعريفها الخاص والمختلف تشير إسرائيل إلى أنها ستكون مستعدة لنقلها إلى الدولة الفلسطينية في إطار الاتفاق الدائم. وستتوقف الحكومة الإسرائيلية عن تشجيع الاستيطان

في هذه المنطقة.

وستسهل هذه الخطوات عملية فعالة للانفصال بالترافق مع الأرضية لبناء كيان سياسي فلسطيني في 65% من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية). بينما ستواصل إسرائيل في هذه المرحلة السيطرة على بقية المناطق، وتُبقي في يديها المسؤولية الأمنية الكاملة على مناطق الاستيطان، وعلى المواقع والطرق الإستراتيجية، وكذلك على المناطق الحيوية لإحباط الإرهاب.

2. تستطيع إسرائيل لاحقاً الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود مؤقتة، إذا كان هناك تعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التنظيم التدريجي للمناطق، وكانت هناك أيضاً سيطرة فعالة من قبل السلطة الفلسطينية. ولتشجيعها على التعاون، فإن بوسع إسرائيل أن تعلن أن المنطقة A+B، وكذلك جزءاً من المنطقة C المخصص للتنمية الاقتصادية ولتطوير البنى التحتية، هي من وجهة النظر الإسرائيلية دولة فلسطينية في حدود مؤقتة (تصل إلى حوالي 65% من المناطق). ولا تتطلب هذه المرحلة إخلاء أي مستوطنات في الكتل الاستيطانية أو خارجها أو وقف حرية العمل الأمني والعملياتي في كل المنطقة، إلا أنها تتطلب تفعيل تقسيم الصلاحيات والمسؤوليات بين إسرائيل والفلسطينيين في هذه المنطقة. كذلك تجب إقامة بنى تحتية للمواصلات وتنظيمها، بحيث تمكن من انسياب حركة الفلسطينيين من المراحل الأولى للواقع الجديد. ويمكن لخطوة كهذه أن تعود على إسرائيل بالاعتراف الإقليمي والدولي بجدية نواياها للتقدم باتجاه واقع الدولتين، وأن تحقق لها تعويضاً سياسياً واقتصادياً. ومع ذلك، فإنه من المحتمل أن يرفض الفلسطينيون ذلك لخشيتهم من أن تتحول الحدود المؤقتة إلى حدود دائمة، ولذلك من المهم تنسيق العملية معهم، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد المصطلحات التي تعكس تغيير الوضع على الأرض، وكذلك كونه مرحلة انتقالية إلى تسوية شاملة.

3. تعديل سياسة البناء والاستيطان في الضفة الغربية. فالبناء سيستمر في الكتل الاستيطانية وفي القدس، إلا أنه سيتم وقف توسيع المستوطنات في المناطق الواقعة خارج الكتل الاستيطانية وفي عمق الأراضي الفلسطينية. ومع ذلك، لن يتم في هذه المرحلة إخلاء أية مستوطنات، وإلى جانب ذلك نقترح البدء بالتخطيط لتأهيل مناطق داخل الكتل الاستيطانية، وفي داخل إسرائيل ليتم بناء مستوطنات فيها بشروط تفضيلية للمستوطنين الذين يختارون مغادرة منازلهم في المستوطنات المعزولة، والعمل على وضع تشريع مناسب لهذه الخطوة.

ت- الأمن

الرد الأمني الإسرائيلي على تطبيق الخطة، وخطوات الانفصال، ينبغي أن يأخذ بالحسبان إمكانية التدهور، من وضع تكون فيه السلطة الفلسطينية فعالة ومتعاونة أمنياً مع إسرائيل، إلى سلطة معارضة وحتى معادية. وتنشأ عن هذا الوضع التهديدات الأمنية التي تشتمل على ثلاثة أنواع من التهديدات:

تهديدات منظمة من قبل مجموعات تمتاز بالقيام بعمليات إطلاق نار على محاور المواصلات، وإطلاق النار على المستوطنات وعلى معسكرات الجيش الإسرائيلي.

تنفيذ عمليات انتحارية «استشهادية» في المراكز السكانية في إسرائيل، وضرب المواقع الإستراتيجية مثل مطار بن غوريون أو ضرب الطيران المدني.

حدوث ثورة شعبية ضد استمرار السيطرة الإسرائيلية بما في ذلك العمليات الإرهابية الفردية، التدهور والتصعيد إلى حرب جارفة ضد الإرهاب، بمشاركة التنظيمات الإرهابية إلى جانب أجهزة الأمن الفلسطينية.

وقد يستتبع التصعيد في الضفة الغربية تصعيداً مماثلاً في قطاع غزة، ويجد تعبيراً عنه في إطلاق الصواريخ باتجاه مستوطنات غلاف غزة والمراكز السكنية في إسرائيل، وكذلك استخدام الطائرات المسيّرة، ومحاولات التسلل لشن عمليات داخل إسرائيل عبر الأنفاق وعن طريق البحر، وتشجيع الخلايا الإرهابية التابعة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي للعمل في الضفة الغربية وفي العمق الإسرائيلي. وكلما تفاقم الوضع الأمني في الضفة الغربية، ازدادت قوة حماس، وفقدت السلطة الفلسطينية السيطرة على الأرض، وفقدت أيضاً القدرة على ضبط الإرهاب والعنف، ويظهر وضع من شأنه أن يدفع إسرائيل للسيطرة من جديد على كل الأرض.

ويعتمد الرد الأمني على هذه التهديدات على مزيج من الوسائل، بعضها أساسية، وبعضها الآخر خاص، بحيث يكون بالإمكان مواءمة شدة الرد مع الظروف على الأرض. وكلما كان الوضع أكثر استقراراً وتعزز التعاون بين إسرائيل وأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، كان بالإمكان تقليص الوسائل المستخدمة وبشكل خاص تلك التي يمكن أن تؤدي إلى المس بنسيج حياة السكان الفلسطينيين، بالإضافة إلى تخفيف حدة عمل الجيش الإسرائيلي.

وللحفاظ على الأمن - الذي هو شرط ضروري لتطبيق الخطة - يجب أن يعتمد على الدعامات الآتية:

أ- حرية النشاط العملياتي الكاملة للجيش الإسرائيلي ول«الشاباك» في كل مناطق الضفة الغربية لإحباط عمليات الإرهاب (بما في ذلك عمليات الجماعات اليهودية المتطرفة)، ولتفكيك البنى التحتية للإرهاب والقضاء على التهديدات. ومع ذلك فمن المرغوب فيه أن تقوم أجهزة الأمن الفلسطينية بمعالجة التهديدات الأمنية داخل الأراضي الفلسطينية، وأن يتدخل الجيش الإسرائيلي فقط في حال حدوث فشل في عمل أجهزة الأمن تلك. وبكلمات أخرى، فإن على الجيش الإسرائيلي أن يتصرف في المناطق الفلسطينية، بشكل متدنٍ ومنضبط وقليل الظهور. إضافة إلى ذلك، ينبغي على الجيش الإسرائيلي أن يقلل الاحتكاك مع الفلسطينيين إلى الحد الأدنى، والعمل أيضاً على تخفيف الآثار السياسية للنشاطات العملياتية الضرورية.

ب- التعاون مع الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية: من الضروري العمل على استقرار الوضع لفترة زمنية طويلة، ولنقل المسؤولية إلى الجانب الفلسطيني في كل مكان يكون فيه الأمر ممكناً. وتعزيز قدرة أجهزة الأمن الفلسطينية لتجريد الجهات المتطرفة من أسلحتها، ولتعزيز وضع «سلطة واحدة،

قانون واحد، وسلاح واحد». وخلق الظروف التي تساعد في تطبيق خطة الانفصال المستقل.

ت- إكمال الجدار الأمني: الجدار الذي أقيم في إطار الصراع ضد الإرهاب في فترة الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، اكتمل في قسم منه، لكن بقيت فيه فجوات كبيرة في منطقة غوش عيتسيون، وإلى الجنوب الغربي من جبل الخليل، وفي معاليه أدوميم. وخلال السنوات الأخيرة تعززت النظرة إلى الجدار الأمني بشكل أكبر، في أعقاب إقامة الحواجز المادية على الحدود في مناطق أخرى، مثل الحدود مع الأردن ومع مصر. وسيقلل هذا الجدار من الاحتكاك بين قوات الجيش الإسرائيلي والسكان الفلسطينيين، وسيحسن الأمن، حيث أنه سيزيد من المصاعب أمام محاولات التسلل إلى إسرائيل من الجانب الفلسطيني والقيام بعمليات، ويعزز الانفصال بين الطرفين.

ث- السيطرة الأمنية الإسرائيلية على غور الأردن: السيطرة العسكرية الإسرائيلية على غور الأردن بالمعنى الواسع – بما في ذلك المنطقة الممتدة من سفوح ظهر الجبل إلى طريق آلون - هو أمر حيوي للحيلولة دون تهريب الأسلحة، ودون تسلل العناصر الإرهابية إلى الأراضي الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، هو مطلوب أيضاً من أجل استمرار التعاون الأمني مع الجيش الأردني.

ج- السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة سوف تطبق أيضاً على الكتل الاستيطانية، والمستوطنات المعزولة، بما في ذلك الطرق الحيوية المؤدية إليها، والطرق الإستراتيجية (90، 1، 5، 80، 443، 35) وعلى المواقع الإستراتيجية. كما أن المجالين الجوي والكهرو - مغناطيسي سيبقيان تحت السيطرة الإسرائيلية الحصرية.

ح- فرض قيود على تسليح الأجهزة الأمنية الفلسطينية: وذلك لمنع التهديد العسكري على إسرائيل. ويجب أن يتم تزويد العتاد العسكري، والأسلحة والوسائط الأمنية المساعدة، التي تقدم عبر المساعدات الأجنبية، يجب أن يتم بموافقة إسرائيل، وذلك بما ينسجم مع الاتفاقات السابقة المرتبطة بتجريد السلطة الفلسطينية من القدرات العسكرية، التي يمكن أن تشكل تهديداً على إسرائيل. ويمكن تطبيق هذه القيود بالاتفاق المتبادل الذي ستضاف إليه للإشراف والرقابة، وكذلك التفتيش الأمني الذي تقوم به إسرائيل على المعابر، وعن طريق جمع المعلومات الاستخبارية أيضاً.

خ- فعالية أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية: من أجل إنجاح الخطة، وحتى يكون بالإمكان استخدامها كأرضية مناسبة لاتفاق سياسي شامل لاحقاً، يجب تحسين قدرات أجهزة الأمن الفلسطينية، وتعزيز تعاونها مع الجيش الإسرائيلي. فمن مصلحة إسرائيل أن تشجع بناء قوة أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتحويلها إلى جهات مهنية وفعالة. ويجب بناء القوة الخاصة بها بما يتناسب مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً، لجهة البنية التنظيمية ولجهة تحديد مهام أجهزة الأمن الفلسطينية في واقع الدولتين: فهذه قوى أمنية، وليست جيشاً، وهي ستتحمل المسؤولية عن القانون والنظام العام، وتفكيك البنى التحتية للإرهاب ومنع العمليات الإرهابية وعمليات التهريب، ومنع الاحتكاك بين السكان من كلا الجانبين، وضمان وحدانية القوة («قانون واحد، سلاح واحد») في

أيدي القيادة الفلسطينية المعترف بها. وعلى إسرائيل أن تسمح أيضاً، بالتنسيق معها – بتوسيع كتائب الأمن الوطني الفلسطيني التي يتم تدريبها في الأردن، ويتم بناؤها تحت إشراف أمريكي (USSC). وتسمح إسرائيل، في هذا الإطار، بتوسيع انتشار عناصر الأمن الفلسطينية لكل مناطق A و B.

د- التفتيش الأمني على المعابر: سواء للبضائع أو للأشخاص، وذلك بهدف الحيلولة دون تهريب الأسلحة أو المكونات ثنائية الاستخدام، لإنتاج الصواريخ والطائرات المسيرّة، وغير ذلك. وكذلك تعقب المشتبه بهم والحيلولة دون دخول الممنوعين من الدخول واعتقالهم.

ذ- الدفاع عن مطار بن غوريون: وذلك بهدف منع إطلاق النيران بشكل مباشر أو بالرمايات الصاروخية بعيدة المدى باتجاه مدرجات المطار، أو اعتراض الطائرات في مرحلة الانخفاض للهبوط بواسطة الصواريخ المحمولة على الكتف. ومن أجل ذلك يجب على إسرائيل الحفاظ على السيطرة الأمنية على السلسلة الجبلية المطلة على المطار، وعلى المناطق التي يمكن منها إطلاق صواريخ الكتف الفردية لضرب الطائرات، خلال مسار اقترابها للهبوط. ووفقاً لخطة الانفصال المستقلة، فإن هذه الأراضي، موجودة غالبيتها، بطبيعة الحال، داخل الكتل الاستيطانية التي تنوي إسرائيل الاحتفاظ بها في كل الأحوال.

ر- التعاون الأمني مع الأردن ومصر: بهدف تقوية الاستقرار الأمني والحفاظ على حدود السلام الآمنة والمستقرة، ومنع تهريب الأسلحة إلى مناطق السلطة الفلسطينية، أو تسلل العناصر الإرهابية والمتطرفين – من أجل ذلك على إسرائيل تعميق التعاون الأمني القائم.

ز- الجهود الاقتصادية والتشغيلية: هي أمر ضروري للاحتواء وللتهدئة. ومن أجل ذلك من الصواب أن يتم السماح بتطوير البنى التحتية الاقتصادية والتشغيلية، وإعطاء حرية أكبر لحركة البضائع من المناطق الفلسطينية وإليها. وكذلك حرية الحركة داخل الأراضي الفلسطينية بدون وجود حواجز أو عوائق إسرائيلية. ويجب مواصلة سياسة منح تصاريح العمل في إسرائيل للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية، وذلك كعامل يساعد على الهدوء ويساهم في النمو الاقتصادي في السلطة الفلسطينية.

س- الرد على التهديد من قطاع غزة: الاستمرار في نظرية استخدام تعزيز القدرات الدفاعية

الرد الأمني

قدرات مستقلة	التعاون	اقتصادي - مدني
• التجريد - فرض قيود على قدرات الأجهزة الأمنية • السيطرة على الغلاف الخارجي • حرية النشاط العملياتي • الهيمنة الاستخباراتية • العائق الأمني • التفتيش على المعابر • السيطرة على المجالين الجوي والإلكترو – مغناطيسي	• مع أجهزة السلطة الفلسطينية • USSC - تقوية عمل أجهزة الأمن الداخلي • التعاون مع الأردن ومصر • التعاون الإقليمي	• العمل في إسرائيل • حرية الحركة • تسهيلات في السفر إلى الأردن • مشاريع اقتصادية ومشاريع بنى تحتية • مشاريع بلدية – في المدن • مراكز تشغيل

(الحاجز فوق الأرض وتحتها، واعتراض الرمايات)، والعمل بشكل رئيسي عن بُعد، وتعزيز الردع الإسرائيلي، وتحديد حركة حماس كطرف مسؤول عن أي عملية معادية من مناطق قطاع غزة، من أجل تحفيزها على منع الإرهاب ضد إسرائيل من داخل القطاع.

ث- تعزيز قدرات الحكم في السلطة الفلسطينية

من أجل توفير الظروف التي تمكن، في المستقبل، من إجراء مفاوضات ناجحة للتوصل إلى تسوية وتنفيذها، يجب مساعدة قيادة السلطة الفلسطينية للتغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها اليوم: آفات في الحكم، وعدم القدرة على ممارسة مسؤوليتها بسبب القيود الإسرائيلية (القيود الأمنية والقيود على البنى التحتية والقيود الاقتصادية)، والانقسام في السلطة الفلسطينية، وتآكل شرعيتها الداخلية. ولذلك فإن على إسرائيل أن تسمح بخطوات فلسطينية – داخلية هدفها هو ترسيخ مؤسسات حكم فعالة وبناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية المستقبلية، وتوسيع السيطرة الأمنية لأجهزة الأمن الفلسطينية. إن هناك مصلحة إسرائيلية واضحة في دعم وتقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية على كل المستويات، وذلك عن طريق توسيع صلاحيات تلك المؤسسات المدنية، وحتى المساعدة في تعزيز شرعية قيادة السلطة في نظر الجمهور الفلسطيني، وذلك عن طريق تحسين وضعه الاقتصادي وظروف معيشته. كما أنه يجب على إسرائيل، من أجل ذلك ومن بين أمور عديدة، أن تنقل إلى السلطة الفلسطينية، وبالتدريج، صلاحيات ترسخ وتعزز الحكم على الأرض وتكسبها شرعية شعبية. وفي موازاة ذلك على إسرائيل أن تطلب من السلطة الفلسطينية وقف التحريض ضدها، وفرض برامج تعليمية تربي على السلام والتعايش بين الشعوب.

ج- خطة اقتصادية للاقتصاد الفلسطيني

يعتمد الاقتصاد الفلسطيني اليوم، بشكل كبير، على الاقتصاد الإسرائيلي ولا يستطيع أن يقوم بدونه. وتم في إطار الخطة المقترحة وضع خطة اقتصادية هدفها الأساسي هو تقوية الاقتصاد الفلسطيني لتحقيق استقلاليته في المستقبل. وتمت صياغة مبادئ هذه الخطة في أعقاب سلسلة من اللقاءات مع جهات إسرائيلية وفلسطينية ودولية (بما في ذلك اقتصاديون كبار، وجهات من وزارة المالية الإسرائيلية، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية في إسرائيل، وصناديق ومنظمات تعمل في تمويل مشاريع في الضفة الغربية)، وكذلك في ضوء البحث والتوصيات الخاصة بصندوق بورتلاند في هذا الموضوع[15]. وتعتمد الخطة الاقتصادية المقترحة على حل قابل للتعديل للمشاكل القائمة – وهي المشاكل التي لا يمكن تأجيل حلها إلى ما بعد تحقيق اتفاق دائم.

وتعتمد الخطة الاقتصادية على الافتراض القائل، بأن الاستقلال الاقتصادي الذي يعزز الحكم

15 Beyond Aid: A Palestinian Privet Sector Initiative for Investment, Growth and Employment, The Portland Trust, November 2013, www. goo.gl/KR2Juz

الفلسطيني هو هدف إستراتيجي ومصلحة واضحة لإسرائيل. ولذلك يجب تحقيق الفصل على مراحل، والذي يتم في إطاره اتخاذ خطوات تدريجية في هذا الاتجاه، بموافقة الفلسطينيين: تعديل اتفاقات باريس وتقديم تسهيلات في مجال الضرائب. وكذلك، بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين بسرعة، يجب زيادة عدد تراخيص العمل في إسرائيل والاستثمارات الإسرائيلية والدولية في المشاريع الاقتصادية، وخصوصاً المشاريع التي توفر فرص للعمل. والتقدير السائد هو أن الخطة يجب أن تدار عن طريق جهات دولية، من أجل ضمان الإدارة الناجحة، ومن أجل تلطيف المعارضة للتدخل الإسرائيلي في تنفيذها.

وستستند الخطة الاقتصادية إلى دعامتين أساسيتين: تخصيص مناطق واسعة في الضفة الغربية – من المنطقة C – للتنمية الاقتصادية وللبنى التحتية الفلسطينية. وإقامة بنك دولي للتنمية في السلطة الفلسطينية. وفي ما يتعلق بتخصيص المناطق للتنمية، تقام لجنة خاصة للمبادرة إلى إقامة مشاريع في المنطقة C. وفي المرحلة الأولى لن تُنقل إلى السلطة الفلسطينية أية صلاحيات للتخطيط والبناء (PlAnning And Zoning) في هذه المناطق، بل يتم نقلها لاحقاً فقط، بعد تحريك العمل في المشاريع والتأكد من التنفيذ وتحمُّل المسؤولية من جانب الفلسطينيين.

وسيكون البنك الدولي للتنمية في السلطة الفلسطينية وسيلة المساعدة الدولية للاقتصاد الفلسطيني. وسيقوم هذا البنك بتوفير الدعم الاقتصادي والخبرة المطلوبة، على حد سواء، لبناء اقتصاد السوق الحديث. واقتصاد كهذا سيحسن، بشكل كبير، مستوى حياة الجمهور الفلسطيني وسيساعد في تطبيق أي اتفاق بين إسرائيل والسلطة.

وتعتمد هذه الخطة على نهج التقدم التدريجي على مراحل، بالاعتماد على تجارب ناجحة سابقة وتشتمل على مشاريع للمدى الزمني، القصير والمتوسط والبعيد، والتي تهدف إلى ترسيخ بنية تحتية إنسانية ومادية لاقتصاد مستقل. وستشهد هذه الخطة تدخلاً من الخبراء الدوليين – وتكنوقراط من الشخصيات غير السياسية والذين سيعملون تحت رعاية البنك الدولي. وستقوم مجموعة كبيرة من الدول، إلى أقصى درجة ممكنة، بتقديم الأموال والخبراء، على حد سواء، وهم سيعملون في إطار البنك، بحيث أنه لا يعتمد على مجموعة محدودة من الدول. وسيتم بهذه الطريقة ضمان ألا تتمكن دولة بعينها من السيطرة على جدول أعماله أو على مصالحه. كما أنه سيكون هناك حرص على التطبيق التدريجي للمشاريع الاقتصادية على قاعدة إثبات النجاحات السابقة. وستتم دراسة التقدم الحاصل بشكل دوري، وستُتخذ الخطوات التي تضمن عدم تحويل الأموال للجهات الخاصة أو لأهداف سياسية، وبكل تأكيد عدم تحويلها لأهداف عسكرية.

وسيتم في المرحلة الأولى، وعلى المدى الزمني القريب، تنفيذ مشاريع موضعية تستطيع أن تعطي نتائج سريعة نسبياً، مثل مراكز التشغيل وشبكة العمل الإقليمية ونشاطات للصناعات الدقيقة بحجوم صغيرة، وإلى ما هنالك. ويتم لاحقاً، على المدى المتوسط، إقامة مشاريع تركز على تعزيز أداء الاقتصاد وخلق رأس المال: سيتم تنفيذ المشاريع الدولية القائمة، وسيتم أيضاً تعزيز البنى التحتية. فعلى سبيل المثال،

ستقام مناطق صناعية ومشاريع سياحية، كما سيتم تحسين التكنولوجيا الزراعية. ويمكن على المدى الطويل – بما ينسجم مع التقدم في المراحل السابقة ووفق القدرات التي تم إثباتها – يمكن تنفيذ مشاريع أكبر حجماً، مثل: إقامة أرصفة لاستخدام الفلسطينيين للموانئ الإسرائيلية، وهيئة مستقلة لجباية الضرائب، وإصلاحات في قطاعي التعليم العادي والعالي.

هذا ويعاني الاقتصاد الفلسطيني من آفات عديدة، ومن عقبات، بما في ذلك الفقر، ونسب بطالة مرتفعة، والقيود المفروضة على المواصلات وعلى حركة الأشخاص والبضائع، سواء داخل الضفة الغربية أو بين الضفة وغزة، ونقص في المعلومات، وفي المبادرات وفي الموارد المخصصة للاستفادة من رأس المال البشري الفلسطيني، الذي هو مفتاح التقدم الاقتصادي. ويجب أن نضيف إلى ذلك طبيعة سلوك الحكومة ووزارة المالية الفلسطينيتين: فهما تتصرفان مثل الصناديق وليس بصفتهما صاحبتا القرار، كما أنهما تعانيان من فساد واسع.

وتم حتى الآن التعبير عن المساعدات الدولية للاقتصاد الفلسطيني، بشكل أساسي، عن طريق عمليات تقديم الأموال الواسعة للسلطة الفلسطينية، بدون سيطرة حقيقية على استخدامها. وسيوفر إنشاء البنك الدولي للتنمية الدعم اللازم للتغلب على هذه المشكلة، وكذلك على الآفات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي جرى تفصيلها سابقاً، بحيث أنه سيكون هيئة اقتصادية موازية لمساعدة نظيرتها الفلسطينية. وهو سيعمل إلى أن يصبح بوسع الاقتصاد الفلسطيني العمل بشكل مستقل.

ح- قضية غزة: مشروع إعادة إعمار القطاع

إن حكم حركة حماس في قطاع غزة لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود، وهو مصدر لإثارة الكراهية تجاه إسرائيل، وعقبة في وجه تحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ويجب الافتراض أنه سيضع عقبات أمام تحقيق الخطة المقترحة. وقد اندلعت في قطاع غزة خلال العقد الأخير، جولات مواجهة بين المقاومة وإسرائيل مرة كل ثلاث سنوات وسطياً. وكانت نتائج تلك المواجهات مدمرة للبنى التحتية الاقتصادية – المدنية، وللوضع الإنساني في القطاع. ومع ذلك، فإن جولات المواجهة هذه لم توقف تعاظم القوة العسكرية لحركة حماس، ولم تقوض حكمها في القطاع. واليوم، يشكل تعاظم القوة العسكرية لحركة حماس والضائقة الإنسانية الحادة التي يعاني منها القطاع، يشكلان تحديين لا حل لهما. وقد يؤدي استمرار هذا الواقع إلى التسريع في خطوات التصعيد، والتدهور إلى جولات عنف إضافية بين حماس وإسرائيل، وكذلك إلى تصعيد الضغط الذي تمارسه منظمات متطرفة في القطاع على حركة حماس. ومع ذلك فإن إسرائيل لا تزال، إلى الآن، تسلم بحكم حماس وترى فيه عنواناً معادياً، إلا أنه مسؤول عن قطاع غزة، كما لا يوجد لها حل للانقسام السياسي الفلسطيني. وفي نظر المجتمع الدولي، لا تزال إسرائيل هي المسؤولة عن قطاع غزة رغم الانفصال. والسبب في ذلك هو الحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع – وهو الحصار الذي يحد من حرية الحركة من القطاع وإليه، ويضع عقبات أمام تحسن الوضع الإنساني هناك. كما أن الحل، سواء كان كاملاً أو جزئياً، لمشكلة قطاع غزة،

لا يشكل جزءاً من هذه الخطة، وهو ليس شرطاً لتطبيقها في الضفة الغربية. ومن شأن تضمين اقتراح لحل مشكلة قطاع غزة في هذه الخطة، أن يؤدي إلى اشتراط التقدم في إحدى المنطقتين بالتقدم في المنطقة الأخرى – وهو الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف السلطة الفلسطينية ويعطي حق الفيتو لحركة حماس، وسيوقف التقدم في تطبيق الخطة، وسيُلحق الضرر بشرعية حكم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. ولذلك من الضروري أن يتم اشتراط إعادة الإعمار بإقامة آليات فعالة للحيلولة دون تعاظم قوة حماس وبالتزام الحركة بوقف طويل الأمد لإطلاق النار.

والقضية المركزية في هذا السياق هي كيف يمكن منع تدهور الوضع في قطاع غزة، إلى اندلاع عنف ينزلق لاحقاً إلى مواجهة بين إسرائيل وغزة – وهي مواجهة ستؤثر بالضرورة على تطبيق الخطة المقترحة. وبكلمات أخرى: السؤال هو كيف يمكن الحيلولة دون تحول قطاع غزة إلى «مفجِّر» ينسف أي تقدم إيجابي في الضفة الغربية. ومن أجل تقديم رد على هذا السؤال تم وضع خطة موازية لإعادة إعمار قطاع غزة، مقابل عدم تعاظم قوة حماس، والتي سيتم تنفيذها دون علاقة مع ما يجري في الضفة الغربية. وهدف هذه الخطة هو تحسين الوضع الأمني لإسرائيل عن طريق تلبية احتياجات السكان في غزة في مقابل بذل الجهود لمنع تعاظم قوة حماس، وضد نشاطات التنظيمات الإرهابية الأخرى في المنطقة. ويتطلب حجم المشكلة في قطاع غزة، وتعقيداتها، يتطلبان العمل وفق آلية إقليمية ودولية مشتركة.

ومن أجل المزيد من التوسع في الموضوع يمكن التوجه إلى كتاب «أزمة غزة: الرد على التحدي» الذي نُشر في معهد أبحاث الأمن القومي (2018)، والذي أعده كل من عانات كورتس وأودي ديكل وبنديتا بيرتي. ويقدم الكتاب نتائج استخلاصات مشروع بحث واسع النطاق، أجري على مدى عام تقريباً في المعهد، وذلك بالاشتراك مع جهات إسرائيلية ودولية. وقد قام البحث باستعراض وتحليل الوضع في قطاع غزة من مختلف الجوانب، وبلور، بالاستناد إلى ذلك، توصيات لخطوات ولسياسة إسرائيلية جديدة.

خ- القدس

قضية القدس هي قضية معقدة جداً، سواء كان ذلك بسبب أهميتها الدينية لليهودية وللمسيحية وللإسلام، أو بسبب كون السكان اليهود والعرب فيها متداخلين بشكل كبير. وهناك من يرون أنه بسبب هذا التعقيد الكبير، فإنه من الأفضل عدم المس بهذه المشكلة القابلة للانفجار، وبذلك هم يعززون الإدعاء بأنه لا يمكن الفصل بين اليهود والعرب في القدس، وخلق واقع عاصمتين لدولتين.

وقد جاءت موجة العمليات التي ضربت القدس في خريف 2015، لتكذب نقطتي الانطلاق الأساسيتين اللتين عملت في ضوئهما كل الحكومات الإسرائيلية إلى الآن:

أ- نقطة الانطلاق الأولى هي أنه يمكن الاستمرار في الحفاظ على الوضع الراهن في المدينة، بما في ذلك في جبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف). إلا أنه اتضح من خلال اندلاع أعمال العنف حوله خلال السنوات الأخيرة، أن الوضع الراهن فيه غير متفق عليه بين الجهات الثلاث ذات العلاقة المباشرة

به وهي إسرائيل والفلسطينيون والأردن. وكذلك تحول هذا المكان إلى بؤرة لاحتجاجات اليهود (بسبب القيود التي تم فرضها على الوصول إليه)، وبؤرة للاضطرابات التي يقوم بها الفلسطينيون والمسلمون (على خلفية الإدعاء بأن إسرائيل تنوي تغيير مكانته، وكذلك نتيجة لكثرة اللاعبين في موضوع الحرم القدسي الذين يمتلكون رؤى مختلفة – مواطنو القدس الفلسطينيون، والحركة الإسلامية في إسرائيل / الجناح الشمالي، والسلطة الفلسطينية، والأردن. كما أن تركيا تتدخل في ما يجري هناك). وقد أثار التوتر حول (جبل الهيكل) الحرم القدسي الشريف توترات في العلاقات بين إسرائيل والأردن.

ب- نقطة الانطلاق الثانية هي أن القدس مدينة موحدة، وأن تصريحات السياسيين كافية لترسيخ هذا الواقع. إلا أن من يفكرون على هذا النحو هم منقطعون عما يجري بالفعل في القدس الشرقية، ولاسيما في الأحياء والقرى التي جرى ضمها إليها، حيث يسود هناك منذ 50 سنة إهمال شديد في كل المجالات، ولا يوجد تقريباً إسرائيليون يهود يدخلون إليها. وبالفعل نجد أن السيطرة الإسرائيلية محدودة اليوم في الأجزاء الموجودة وراء الجدار الأمني. وهناك غالبية واضحة في أوساط الجمهور الإسرائيلي اليوم، وفق استطلاعات الرأي العام، توافق على أن القدس مقسمة إلى قدس يهودية وقدس عربية.

وتشتمل الخطة أيضاً، على رزمة من الخطوات في مدينة القدس، والتي يمكن تنفيذها بما ينسجم مع مستوى التعاون مع السلطة الفلسطينية. وأساس التغيير هو إقامة سلطة محلية مستقلة، للأحياء وللقرى العربية في القدس الشرقية التي ضُمت إلى المدينة، بعد حرب حزيران 1967 والتي لا تضم المدنية القديمة والحوض التاريخي. وستكون مهمة هذه السلطة المحلية، التي يمكن تسميتها على سبيل المثال «متروبولين القدس الشرقية»، إدارة الأحياء والقرى مدار الحديث. وستكون هذه السلطة خاضعة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، وسيتم انتخاب العاملين فيها من قبل سكان القدس الشرقية العرب. كما سيتم أولاً فصل السلطة المحلية للقدس الشرقية عن بلدية القدس، وستُلحق مباشرة بوزارة الداخلية الإسرائيلية، وستحظى بالميزانيات المطلوبة، بهدف تطويرها وتحسين حياة مواطنيها (ما يقارب 40% من سكان القدس اليوم هم من عرب شرقي المدينة، إلا أن الميزانيات المخصصة للأحياء التي يقيمون فيها هي حوالي 20% فقط).

إن إنشاء سلطة بلدية فعالة لـ«متروبولين القدس الشرقية» سيخدم المصالح الإسرائيلية، سواء استمر الوضع السياسي القائم على حاله لفترة زمنية طويلة، أو تم التوصل إلى ترتيبات انتقالية على الطريق إلى واقع الدولتين. ولاحقاً، ومع استقرار الوضع الجديد، وبالتعاون مع السلطة الفلسطينية، تستطيع إسرائيل نقل «متروبولين القدس الشرقية» إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية. – لكن ذلك مرهوناً بالحصول على أغلبية 80 عضو كنيست أو بنتائج الاستفتاء الشعبي في حالة تسليم مناطق سيادية –. وما لم تتم إقامة سلطة بلدية منفصلة فإنه ستكون هناك حاجة إلى مواءمة المجال البلدي للقدس مع خط الجدار الأمني. ومن المرغوب أن يتم نقل الأحياء والقرى الواقعة وراء الخط الأمني (على سبيل المثال كفر عقب ومخيم اللاجئين شفعاط) بالتدريج إلى سيطرة السلطة الفلسطينية.

ومهما يكن الحل الذي سيتم اختياره، فإن ازدهار القدس مشروط، من بين أمور عديدة، بالإجراءات الآتية: إقامة بينة تحتية متطورة من المعابر لتسهيل انتقال العمال الفلسطينيين من المناطق النائية في القدس إلى مركزها، وتحسين الخدمات البلدية والبنى التحتية ومستوى الحياة في المتروبولين، وتقديم الحوافز لتعاون السكان العرب في إدارة حياتهم – إقامة إدارات للأحياء، والنوادي الرياضية، والمراكز الشبابية ومراكز التأهيل، وأقسام الشرطة في الأحياء وغير ذلك، وتشجيع ظهور زعامات محلية في الأحياء وفي القرى وتعيين زعماء محليين للمهام العامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب تخصيص ميزانيات للمساعدة في تحقيق مبادرات الناشطين المحليين في الأحياء العربية. والزعامة المحلية التي ستنمو من الأرض ولا «تهبط» من فوق، قد تتولى بالتدريج المسؤولية عن حياة المواطنين وعن تلبية احتياجاتهم.

ويبدو أن إسرائيل ستخرج مستفيدة من تطوير الفكرة حتى لو كانت غير قابلة للتطبيق بسبب رفض السلطة الفلسطينية، لأنه سيتبين بعد ذلك، أن الفلسطينيين هم الجهة التي تقوم بإضاعة فرصة عملية لتحسين ظروف الحياة في القدس الشرقية، ولتحسين العلاقات مع إسرائيل.

3. الفوائد والفرص في الخطة

إن الخطة المقترحة ليست الحل الشافي للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني الطويل، بل هي طريق لتحقيق المصالح الإسرائيلية في اللحظة الراهنة وفي إطار الظروف المحيطة القائمة. وإنجاز الحد الأدنى لهذه الخطة – في حال تحقيقها – هو إعادة انتشار إسرائيلية جديدة مريحة أكثر من الناحية السياسية والأمنية، والتي ستعزز الاستقرار على مدى فترة زمنية طويلة، وتزيد مجال المناورة السياسية لإسرائيل.

وهذه الخطة تغير قواعد اللعبة وتنقذ إسرائيل من المسار الموجودة فيه اليوم، وهي تفسح الطريق أمامها للاختيار بين خيارين فقط: الأول يتضمن فرصاً متدنية جداً للتطبيق (تسوية دائمة شاملة تتطلب المصادقة على كل القضايا الجوهرية مع تنازلات مؤلمة لكل من الطرفين)، والخيار الثاني خطير جداً (وهو الانزلاق باتجاه واقع الدولة الواحدة بدون القدرة على الانفصال في المستقبل). وتطبيق هذه الخطة سيقلل من السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، ويدفع باتجاه الانفصال السياسي والإقليمي والديمغرافي عنهم، ويسعى إلى تحقيق واقع ثنائي القومية (أو على الأقل واقع توجد فيه دولة إسرائيل إلى جانب كيان فلسطيني منفصل). كما أن الخطة ستثبت صدق نوايا إسرائيل في سعيها لحل الدولتين لشعبين.

إن الفائدة الأكبر لهذه الخطة تتمثل في قدرة إسرائيل على تحقيقها عن طريق خطوات منسقة ومتفق عليها، وكذلك مستقلة لا تكون مرتبطة بموافقة الفلسطينيين – وهو ما يجرد الفلسطينيين من القدرة على استخدام الفيتو ونسف الخطة. وعليه فإن تطبيق هذه الخطة يعني بدء التحرك باتجاه هدف الانفصال – وأن هذا مرتبط فقط باقتناع القيادة السياسية في إسرائيل بأن هذا هو طريق العمل

المطلوب، وأن في وسعها التغلب على المعارضة السياسية للخطة.

إضافة إلى أن الخطة المقترحة هنا هي ليست خطة عمل لمرة واحدة، بل هي هيكلية قابلة للتعديل بحيث تخلق عملية يمكن التحكم بوتيرتها وبمضمونها: سيعتمد الانتقال من مرحلة إلى أخرى على تقدير نجاح المرحلة السابقة، وعلى تحليل نتائجها الإستراتيجية. ويمكن، عند الضرورة، القيام بـ«وقفة إستراتيجية» طويلة، بهدف إعادة تنظيم الأرض والتفكير من جديد.

وتستجيب هذه الخطة للمصالح الأمنية الإسرائيلية، لأن إسرائيل ستحافظ، وفقاً لها، على حرية النشاط الاستخباراتي والعملياتي في الأراضي الفلسطينية. وهي تشتمل على تجريد الكيان الفلسطيني من القدرات العسكرية، وسيطرة إسرائيل على منطقة أمنية غربية تحمي الخاصرة الضيقة لإسرائيل ومطار بن غوريون، وإقامة منطقة أمنية شرقية في غور الأردن، تم توسيعها بهدف منع تهريب الأسلحة، وتسلل العناصر الإرهابية والمتطرفين الجهاديين من الشرق، وكذلك سيطرة إسرائيلية على الطرق والمواقع الإستراتيجية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). وهكذا تحدد إسرائيل بشكل واضح مصالحها الأمنية التي يجب توفير حلول مناسبة لها في إطار التسوية الدائمة. والمخاطر الأمنية بهذه الخطة أقل بكثير من المخاطر التي ستكون مرتبطة بالاتفاق الدائم، وذلك لأن إسرائيل ستواصل، وفق هذه الخطة، الاحتفاظ بحرية العمل العسكري في كل المجالات، بدون أية قيود والتي لابد أنها ستكون موجودة في التسوية النهائية. إضافة إلى ذلك من المقرر أن تعزز هذه الخطة التعاون مع أجهزة الأمن الفلسطينية – وهو الأمر الذي من المتوقع أن يحد من حرية العمل لكل من سيحاول نسفها عن طريق الإرهاب، ويسهل عملية حشد الرأي العام الإسرائيلي لدعمها.

ووفق هذه الخطة، ستنشأ منطقة فلسطينية متصلة وواسعة، وستقيم فيها الغالبية المطلقة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. والحديث يدور هنا عن منطقة جغرافية تسمح ببناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية المستقلة والمستقرة، والاهتمام بحياة السكان داخل المناطق السكنية وبعملهم وحركتهم على حد سواء. وسيقلل تطبيق هذه الخطة، إلى درجة كبيرة، الاحتكاك بين المجموعتين السكانيتين من اليهود ومن الفلسطينيين في المنطقة: وهي تشتمل على تنظيم الحركة الحرة للجانبين عن طريق مد الطرق الالتفافية وإقامة الجسور عليها. ويتم بهذه الطريقة تقليل السيطرة على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويمكن كذلك إضعاف الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل بسبب سيطرتها على شعب آخر.

ويمكن في هذا الإطار أن تشجع إسرائيل السلطة الفلسطينية، على القبول بالصلاحيات وبالمسؤوليات الكاملة على المنطقة الموجودة تحت سيطرتها، وذلك عن طريق عدة أمور من بينها إعلان إسرائيل عن اعترافها بالدولة الفلسطينية في حدود مؤقتة. كما أن أداء القيادة الفلسطينية، وشكل بناء الأرضية للدولة الفلسطينية، سيكونان من المعايير الرئيسية التي سيتم في ضوئها اتخاذ القرار حول ما إذا كان بالإمكان التقدم باتجاه اتفاق شامل. ومن المقرر في أعقاب تطبيق الخطة نشوء شبكة من العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، من نمط العلاقات القائمة بين الدول، الأمر الذي سينقل جوهر الخلاف بين

أطراف الصراع من أجل التحرر الوطني وتقرير المصير إلى صراع على الحدود بين دول.

أما في ما يتعلق بموقع المستوطنات التي تشكل اليوم عائقاً رئيسياً أمام تطبيق خطة الفصل، والسعي إلى اتفاق، فإن على إسرائيل أن تحدد كتل الاستيطان الحيوية لها، والتي تنوي الاحتفاظ بها في كل الأحوال في المستقبل، والتي ستستمر فيها عمليات البناء وتتعزز. ويمكن إعداد مناطق في هذه الكتل لبناء مستوطنات، كما ويتم تشجيع المستوطنين القاطنين في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية للانتقال إليها. وفي كل الأحوال لن يتم السماح بأية عمليات بناء جديدة في المستوطنات الواقعة خارج الكتل، وتتوقف الحوافز الحكومية، كما يوقف منح الميزانيات إليها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك توصية بتحديد مناطق داخل إسرائيل، لإقامة مستوطنات للذين يختارون مغادرة المستوطنات المعزولة الموجودة في عمق المناطق الفلسطينية. وبذلك ينشأ تمييز واضح بين الكتل الاستيطانية والمستوطنات، ويتم إبراز نية إسرائيل بالانفصال عن الفلسطينيين. وإبراز هذه النية هو أمر هام للعلاقات مع المجتمع الدولي، وهام بشكل أكبر للجمهور الإسرائيلي الذي في غالبيته مهتم بالحفاظ على الكتل الاستيطانية، ومستعد للتخلي عن المستوطنات في عمق المناطق (الفلسطينية). وفي أعقاب تغيير السياسة في ما يتعلق بالاستيطان – من تشجيع الاستيطان في المستوطنات إلى تشيجع الاستيطان في الكتل الاستيطانية وداخل الخط الأخضر – من المتوقع أن يتراجع بشكل طبيعي عدد سكان المستوطنات المعزولة، وكذلك ستتراجع أيضاً، بمرور الوقت، الحاجة إلى إخلاء منسق ومكثف للمستوطنين.

ويمكن أيضاً لمعارضي الدولة الفلسطينية، الذين يفضلون كياناً فلسطينياً أقل من دولة (عتبة الدولة)، يمكن لهم أن يوافقوا على شروط الخطة المقترحة. وعملياً فإن الخطة تكاد لا تلامس بالمرة قضايا الحل الدائم، التي يُظهر الجمهور الإسرائيلي حساسية كبيرة حيالها، بما في ذلك إخلاء المستوطنات، ومستقبل قلب مدينة القدس والأماكن المقدسة، وحل مشكلة اللاجئين وتحديد الحدود النهائية. والالتفاف على هذه القضايا الصعبة سيسهل عملية حشد التأييد الجماهيري لهذه الخطة في أوساط الإسرائيليين.

هذا ومن المتوقع أن يُطرح الإدعاء بأن الخطة تتبنى النهج الرسمي، أي نهج أوسلو في الاتفاقيات المرحلية، والتي يرى فيها الكثيرون أنها خطأ فادح. وصحيح أن اتفاقيات أوسلو قد اعتمدت على نهج المرحلية المتدرجة، إلا أن محاولة تبني النهج المناقض له – أي السعي للتوصل مباشرة إلى الوضع النهائي (قمة كامب ديفيد عام 2000، وخطة الرئيس كلينتون، ومسيرة أنابوليس عام 2008) – لم تُفِد في التوصل إلى تسوية. ولذلك فإن الظروف الحالية تتطلب تبني نهج رسمي، مسؤول ودقيق، يعتمد على العمل وعلى خلق الظروف للانفصال، ولواقع الدولتين.

ومن الناحية القانونية تتفق هذه الخطة مع مبدأ تقسيم الأرض، على النحو الذي تم تحديده في الاتفاقات الانتقالية، لو طرأ تغيير على مكونات الأرض، سواء لناحية التعريفات الإقليمية أو لجهة تقاسم الصلاحيات. وخلال السنوات الماضية انتهك الجانبان، الإسرائيلي والفلسطيني، هذه الاتفاقات بشكل كبير، بحيث أنه لو قامت إسرائيل بانتهاكه بشكل أحادي الجانب، بدون موافقة الفلسطينيين، فإن

ذلك لن يشكل سابقة – لاسيما وأن الحديث يدور عن منح صلاحيات للسلطة الفلسطينية، أكبر من تلك الواردة في الاتفاقات. ومن الواضح أيضاً أنه إذا كان الخروج عن الاتفاق بموافقة الطرفين، فإن هذه المشكلة لن تظهر إطلاقاً. إضافة إلى ذلك ستستجيب هذه الخطة للمطالب المطروحة في تقرير الرباعية الدولية في تموز / يوليو 2016 وهي: تطبيق حل الدولتين، وتخصيص مناطق في المنطقة C للتنمية الفلسطينية، وقف توسيع المستوطنات «المعزولة في عمق الأراضي الفلسطينية»، وتطوير البنى التحتية والبناء الفلسطيني وتخفيف القيود على حركة المواصلات. وبالإضافة إلى ذلك تساعد هذه الخطة الفلسطينيين على الاستجابة لمطالب التقرير منها: بناء مؤسسات حكم فعالة، وقف التحريض، تحسين الحكم وتنمية الاقتصاد[16]. وعليه فإنه يمكن استخدام تقرير الرباعية الدولية من أجل حشد المجتمع الدولي لدعم الخطة. ومن المتوقع أن تحصل الخطة على دعم المجتمع الدولي، لأنه يمكن أن يرى فيها تقدماً سياسياً كبيراً وحقيقياً باتجاه حل الدولتين، الحل الوحيد للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني المقبول للمجتمع الدولي. كما أن هناك احتمال في أن تنجح هذه الخطة في الحصول على دعم إدارة الرئيس ترامب، إذا لم تنجح في تحقيق «الصفقة النهائية»، وفي ضوء اهتمامه في اختبار طرق عمل جديدة، لتحقيق تقدم سياسي بين إسرائيل والفلسطينيين. وإلى جانب ذلك يمكن لهذه الخطة أن تشكل مرحلة متقدمة لتنفيذ خطة الرئيس ترامب، إلا أنها قد تكون خطة بديلة (PlAn-B) لـ«صفقة القرن».

وهناك ميزة أخرى لهذه الخطة وهي حقيقة أنها تنهي تماماً المسيرة السياسية التقليدية. ويمكن لهذه المسيرة أن تتجدد في كل واحدة من مراحل تطبيق الخطة، والتقدم منها إلى الأمام باتجاه خلق واقع الدولتين، وفي نهاية المطاف، إذا كان ذلك ممكناً، الوصول إلى التسوية الدائمة. وسيتم في إطار هذه الخطة تنفيذ الكثير من الجوانب المناسبة للتسوية الدائمة، وسيؤدي تطبيقها إلى خلق الظروف المطلوبة للتقدم باتجاه التسوية الشاملة في المستقبل. وذلك لأن الخطة تفتح الاحتمالات أمام مجموعة واسعة من الخطوات السياسية، بما في ذلك خطوات مستقلة (أو منسقة بحدود معينة)، الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود مؤقتة، وإشراك الدول العربية البراغماتية والمجتمع الدولي في مختلف الخطوات، وخلق رافعة ضغط للتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني الذي يمكن أن ينضج في المستقبل إلى مفاوضات حول القضايا الجوهرية.

4. نقاط ضعف الخطة

لا تحقق هذه الخطة أهداف التسوية الدائمة ولا تشتمل على مكونات إنهاء الصراع – أي حل القضايا الجوهرية، وتحديد حدود متفق عليها ونهائية – حيث أنه في حال التطبيق الناجح للخطة، فإن القضايا الجوهرية ستبقى على حالها. وعدم وجود التبادلية في الخطة، وكذلك عدم القدرة على ضمان الوضع النهائي، سيثيران معارضة سياسية في إسرائيل، وخصوصاً من جانب الجهات اليمينية، كما تنتشر

16 باراك رافيد، «تقرير الرباعية الدولية: على إسرائيل التوقف عن البناء في الضفة؛ وعلى الفلسطينيين إدانة العمليات ضدها»، هآرتس، 1 تموز / يوليو 2016، www. goo.gl/Pvb14C.

في النقاش العام رؤية تقول إنه تدور بين إسرائيل والفلسطينيين لعبة نتيجتها الصفر في كل المجالات تقريباً، ولذلك فإن أي عمل ستقوم به إسرائيل «لصالح» الفلسطينيين سيُنظر إليه كـ«تنازل» وخسارة إسرائيلية. ومن المحتمل أن يقوم معارضو الخطة من الجانب الإسرائيلي، بممارسة ضغوط سياسية وقانونية على الحكومة، للتراجع عنها وتعميق الاستيطان في المناطق التي يتم تحديدها كـ«مناطق مستوطنات معزولة». علاوة على ذلك، قد يحاول المعارضون إقامة بؤر استيطانية غير شرعية جديدة، وخلق احتكاك متصاعد مع قوات الأمن ومع الفلسطينيين وحتى القيام بعمليات «جبي الثمن».

أما فيما يتعلق بالساحة الدولية، فإن إسرائيل ستجد صعوبة في إقناع المجتمع الدولي بأن الوضع المقترح هو خطوة كافية، في الاتجاه إلى تسوية شاملة، وليس مجرد تحسين للواقع لمصلحتها فقط. وحتى لو استطاعت إسرائيل في البداية الحصول على نقاط إيجابية في العالم على خطواتها، فإن الشرعية والتأييد اللذين ستحصل عليهما سيتلاشيان مع مرور الزمن، وهي قد تجد نفسها في مواجهة مجموعة من الضغوط، للاستمرار في ذلك للوصول إلى تسوية شاملة، حتى في حال عدم وجود ظروف لنجاحها. إضافة إلى ذلك قد تجد إسرائيل نفسها أيضاً عُرضة لانتقادات دولية، في كل ما يتعلق بنماذج النشاطات الأمنية في الأراضي الفلسطينية، ومن المتوقع أن يرى المجتمع الدولي في حرية العمل الأمني الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، مساً بالسيادة الفلسطينية وضربة لآمال بناء القاعدة المناسبة للدولة الفلسطينية.

ومن شبه المؤكد أن الفلسطينيين سيرفضون التعاون بشكل علني مع إسرائيل، وسيرون في هذه الخطة محاولة إسرائيلية لترسيخ الوقائع بشكل أحادي الجانب والتي سيكون لها آثار لمدة طويلة، وكذلك محاولة منمقة لتجريدهم من استقلالهم السياسي، والاستمرار في السيطرة الإسرائيلية على الأرض (احتلال) بطرق جديدة. وستواصل السلطة الفلسطينية التمسك بسياسة التدويل بل واستفزازها، أي استمرار تحدي إسرائيل والمواجهة معها على الساحة الدولية. إضافة إلى ذلك، لا يوجد أي حافز مشجع للسلطة الفلسطينية للاستثمار في القدرة لتأسيس حكم مستقل وفعال، ومسؤول في المناطق التي ستُنقل لمسؤوليتهم، وليس هناك ما يؤكد أن الفلسطينيين سيعملون بعد الاتفاق على بناء اقتصادهم وإقامة مؤسسات الدولة. كما أن هناك احتمال بأن تقوم السلطة الفلسطينية، في أعقاب الخطوات الإسرائيلية، بتخفيض مستوى تعاونها الأمني مع إسرائيل، وذلك بسبب الضغوط السياسية من قبل الجمهور الفلسطيني. وفي موازاة ذلك يجب أن نتوقع أن تؤدي محاولات جهات متطرفة في الجانب الفلسطيني، بما في ذلك حماس في قطاع غزة، إلى إفشال الخطوات الإسرائيلية، عن طريق رفع مستوى العنف. ومن أجل تخفيف المعارضة الفلسطينية، فإنه من الضروري ضم الدول العربية البراغماتية، وبشكل خاص الرباعية العربية إلى محاولة إقناع السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الخطوة عن طريق تقديم دعم اقتصادي وضمانات سياسية لها. كما أن على إسرائيل محاولة التوصل إلى تفاهمات مع الفلسطينيين وأن تقوم بتنسيق تنفيذ الانفصال، إلى جانب خطوات لتعزيز أداء السلطة الفلسطينية، بدون أن يُنظر إليها على أنها رضوخ أو تنازل فلسطيني للخطوات الإسرائيلية.

تنفيذ الخطة

1. خلق أرضية سياسية لتنفيذ الخطة

تشتمل الخطة المقترحة على الكثير من تفاصيل الخطوات التي يتطلب بعضها تدخل الفلسطينيين والعالم العربي والمجتمع الدولي أيضاً. بينما هناك خطوات تستطيع إسرائيل القيام بها لوحدها. ومع ذلك فإن نقطة البدء المطلوبة لتحقيق أهداف الخطة هو تحقيق القبول من جانب كل الجهات الشريكة فيها: الفلسطينيون والدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى تفاهمات مع الفلسطينيين، وإذا عارض هؤلاء الخطوات الإسرائيلية، فإن الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية ستجد صعوبة في تأييدها، وعند ذلك ليس فقط أن الواقع لن يتحسن، بل من المتوقع أن يسوء أيضاً.

ومع ذلك فإنه يمكن لرفض الفلسطينيين التعاون مع مبادئ الخطة أن يُعتبر استمراراً لنهجهم المعارض، ويثير ضدهم انتقادات شديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي بعض الدول العربية. وعليه فإنه من المحتمل أن يتم الحصول على دعم إقليمي ودولي معين للخطة حتى بدون موافقة الفلسطينيين. أضف إلى ذلك أيضاً أنه من المناسب أن يتم، حتى بدون الدعم الدولي المناسب، تنفيذ بعض من خطوات الخطة من أجل تحقيق الانفصال بين إسرائيل والفلسطينيين، بما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية، شريطة ألاّ تشجع هذه الخطوات الفلسطينيين على مواجهتها بالعنف والتسبب بتدهور أمني أو بإلحاق ضرر كبير بمكانة إسرائيل الدولية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجرد عرض الخطة، ومحاولة تحقيقها، حتى في ظل وجود جهود من قبل الفلسطينيين لإفشالها، يمكن له أن يمنح إسرائيل نقاطاً إيجابية، وسيُتهم الفلسطينيون بأنهم يحولون دون التقدم باتجاه حل الصراع.

وهذه هي الشروط الرئيسية المطلوبة من إسرائيل من أجل خلق أرضية سياسية لتحقيق الخطة:

أ- التنسيق الكامل مع الإدارة الأمريكية ودمج الخطة في خططها السياسية في الشرق الأوسط. إضافة إلى ذلك، يجب خلق ثقة دولية بنوايا إسرائيل فيما يتعلق بالخطة وتشجيعها. وكلما كان المجتمع الدولي مقتنعاً أكثر بأن إسرائيل ملتزمة بالفعل بحل الدولتين، وتعمل على تغيير الواقع في هذا الاتجاه، تعزز دعم الخطة ودعم الخطوات لتنفيذها.

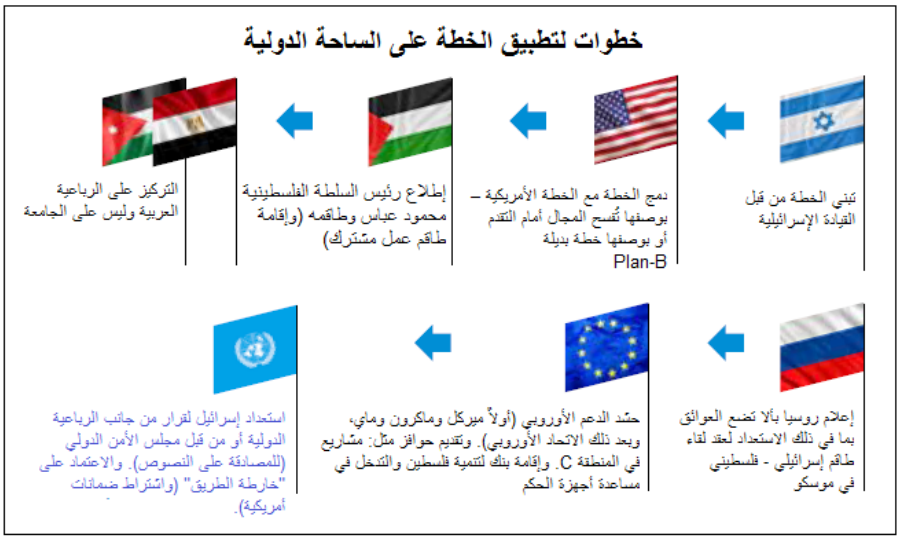

ب- تحويل السلطة الفلسطينية إلى كيان فعال ومسؤول، ويمتلك أجهزة حكم فعالة. فإسرائيل بحاجة إلى سلطة فلسطينية فعالة حتى يكون لها شريك مستقر وموثوق لتنفيذ الخطة، وعندما يحين الوقت، لوضع اتفاق دائم. وبدون شريك كهذا، سيتم اتهام الخطة بالمسؤولية عن كل تدهور قد يحصل في الوضع الأمني - على غرار النقاش الذي ظهر في أعقاب الانفصال عن قطاع غزة.

ت- عدم معارضة الفلسطينيين للخطة: إن الموافقة الفلسطينية – حتى لو كان ذلك بشكل جزئي أو بالصمت – هي الحد الأدنى المطلوب لتحقيق الخطة. وسيمنع الرفض الفلسطيني النشط لها، الدول العربية من تقديم الدعم لتحقيقها، وسيجعل من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها، وقد يؤدي إلى تدهور الوضع الأمني على الأرض. ومن أجل منع ذلك، فإنه يجب على إسرائيل أن تحشد تأييد كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومصر والأردن للخطة، وإقناع القيادة الفلسطينية بأن تطبيقها لن يلحق الضرر بحقوق الفلسطينيين، يدور الحديث عن خطة ضرورية للتسوية الدائمة وستمنح الدول العربية البراغماتية الشرعية لدعم القيادة الفلسطينية للخطة، وتعطيها ضمانات وتأكيدات لاستمرار العملية. إن تدخلاً من هذا القبيل قد تجري ترجمته إلى تقديم مساعدات اقتصادية للفلسطينيين، والتي تشكل أمراً حيوياً لنجاح العملية.

ومن أجل الفوز بثقة المجتمع الدولي، والرباعية العربية (مصر والأردن والسعودية والإمارات العربية المتحدة) والقيادة الفلسطينية، بصدقها وبجدية نواياها، فإن على إسرائيل اتخاذ الخطوات الآتية:

أ- على القيادة الإسرائيلية إظهار التزامها بالعلمية السياسية الهادفة إلى وضع نهاية للصراع عن طريق حل الدولتين لشعبين. وعلى إسرائيل أن تقدم موقفها في ما يتعلق بالوضع المرغوب مع نهاية النزاع: قيام الدولة الفلسطينية التي سيتم وضع حدودها عبر المفاوضات (بالاستناد إلى الخط الأخضر وتبادل الأراضي)، والتي تكون عاصمتها في منطقة القدس إلى جانب عاصمة إسرائيل. وتوضح إسرائيل أن التوافقات النهائية في القضايا الجوهرية، سيتم التوصل إليها فقط في إطار المفاوضات الثنائية حول الاتفاق الشامل.

ب- إن على القيادة الإسرائيلية إقناع كل الجهات ذات الصلة بأن الخطة ليست بديلاً للمفاوضات على الحل الدائم، بل هي خشبة القفز باتجاه التسويات في ما بعد. وعلى إسرائيل أن توضح أن الخطة تقترح سلسلة من الخطوات التي تهدف إلى خلق ظروف أولية، أفضل من الظروف القائمة اليوم، من أجل نجاح المفاوضات حول التسوية الدائمة وتنفيذها، وأن الحديث لا يدور عن بديل للمفاوضات. والخطوات الأولى، في إطار الخطة - تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، ونقل التشجيع الحكومي من توسيع المستوطنات المعزولة إلى الاستيطان في الكتل الاستيطانية وداخل الخط الأخضر، والإعلان أن أجزاء من المنطقة C مخصصة للتنمية الفلسطينية، ونقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية - كل هذا سيؤكد أن إسرائيل تنوي فعلاً تطبيق واقع حل الدوليتين.

ت- على إسرائيل أن تعلن أنها ترى في مبادرة السلام العربية قاعدة للحوار مع العالم العربي وتدعو للبحث في عناصرها.

ث- تعمل إسرائيل على إقامة آلية للحوار تشتمل على ثلاثة مسارات: إقليمي وثنائي (محلي) ودولي.

ج- تقام آلية لتطبيق التفاهمات المتعلقة بالخطة. وفي مرحلة لاحقة يتم استخدام هذه الآلية من أجل خلق ظروف لتنفيذ الترتيبات.

وفي مقابل استعدادها للعمل على تطبيق واقع دولتين، ستطالب إسرائيل بتعويضات وبضمانات دولية، لأن السلطة الفلسطينية جهة غير مستقرة ومستقبلها غير واضح. ومن بين أمور عديدة، على إسرائيل العمل من أجل الحصول على اعتراف دولي بخطواتها وأنها تدفع باتجاه تحقيق حل دولتين لشعبين، وأن إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي وفلسطين هي الوطن القومي للشعب الفلسطيني، كما يجب على إسرائيل أيضاً المطالبة بالاعتراف بحيوية الترتيبات الأمنية المطلوبة لها. ولن تكون الاستجابة لهذه المطالب شرطاً لبداية تطبيق الخطة، إلا أنه يجب طرحها على جدول أعمال المسيرة السياسية استعداداً للتسوية الشاملة.

2. حشد الساحتين الإقليمية والدولية

أ- العامل الإقليمي

إن الرغبة في تحسين العلاقات مع الدول العربية البراغماتية (وفي مقدمتها الرباعية العربية) لا يمكن أن تتحقق بدون التقدم الثنائي على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، كما أنه من المؤكد أنه لا يمكن استبداله. والدول العربية، بما في ذلك البراغماتية منها، لن تؤيد مساراً سياسياً «يلتف على الفلسطينيين»، وستكون درجة دعمها وتدخلها في العملية مساوية لدعم الفلسطينيين. ومع ذلك، التقدير هو أن بوسع الدول العربية أن تكون عاملاً مساعداً، في إقناع الفلسطينيين بالتعامل بإيجابية مع روح الخطة والأقسام الرئيسية فيها، أو على الأقل ألا يقوموا بمعارضتها بشكل علني. ويمكن لهذه الدول أن تقوم بمهمة الإقناع عن طريق تقديم ضمانات إقليمية بأن إسرائيل ستفي بالتزاماتها مع مرور الزمن.

ولإسرائيل مصلحة في أن تكون كل خطوة سياسية كبيرة مع الفلسطينيين مقبولة للدول العربية، وأن تساهم هذه الدول في تحقيقها ونجاحها. وصحيح أن الاضطرابات التي ضربت المنطقة خلال السنوات الأخيرة قد قوضت الاستقرار، إلا أنها شكلت مدخلاً لفرص سياسية ولتلاقي المصالح بين إسرائيل وبين بعض الدول العربية. والانقسام القائم اليوم في العالم العربي والإسلامي، وعداء بعض الدول العربية لإيران، وكذلك تركيزها على مشاكلها الداخلية وصراعها ضد الدولة الإسلامية - كل هذه الأمور هي فرص لإسرائيل لتحقيق إنجازات إستراتيجية. وحتى يكون بوسعها بالفعل تحقيق هذه الإنجازات، فإنه ينبغي عليها التفكير بطريقة تمكنها من حشد الدول العربية للمساعدة في حل القضايا الجوهرية للصراع – القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود – وكيف يمكن ربط هذه الدول بعملية تهيئة الظروف للتسوية عن طريق التنمية الاقتصادية.

ويمكن لتدخل الدول العربية في خطوات التسوية مع الفلسطينيين أن يزيد، بشكل كبير، من هامش المرونة السياسية – لدى الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي – ويفسح المجال أمام الحلول الوسط. ويستطيع هذا التدخل أن يمنح الشرعية للفلسطينيين للتعاون مع الخطة، ويمكّن من ضخ الموارد والاستثمارات لبناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية، وانفتاح الاقتصاد الفلسطيني على الأسواق الخارجية. وسيسهل الأمر على وضع الحلول للقضايا الدينية مثل إدارة الأماكن المقدسة. كما يستطيع المساعدة في الحفاظ على الأمن على الحدود (على سبيل المثال عن طريق إشراك هذه الدول في ترتيبات أمنية إقليمية)، حتى أنه يستطيع المساعدة في حل قضية الانقسام الداخلي في المعسكر الفلسطيني.

وحتى يكون بالإمكان فعلاً ربط الدول العربية بتطبيق الخطة، فإن على إسرائيل اتخاذ خطوتين ضروريتين: الأولى هي أنه يجب عليها الإعلان عن التزامها بحل دولتين لشعبين، والموافقة على مبادئ التسوية الدائمة، وأن تغطي التزاماتها وموافقاتها بخطوات عملية تُثبت جديتها. والخطوة الثانية هي أن تُظهر سلوكاً إيجابيا حيال مبادرة السلام العربية، واستعدادها للإعلان بأنها ترى فيها نقطة انطلاق مناسبة للمفاوضات حول تسوية مستقبلية. ومن المفترض أن تؤدي هاتان الخطوتان الإسرائيليتان إلى تقدم حقيقي في الحوار مع الفلسطينيين، وإلى موافقتهم على الخطة، أو على الأقل عدم رفضها، وإلى استعداد الدول العربية للمشاركة في العملية. وهناك أهمية خاصة جداً لموقف الإدارة الأمريكية، إذ إن موقفها والدعم الذي ستقدمه للعملية، إضافة إلى الضغوط أو التعويضات الأمريكية لهذه الدول العربية، ستسهل عملية حشدها لدعم الخطة.

أما العوامل التي من المتوقع أن تؤخر دعم استعداد الدول العربية للخطة فهي، بشكل رئيسي، عدم الثقة بالنوايا الإسرائيلية، والخشية من الرأي العام الداخلي لديها الذي يميل بشكل واضح ضد التعاون مع إسرائيل، إلى جانب دعم الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. ولذلك، فإنه على الرغم من رغبة

الدول العربية واستعدادها للتدخل في التسويات مع الفلسطينيين، وعلى الرغم من الانفتاح القائم اليوم في أوساطها لإجراء حوار مع إسرائيل، في القضايا التي يوجد للطرفين اهتمام بها، فإنه يجب عدم توقع دعم هذه الدول للخطة، ومن غير المرجح أن تمارس ضغوطاً علنية لفرضها على الفلسطينيين.

وعلى إسرائيل السعي للتوصل إلى تفاهمات ثلاثية تضم (إسرائيل والسلطة الفلسطينية والرباعية العربية). وهذه التفاهمات ضرورية من أجل الحصول على تعاون الفلسطينيين، إلا أنه قبل ذلك يجب أن تتوفر موافقة فلسطينية على تدخل هذه الدول العربية بالذات في تحقيق الخطة. وإذا تشكلت ثقة متبادلة بين إسرائيل والدول العربية، فإنه من المحتمل أن يحدث تقدم في الخطة التي لا تقدم حلاً شاملاً في إطار التسوية الدائمة، بل هي مجرد خطوات جزئية، شريطة أن تكون جدية، وأن يتم ضمان استمرار التقدم السياسي والإقليمي في أعقابها – في حال توفرت الظروف المناسبة.

وهناك العديد من الدول العربية التي يوجد لها تعاون سري مع إسرائيل وتحقق فائدة كبيرة منه، دون أن تدفع ثمناً على ذلك في أوساط جماهيرها. ولذلك، في حال حصول تقدم في العملية السياسية، فإنه لن يكون لها بالضرورة ما يشجعها على دفع التطبيع في علاقاتها مع إسرائيل. وعلى الرغم من أن تدخل الدول العربية قد يكون مهماً، وحتى حاسماً، لحل قضايا كثيرة بين إسرائيل والفلسطينيين، فإن هذا التدخل ليس شرطاً لتنفيذ الخطة المقترحة، أنها تتضمن الكثير من الخطوات التي يمكن لإسرائيل أن تقوم بها بشكل مستقل.

ب- الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة ترامب

بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، اعتقد الكثيرون بأن الإدارة الأمريكية المنتخبة، على خلاف إدارة أوباما، لن تضع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في قلب جدول الأعمال الأمريكي، وتؤيد السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وتُطلق يدها بحرية في سلوكها السياسي. وقد استند هذا التقدير، بشكل رئيسي، على التصريحات التي أدلى بها ترامب خلال حملته الانتخابية، وتنفيذ وعوده بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وعلى خلاف إدارات سابقة، امتنعت إدارة ترامب عن انتقاد سياسة إسرائيل في ما يتعلق بالبناء في المستوطنات. وإلى جانب ذلك يبدو أن الخطة السياسية لإدارة ترامب لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني لا تبتعد كثيراً عن المبادئ التي وجهت إدارات سابقة، إلا أن ميزتها هي في خلق تحالف إقليمي لتحقيق التسوية. ويلاحَظ أن الرئيس قد تبنى الرؤية السائدة التي تقول إن استمرار الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يُلحق الضرر بالمصالح الأمريكية، ويجعل من الصعب تسوية صراعات وأزمات أخرى في الشرق الأوسط، ويغذي التطرف في المنطقة. ويمكن أن نفهم أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تواصل الاعتماد على حل دولتين لشعبين، وعلى المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وعلى محاولة تحريكها بمساعدة «مظلة» إقليمية كبيرة، ستؤدي إلى أمور عديدة من بينها عقد مؤتمر إقليمي[17]. وتدل التصريحات والخطوات الأخرى

17 باراك رافيد وأمير تيفون، "ترامب لنائب ولي العهد السعودي: لدي رغبة قوية لإنجاز حل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني"، هآرتس، 15 آذار

الخاصة بالإدارة، على أنها تتطلع للعمل بموازاة ذلك أيضاً إلى تحسين الاقتصاد الفلسطيني وإعادة إعمار قطاع غزة[18]. وحتى زمن كتابة هذه السطور، لم تُنشر بعد الخطة الأمريكية التي تعرض سياستها تجاه حل الصراع. إلا أنه من الواضح، منذ الآن، أن حل الدولتين في نظر الإدارة الحالية يختلف في جوهره عن الطريقة التي نظرت بها إليه السياسة الأمريكية إلى الآن. وبذلك نجد أن الإدارة امتنعت عن الإشارة إلى اعتماد الحدود المستقبلية على خطوط 1967، وتعرض مقاربة أكثر مرونة لجهة المس بالسيادة الفلسطينية لمصلحة المصالح الأمنية الإسرائيلية. إضافة إلى ذلك يبدو أن الإدارة تريد تحديد الخطوات والمسارات التي ستمكن من التقدم إلى التسوية.

أضف إلى ذلك أن إدارة ترامب قد انبرت، حتى قبل عرض الخطة السياسية، لمعالجة القضايا الجوهرية المتفجرة. ويمكن أن نرى بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل نموذجاً على ذلك، وكذلك التخفيض الكبير في المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لهيئة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وكذلك الحال، وعلى خلاف موقف عباس والسلطة الفلسطينية، تريد الإدارة الأمريكية العمل على تنفيذ إعادة إعمار قطاع غزة، بدون الانتظار حتى تحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس.

والخطوات التي تقوم بها الإدارة الأمريكية، مثل إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وتخفيض المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية، دفعت عباس إلى الإعلان بأنه لن يقبل بعد اليوم بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بدور الوسيط (في عملية السلام)، ودعا دولاً أخرى للمساهمة في المسيرة السياسية للتوصل إلى حل. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإدارة تواصل إثبات أنها لا تزال الجهة المناسبة، وأن بوسعها أن تجند دولاً وجهات كثيرة لصالح الموضوع. وكنموذج حيّ على ذلك، يمكن أن نشير إلى الاجتماع الذي عُقد في واشنطن في موضوع إعادة إعمار قطاع غزة، على الرغم من أن الفلسطينيين قد اختاروا مقاطعته، وذلك بمشاركة ممثلين عن أكثر من 20 دولة، بما فيها دول عربية.

وعلى الرغم من رغبة الرئيس في التوصل بسرعة إلى «الصفقة النهائية» التي التزم بها، إلا أنه من المرتقب أن يتجنب السقوط في الفخاخ نفسها التي سقط فيها سابقوه، وأن يبحث عن طرق جديدة لدفع هذه العملية بجدية. وبما أن الأمور على هذا النحو، فقد أُعطيت الفرصة لإسرائيل للمبادرة وتقديم خطة على النحو الذي يجري هنا - خطة تلبي المطالب الأمريكية في تجميد البناء في المستوطنات، وإشراك دول عربية أخرى في المسيرة، واتخاذ خطوات لتحقيق واقع الدولتين.

ت- الساحة الأوروبية

تؤيد الدول الأوروبية، بشكل تقليدي، حل دولتين لشعبين ومفاوضات الحل الدائم، وتعارض بشدة البناء الإسرائيلي في المستوطنات. ومع ذلك فقد سُمعت مؤخراً أصوات في أوساط مسؤولين أوروبيين

/ مارس 2017، www. goo.gl/MKrx3g.

18 باراك رافيد وأمير تيفون، "بالإضافة إلى البحث عن الصفقة النهائية، إدارة ترامب تريد منع حصول أزمة في غزة"، هآرتس، 6 نيسان / ابريل 2017، www. goo.gl/ANhD45.

كبار تقول: إنه في ظل الجمود المتواصل في المسيرة السياسية قد تؤيد أوروبا تقدماً تدريجياً في ترتيبات انتقالية في الطريق إلى الحل الدائم الذي يعتمد على حل دولتين لشعبين.

ويمكن لنا أن نجد دليلاً على وجود انفتاح أوربي تجاه فكرة التدرج في المسيرة السياسية الإقليمية بين إسرائيل والفلسطينيين، يمكن أن نجده في خارطة الطريق التي تبنتها الرباعية الدولية، على الرغم من أنه تم التأكيد فيها على أن التدرجية يجب أن يكون متفقاً عليها من قبل الجانبين. ولذلك إذا عارض الفلسطينيون الخطة المقترحة، فإنه يجب ألا نتوقع أن تقوم الدول الأوروبية بفرضها عليهم. وفي كل الأحوال، ستكون درجة التدخل الأوروبي مرتبطة بالسياسة الأمريكية، وبالمكان الذي يشغله الحل في جدول الأعمال الخاص بالإدارة الأمريكية. وكلما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أكبر في المسيرة السياسية، تراجع دور أوروبا في تحقيقها. واليوم ينتظر الاتحاد الأوروبي الإعلان الأمريكي الرسمي حول هذه القضية[19].

وما لم يرفض الفلسطينيون الخطة المقترحة قطعياً (حتى ولو لم يعلنوا تأييدهم لها بشكل علني)، فإن المبادئ التي ستصر عليها الجهات الأوروبية من أجل تحقيقها، ستتوافق مع المطالب التقليدية للاتحاد الأوروبي في ما يتعلق بمسيرة السلام، ولذلك هي ستتضمن طلباً بوقف البناء في المستوطنات وفي القدس الشرقية، وتقديم تسهيلات لنشاطات الاقتصاد الفلسطيني، وتنفيذ مشاريع بنية تحتية في المنطقة C، ووقف الإجراءات العقابية الإسرائيلية، وكذلك وقف عمليات الطرد وهدم المنازل، وتعزيز التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتحسين إجراءات العبور للسكان الفلسطينيين على المعابر الخارجية.

وتلقى هذه المطالب، في معظمها، استجابة إيجابية في إطار الخطة المقترحة. وعلى أية حال فإنه من المتوقع أن تتبنى أوروبا موقفاً أقرب للجانب الفلسطيني، في ما يتعلق بضمان الهدف النهائي (دولتان لشعبين، مع سيادة كاملة، تعيشان بسلام إلى جانب بعضهما بعضاً)، وقضية الحدود (العودة إلى خطوط 1967 مع تبادل أراضٍ متفق عليه). كذلك سيؤيد الأوروبيون إدخال هذه الأهداف في قرار لمجلس الأمن أو في ضمانات دولية.

3. تحريك الخطة

إننا نوصي بأن تدعو إسرائيل الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المداولات، والبدء بمفاوضات حول القضايا الجوهرية، بهدف التوصل إلى اتفاق دائم. وبدون استعداد إسرائيلي لذلك لن تحظى الخطة بالتأييد الخارجي. وفي جانب آخر، عليها أن تبدأ في تطبيق الخطة بهدف تحقيق واقع الدولتين، وخلق أجواء إيجابية تشكل دعامة للمسيرة السياسية، وبهدف إثبات تصميمها للتقدم باتجاه هذا الهدف. وإذا اصطدمت المفاوضات، مرة أخرى، بالطريق المسدود، أو في حال فشلها، فإن بوسع إسرائيل الاستمرار

19 أوري سافير، "في الاتحاد الأوروبي لا ينوون ترك الساحة الإسرائيلية –الفلسطينية لترامب"، المونيتور، 7 أيار / مايو 2017، www. goo. gl/JA5ntD.

في تطبيق الخطة، وذلك لتنفيذ الانفصال السياسي، وصياغة وضع مستقر بالنسبة لها لفترة طويلة. وقد يؤدي تأجيل تطبيق الخطة حتى اتضاح إمكانية التوصل إلى اتفاق شامل، قد يؤدي إلى تعريض تنفيذ الخطة لاحقاً للخطر. والسبب هو أن أي فشل إضافي في المفاوضات حول الحل الدائم، قد يتسبب في تغييرات جدية في الظروف وفي الوضع على الأرض - وخصوصاً تصعيد الإرهاب وإلحاق الضرر بالتعاون بين الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن الفلسطينية – وهي التطورات التي ستمس بالقدرة على إطلاق الخطة.

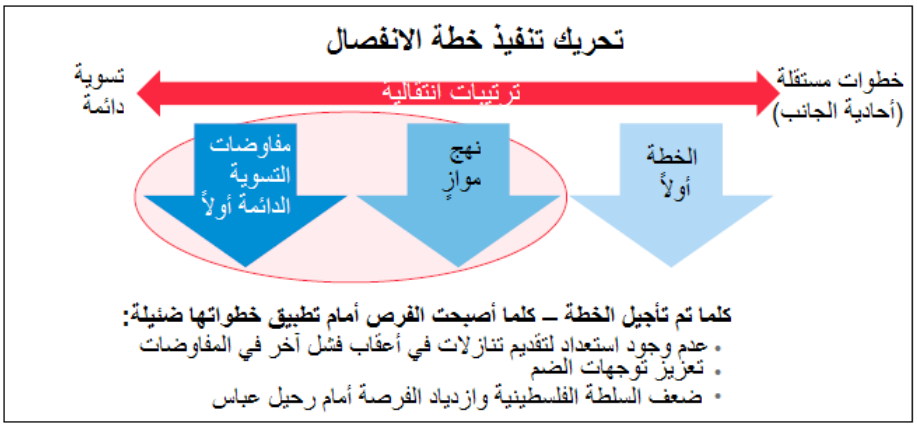

ملخص

مؤخراً، منذ تبادل السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ودخول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تُسمع في إسرائيل، وخارجها، أصوات تدعو لإعادة النظر بالنماذج التي سادت إلى الآن في ما يتعلق بالتعامل مع الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ومن بين تلك الأصوات من يشكك في إمكانية تطبيق حل دولتين لشعبين، ويقترحون بدائل مختلفة لذلك مثل ضم أجزاء من مناطق الضفة الغربية إلى إسرائيل، وتأسيس دولة واحدة لشعبين، أو إقامة كيان فلسطيني أقل من دولة.

إن الخطة المقترحة، في هذه الوثيقة، تنطلق من الافتراض أن الانفصال السياسي والإقليمي والديمغرافي لإسرائيل عن الفلسطينيين، والتمسك بفكرة الدولتين، هما الهدف الإستراتيجي المفضل لضمان وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، آمنة وأخلاقية. لذلك فإن المقترح هو أن يتم اتخاذ سلسلة من الخطوات الواضحة للخروج من الجمود السياسي، وللنكوص عن التوجهات التي تحبط فرص الانفصال وتسرّع الظروف أمام الضم الذي يعرض مستقبل إسرائيل وهويتها للخطر. وهناك خطوات يتطلب تنفيذها الموافقة والتنسيق بين إسرائيل والفلسطينيين، بينما نجد أن بوسع إسرائيل أن تتبنى بعض خطوات الانفصال الأخرى بشكل مستقل. وتبنّي هذه الخطة وتطبيقها، حتى بالحد الأدنى، سيؤدي بالضرورة إلى تغيير في التوجه القائم ويعطي لإسرائيل الكثير من الفوائد:

1. تحصين الفكرة المفصلية التي تقوم عليها الدولة اليهودية الديمغرافية الآمنة والأخلاقية.
2. العمل على تحقيق الانفصال السياسي عن الفلسطينيين سيقلل من سيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين.
3. استمرار توفير الأمن لمواطني الدولة.
4. تحسين المكانة الدولية لإسرائيل.
5. فتح الخيارات السياسية في المستقبل أمام واقع دولتين قوميتين تعيشان بسلام إلى جانب بعضهما بعضاً.

إن الواقع الذي سينشأ على الأرض سيمكّن من وضع أرضية سياسية، سياسية داخلية، ودولية مريحة بشكل أكبر لإسرائيل، من أجل تقدم مستقبلي على مسارات أخرى، عندما نجد ذلك مناسباً، وفقاً للتقدم على الأرض: إرساء تسويات انتقالية مع الفلسطينيين وفقاً للمبدأ «إن كل ما يُتفق عليه يتم تنفيذه» وترك رؤية «كل شيء أو لا شيء»، وإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة وفقاً للمرحلة الثانية من خارطة الطريق، ومفاوضات مباشرة حول التسوية السياسية على قاعدة حل الدوليتين. وفي حال عدم وجود تعاون فلسطيني بشكل مطلق، العمل على تنفيذ خطوات انفصال مستقلة، وفقاً للمصالح الإسرائيلية.

وبالاستناد إلى هذا البحث العميق المتواصل لمجموعة الاحتمالات المتوفرة أمام إسرائيل، تعزز التقدير

بأن هذه هي خطة العمل الأكثر مسؤولية، المتاحة اليوم، وذلك بفضل فكرة التنفيذ التدريجي التي تشكل أرضية لها، والتي تضمن أن تجد إسرائيل نفسها في موقع إستراتيجي أفضل في حال توقفت هذه العملية. أضف إلى ذلك، إن احتمالات تطبيق هذه الخطة مرتفعة جداً لأنها مرتبطة بالدرجة الأولى، وبشكل يكاد يكون حصرياً بإسرائيل، بدون الارتباط بوجود جهات خارجية. وهذه الخطة ستشكل حماية لهوية ولمستقبل إسرائيل اليهودية والديمقراطية، وستحافظ على المصالح الأمينة والاستيطانية لإسرائيل، وستفتح المجال لحشد الدعم الدولي والإقليمي، وستكبح التوجهات الخطرة على إسرائيل والمسماة خطأً بـ «الوضع الراهن» وهي عملياً الانزلاق بشكل متواصل إلى واقع الدولة الواحدة بكل المخاطر القومية المرتبطة بهذا الاحتمال. ولا تشتمل هذه الخطة على موضوع إخلاء المستوطنات في المستقبل القريب، وهي تتيح لها مجالاً للمناورة السياسية، كما أنها ستحسن إلى درجة كبيرة الواقع السياسي الراهن، وتخلق نقطة توقف إستراتيجية متطورة مقارنة بالحاضر.

ومن أجل إقناع السلطة الفلسطينية، بأن الحديث لا يدور عن خطوات تهدف إلى تجميد الوضع الذي تبقى فيه فلسطين كياناً أدنى من دولة، فإن على إسرائيل أن تضع بين يدي الولايات المتحدة الأمريكية، أو الرباعية العربية، وثيقة تلتزم فيها الوصول إلى واقع دولتين لشعبين. ويجب على وثيقة الضمانات هذه أن تتضمن مبادئ التسوية الدائمة التي تتطلع إسرائيل للتوصل إليها: إقامة دولتين قوميتين سياديتين، نقطة الانطلاق للحدود النهائية بين الدولتين هو خط الهدنة بين إسرائيل والأردن (خط الرابع من حزيران / يونيو 1967)، إلا أنه يتم إدخال تعديلات عليه وفق الواقع الذي نشأ على الأرض، عاصمتا الدولتين السياديتين ستكونان في منطقة القدس، وتكون الدولة الفلسطينية مجردة من القدرات العسكرية التي يمكن أن تعرض إسرائيل للخطر، كما تقام هيئة دولية لتعويض اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم، بدون عودة فعلية إلى داخل إسرائيل، ويتم التوافق على نهاية المطالب المتبادلة.

مركز تخصصي تابع لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، يُعنى بمتابعة الشأن «الإسرائيلي» وما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، من خلال رصد المؤسسات الفكرية والثقافية ومراكز التخطيط العلمي والبحث الأكاديمي في الكيان الصهيوني، ويعمل على ترجمة الدراسات البحثية والوثائق التي تصدر عن هذه المؤسسات، والخطط والقرارات ذات الطابع الاستراتيجي التي تنبثق عن المؤتمرات ومراكز صناعة القرار «الإسرائيلي»، إضافة إلى تشكيل قاعدة بيانات شاملة تحتوي على معلومات هامة عن مختلف نواحي الحياة «الإسرائيلية» السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإسهام في تشكيل فهم سليم حول طبيعة المشروع الصهيوني في إطار الصراع الدائر معه، بالاستناد على أسس معرفية صحيحة من خلال القراءات النقدية للابحاث المترجمة والندوات الحوارية والفعاليات التي يقيمها المركز.

www.tlc-aldirasat.com

Tlc-aldirasat@hotmail.com

www.facebook.com/tlcaldirasat

https://twitter.com/TlcAldirasat

https://telegram.me/tlcaldirasat